بسم الله الرحمن الرحيم

الأقليات المسلمة في قارة افريقيا

مجموعة مقالات المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في قارة افريقيا

أكرا، جمهورية غانا (٢٠ – ٢٢ يناير ٢٠٠٢م)

اعداد: المعاونية الثقافية للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية

کتابخانه
مرکز
شماره:
۵۹۹۳۱
تاریخ ثبت:

کنفرانس بین المللی اقلیت‌های مسلمان در قارهٔ افریقا (اولین: ۲۰۰۳: غنا).
الأقليات المسلمة في قارة افريقيا (مجموعة مقالات المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في قارة افريقيا)
۲۰ – ۲۲ يناير ۲۰۰۳م /تأليف نخبة من العلماء والمفكرين الاسلاميين باهتمام: أمانة الهيئة العلمية للمؤتمر الدولي التاسع عشر للوحدة الاسلامية. – – قم‌ران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المعاونية الثقافية ، ۱٤۲۷ق. = ۲۰۰٦م. = ۱۳۸۵.
۱۷٦ص.
ISBN: 964 - 8889 -60 -0
عربي.
فهرستنويسي بر اساس اطلاعات فيپا
۱. اقليت هاى مسلمان -- كنگره‌ها . ۲. قاره آفريقا– – كنگره‌ها. الف.به اهتمام دبيرخانـــه هيئت علمي نوزدهمين كنفرانس وحدت اسلامي (نوزدهمين : ۱۳۸۵: قم‌ران) .ب. المجمع العـــالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. المعاونية الثقافية. ج. عنوان.
BP۲۳۳ ۲۹۷
۱۳۸۵
كتابخانه ملي ايران ۸۵م

اسم الكتاب: الأقليات المسلمة في قارة افريقيا
(مجموعة مقالات المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في قارة افريقيا)
المؤلفون: نخبة من العلماء والمفكرين الاسلاميين
اعداد: المعاونية الثقافية للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية
الناشر: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية ، المعاونية الثقافية
الطبعة: الأولى – ۱٤۲۷ هـ.ق ۲۰۰٦ م
الكمية: ۱۰۰۰ نسخة
السعر: ۹۰۰۰ريال
ردمك: ۹٦٤-۸۸۸۹-٦۰-۰
العنوان: الجمهورية الاسلامية في ايران / طهران
ص . ب : ٦۹۹۵ – ۱۵۸۷۵
تلفكس: ۸۸۳۲۱٤۱٤

جميع الحقوق محفوظة للناشر

فهرس

الصفحة

١. مقدمة الناشر ٦

٢ـ تقرير الامين العام السابق لمنظمة المؤتمر الاسلامي المقدم الى المؤتمر الاول للاقليات المسلمة في افريقيا ٧

٣. كلمة معالي الدكتور عبدالواحد بلقزيز ٢٥

٤. الاقليات الاسلامية في افريقيا.. الحالة القائمة والمقترحات حولها /محمد علي التسخيري ٣٣

٥. الهوية الاسلامية وحقوق الاقليات المسلمة في افريقيا/محمود محمدي عراقي ٥٣

٦. مساعدات التنمية التعليمية والتاهيلية هي الطريق الأقصر والوسيلة الانجح لدعم الاقليات المسلمة في افريقيا/ انس بن حسن الشقفة ٦٥

٧. الاقليات المسلمة في أنجولا/ خالد وكيل ٨١

٨. الهوية الاسلامية الثقافية للاقليات المسلمة في غانا ومشكلة الحفاظ عليها من خلال التعليم / الدكتور عبدالصمد عبدالله ٩١

٩. الاسلام والإعلام الغربي و تحديات ما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١/د. محمد البشاري ١٢٩

١٠. دور المؤسسات والمنظمات والمراكز الاسلامية في دعم الاقليات المسلمة في القارة الإفريقية ١٤٩

١١. تقرير وتوصيات ١٥٩

١٢. بيان أكرا عن المؤتمر الاول للأقليات المسلمة في افريقيا في الدول غير الاعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي ١٧١

مقدمة الناشر

تشكل الاقليات الاسلامية ثلث مجموع المسلمين وهي بالتالي احد اهم مكونات الامة الاسلامية ونظرا لما تتمتع به من مميزات علمية وحضارية وما تتعرض له من اخطار ماحقه وخطيرة فان من الطبيعي ان تهتم الامة بها وتعمل المنظمات الاسلامية العالمية على حمايتها من جهة من اخطار التلاشي والذوبان ودمجها من جهة اخرى في اطار المصلحة الاسلامية العليا.

ومن هنا فقد اهتمت منظمةالمؤتمر الاسلامي بقضية الاقليات المسلمة وعقدت اول مؤتمر حول الاقليات المسلمة في افريقيا، في مدينة أكرا عاصمة جمهورية غانا.

وقد حضر في هذا المؤتمر نخبة من المفكرين تدارسوا المشاكل التي تعاني منها الاقليات المسلمة عبر مقالات ومحاضرات القيت في المؤتمر.

ونظرا لتقارب القضية المطروحة مع موضوع المؤتمر التاسع عشر للوحدة الاسلامية (المسلمون في الاقطار غير الاسلامية..) فقد ارتأينا ان ننشر اهم المقالات المقدمة في هذا المؤتمر راجين ان تساهم في تكوين صورة واضحة عن الموضوع والله ولي التوفيق.

تقرير الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام المقدم إلى المؤتمر الأول
للأقليات المسلمة في افريقيا

١ – أولت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها قضية الجماعات والأقليات المسلمة في الدول الغير الأعضاء اهتماماً بارزاً، وذلك طبقاً للمبادئ والأهداف الواردة في الميثاق التأسيسي للمنظمة. وبذل الأمين العام على هذا الصعيد، بالتنسيق مع الدول المعنية وعلى المستويين الإقليمي والدولي، جهوداً ترمي إلى تحسين أوضاع تلك الجماعات والأقليات المنتشرة في جميع الأقطار والذي يربو عددها عن ٥٠٠ مليون نسمة، أي حوالي ثلث عدد المسلمين في العالم.

٢ ــ ويقدم الأمين العام في بياناته المقدمة إلى المؤتمرات الإسلامية والدولية بعضاً من المشكلات التي تواجهها الجماعات والأقليات المسلمة، والتي تتباين مشاكلها وقضاياها من بلد إلى آخر طبقاً لحجمها وتركيبتها العرقية واللغوية والثقافية وكذلك موقعها في المجتمع. ففي حين تعيش أقليات كبيرة العدد تحت سيطرة الأغلبية،

فإنها تشكل الأغلبية في بلدان أخرى، دون أن تكون هـذه الـدول إسلامية.

وأكدت هذه التقارير أن هناك دولاً عديدة قد منحت الأقليـات المسلمة حقوقاً كبيرة، إلا أن وضع الأقليات المسلمة في دول أخرى لا يزال مقلقاً. كما أن تتبع وضع الأقليات المسلمة عمومـاً يحتـاج إلى مضاعفة للإلمام بمشاكلها المعقدة قانونياً وسياسياً.

٣ ـ ساهم الأمين العام في حل الكثير من القضايا التي واجهـت الأقليات المسلمة مثل قضية المسلمين في جنـوب الفلـبين، وقـضية المسلمين في بلغاريا، والصراعات والحـروب في البلقـان، ورعايـة اللاجئين، إضافة إلى لقاءاته الدورية واتصالاته المستمرة مـع ممثلـي الجاليات والأقليات المسلمة، ورؤساء المراكز والشخصيات الإسلامية البارزة التي تزور مقر الأمانة العامة، وكذلك أثناء زياراته وجولاتـه الرسمية الخارجية التي يقوم بها. كما يبرز في كلماته وخطاباته وبياناته التي يلقيها في المؤتمرات الدولية كالجمعية العامـة للأمـم المتحـدة وجلسات لجنة حقوق الإنسان، مشاكل الأقليات ويقتـرح الحلـول المناسبة لها. كما أن مشاكل الأقليات المسلمة تأتي ضمن المواضـيع الأساسية المطروحة للحوار والتشاور مع رؤساء ومسؤولي الدول التي يلتقي معهم.

٤ ـ أكد الأمين العام في مناسبات عديدة بـأن مـن واجـب المسلمين العمل بشكل جيد ومنظم من أجل أن نعطي نحن المـسلمين

للعالم الصورة الصحيحة للقيم والتعاليم الإسلامية السمحة لأن استمرار الحملات الإعلامية الظالمة ضد الإسلام والمسلمين يؤدي إلى إفساد الحوار الذي نسعى له وننشده والهادف إلى تعزيز وتعميق التعاون والتعايش السلمي بين جميع الأمم والشعوب دون تفريق في الدين أو الملة أو العرق أو الجنس. كما أن استمرار هذه الحملات سوف تحد من عطاء الفكر الإسلامي الذي قدم للحضارة الإنسانية خدمات جليلة في مجالي العلوم والمعرفة.

٥ ـ عملت منظمة المؤتمر الإسلامي ولا تزال تعمل وتتابع باهتمام العمل على توفير الآليات المناسبة من أجل استمرار الحوار بين المسلمين وغيرهم لبناء عالم خالٍ من الظلم، تنعم فيه البشرية كلها بالسلم والتنمية، وهذا هو شعار مؤتمرنا الموقر هذا، والذي اتخذ لنفسه شعار «الإسلام والسلم العالمي والتنمية»، وكان موفقاً في اختياره لأنه يعبر خير تعبير عن آمال وتطلعات المسلمين أينما كانوا والتي تنسجم مع آمال وتطلعات جميع الأمم والشعوب في كوكبنا.

٦ ـ إن عملنا قد تركز مع الأقليات والجماعات المسلمة في العالم خلال السنوات الماضية، والتي نأمل له أن يزداد ويتوسع على استخلاص المبادئ العليا للبشرية التي أفرزتها خلال الحقب التاريخية المتعاقبة من تاريخ الحضارات، ويتمثل في مبدأ واحد تشترك في تقاسمه كل الحضارات والأمم وهو الإخاء والتسامح والمساواة وضرورة احترام خصوصيات الشعوب ومعتقداتها وثقافتها، وعدم انتهاك

الحرمات والمقدسات، ومحاربة السيطرة والظلم والعنف والإرهاب مهما كان مصدره ومراميه ووسائله.

٧ ــ وقعت في النصف الأخير من القرن العشرين تطورات مأساوية ألمت ببعض الأقليات والجماعات المسلمة في بعض الأقطار وواجهت فيه خطر الإبادة والتطهير العرقي، وقد تمكنت بتضحياتها وصمودها وتمسكها بحقوقها ومبادئها أن تهزم المعتدين وتنتصر عليهم وتحافظ على حقوقها وهويتها الإسلامية ولعب المجتمع الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي دوراً كبيراً في هذا المجال وذلك وفقاً للقوانين الدولية ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إلا أن بعضها لا يزال يواجه حتى اليوم الكثير من الحرمان والاضطهاد الموجه لأفراد الأقليات المسلمة، ويتفاوت ذلك ما بين محاولة الإذابة في مجتمع الأكثرية وبين تصفية كيانها الإسلامي.

٨ ــ تنفيذاً لقرارات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية، قامت منظمة المؤتمر الإسلامي بالتعامل مع قضية الأقليات حالة بحالة حتى لا تقع في مجال العموميات السلبية وذلك تبعاً لاستراتيجية ثابتة رسمتها لنفسها، مع الحرص على احترام سيادة الدول التي تعيش هذه الأقليات على أراضيها، ودعت إلى ضرورة أن تتمتع الأقليات المسلمة بحقوقها السياسية والدينية والثقافية التي كفلتها لها القوانين والمبادئ الدولية وحقوق الإنسان.

٩ ــ وأعربت المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة عن قلقها العميق إزاء

استمرار إنكار انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للجماعات والأقليات المسلمة في العديد من الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت الدول الأعضاء الاستمرار في العناية بالمشاكل التي تواجهها الأقليات المسلمة وبذل المزيد من الجهد لدعم الذين يقعون ضحايا التعصب الديني والعرقي، وإجراء الاتصالات اللازمة فردياً وجماعياً مع حكومات هذه الدول، وذلك من أجل تأمين الاحترام الكامل لكافة حقوق تلك الأقليات المسلمة وحريتها الفردية والجماعية.

١٠ ـــ وقد أضفى بلاغ مكة المكرمة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في يناير سنة ١٩٨١، بعداً جديداً لجهود المنظمة الرامية لحماية ودعم حقوق الأقليات المسلمة، حين أوضح أن اضطهاد الأقليات والجماعات المسلمة في كثير من أرجاء العالم يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، كما أنه مخالف للكرامة البشرية.

ودعا جميع البلدان التي بها أقليات مسلمة منحها حقوقها المعترف بها باعتبار أن أفرادها مواطنون تحميهم الدولة بموجب سيادة القانون.

١١ ـــ وتعهدت الدول الأعضاء في الدورتين الثامنة والتاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي بالتزامها بتقديم الدعم الكامل للجماعات والأقليات المسلمة في البلدان غير الإسلامية.

١٢ ـــ واسترشاداً بالتعهدات القوية المذكورة، وتنفيذاً للقرارات

الإسلامية، وتمشياً مع القوانين والمواثيق الدولية ذات العلاقة، تواصل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي جهودها لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها الأقليات المسلمة لتعزيز دورها ومكانتها في المجتمع.

١٣ ـــ إن لجنة الخبراء غير الحكومية المكلفة بوضع خطة للحفاظ على حقوق الأقليات والجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي قامت بوضع التصورات العريضة حول كيفية مساهمة منظمة المؤتمر الإسلامي في معالجة قضايا الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وعقدت لذلك الاجتماعات التالية:

- الاجتماع الأول عقد في مدريد في ديسمبر ١٩٩٨.
- الاجتماع الثاني عقد في سان باولو بالبرازيل في أبريل ٢٠٠٠.
- الاجتماع الثالث عقد في صوفيا ببلغاريا في سبتمبر ٢٠٠١.

وكان الهدف من عقد هذه الاجتماعات في بلدان الأقليات المسلمة هو وضع خطة عمل للحفاظ على حقوق الجماعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ووضع تصور شامل عن كيفية بناء علاقة من الود والتفاهم والحوار بين الإسلام ومختلف الأديان والفعاليات العلمية والثقافية، وكذلك العمل على مساعدة الأقليات المسلمة في المجتمعات التي تعيش فيها للحفاظ على هويتها الإسلامية وبخاصة بين الأجيال القادمة.

كما ساهمت هذه الاجتماعات في التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجهها الأقليات المسلمة حتى تقدم صورة مشرفة في المحيط الذي تعيش فيه.

١٤ ـــ وإلى جانب هذه المساهمات فقد استمرت منظمة المؤتمر الإسلامي في التعبير عن اهتمامها بوضع المسلمين في مختلف مناطق العالم، كما يقدم صندوق التضامن الإسلامي المعونات المادية الملائمة للأقليات والجاليات الإسلامية من أجل بناء المستشفيات والمدارس والجامعات والمراكز والجمعيات الصحية لتحسين أحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد حققت هذه الندوات أهدافها في وضع تصور شامل عن كيفية بناء علاقة من الود والتفاهم والحوار بين الإسلام ومختلف الفعاليات العلمية والثقافية. وقدمت تصوراً للحقوق والميادين التي يجب أن تعطى مكان الأولوية في التعامل مع الأقليات المسلمة في المجتمعات الأخرى بما يحفظ اهوية الإسلامية لهذه الأقليات. كما ساهمت هذه الندوات في التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجهها الأقليات المسلمة وعملت على إثراء المعرفة بالإسلام لدى تلك الأقليات لتقدم صورة مشرفة عنه في المحيط الذي تعيش فيه، وعملت على ربط الجاليات والأقليات المسلمة بقضايا المسلمين في العالم الإسلامي للاستفادة من خبرتهم وتجاربهم بما يقوي فيهم روح التضامن والإخاء الإسلامي.

وقد أكد المشاركون في هذه الندوات حين معالجة موضوع الأقليات المسلمة مراعاة المبادئ والأسس التالية:

١) وحدة الأمة الإسلامية وترابطها وتضامنها وتعاونها على اختلاف شعوبها وأقطارها.

٢) ضرورة احترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها على أساس القواعد والمبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.

٣) التمسك بمبدأ التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والدعوة للحوار بين الأديان والحضارات مما يعمق صور التفاهم ويدعم صور التعاون لتحقيق خير الإنسان ومصلحته.

٤) التأكيد على مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٥) دعوة المسلمين في كل بلد يعيشون فيه إلى أن يكونوا مواطنين صالحين يسعون لتقدم بلادهم ورفعتها في إطار الحرص على تقابل الحقوق والواجبات.

٦) العمل على اعتماد المبادئ نفسها في التعامل مع الأقليات سواء أكانت أقليات مسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أم غير مسلمة في الدول الإسلامية أو غيرها.

٧) تشابك العلاقات الدولية في كل المجالات واهتمام الدول بصورتها أمام المجتمع الإنساني وبعلاقاتها الدولية سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية.

٨) اعتماد المعلومات الصحيحة واتخاذ المواقف على هذا الأساس والحرص على الحكمة في المعالجة والاستفادة من كل الظروف المتاحة ومن كل صيغ العمل المتوفرة بعيداً عن الانفعال والتشنج.

١٥ ـــ وعلى ضوء هذه المبادئ فقد اعتمد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء المنعقد في صوفيا في سبتمبر ٢٠٠١ العديد من التوصيات الهامة من أهمها ما يلي:-

١/ التأكيد على أن الحفاظ على الهوية للأقليات المسلمة يقتضي الاهتمام بنظرة شمولية لدور كل من المسجد والمدرسة والأسرة والفعاليات الاجتماعية المتعددة في إطار من الالتزام بمبادئ الإسلام وروحه وثقافته.

٢/ مطالبة المنظمات الإسلامية في الدول الأعضاء بزيادة الاهتمام في دعم الأقليات المسلمة والعمل على التنسيق فيما بينها للنهوض بواقع هذه الأقليات.

٣/ العمل على تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في المناهج والكتب الدراسية في الدول غير الإسلامية، وذلك من خلال لجنة متخصصة تستقصي الإساءات والمفاهيم الخاطئة وتضع خطة لمخاطبة الجهات المسؤولة في الدول التي تتبنى مثل هذه المفاهيم لتصحيحها، مع الاحترام التام لسيادة هذه الدول.

٤/ العمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة والمشوهة عن الإسلام

والمسلمين في الإعلام الغربي، وذلك بإعداد خطة إعلامية شاملة تعتمد على التقنيات الحديثة وبخطاب إعلامي راشد.

٥/ الاهتمام بقطاع الشباب في الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وإعداد برامج مدروسة لرعايتهم وتوجيههم وشغل أوقات فراغهم عن طريق إقامة النوادي الرياضية والمعسكرات التثقيفية واللقاءات الفكرية على أن يكون جزء كبير من هذه الأنشطة في الدول الإسلامية تأكيداً على التواصل بين الأقليات المسلمة والعالم الإسلامي.

٦/ ضرورة إيجاد قواعد بيانية علمية لإحصاء عدد المسلمين ومراكزهم وكفاءتهم العلمية في الدول الغير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتأكيد على الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للقيام بذلك.

١٦ ـــ اتضح بجلاء بعد كل هذه الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات الماضية، في مجال العمل بين صفوف الأقليات والجماعات المسلمة، بأن سمة قرننا الحالي سيكون عصر التكنولوجيا المتطورة والتكتلات والعولمة ونمو وانتشار الشركات عابرة القارات في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والمعرفة والاتصالات وغيرها. وإذا لم نتمكن من مجاراة هذه التطورات والاستعداد لها، فإن ذلك سيحدث بالتأكيد أزمات عامة في مجتمعاتنا، ويؤثر على استقرارنا اقتصادياً

وثقافية واجتماعياً، إضافة إلى ما قد يشكله ذلك من أضرار في النمو الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي في بلداننا، وذلك بسبب عدم قدرتنا على المنافسة وازدياد الفقر والبطالة، وهذا ما سيؤثر بالتأكيد على الأقليات والجماعات المسلمة في إفريقيا كذلك.

١٧ ــ المشاكل التي تواجه الأقليات المسلمة في إفريقيا تتلخص بالتالي في:

١ ــ تفشي الفقر والبطالة وفي أحيان كثيرة المجاعات الناتجة عن الجفاف ونقص مياه الشرب، والتصحر وتدمير البيئة الطبيعية، واستنزاف الثروات الوطنية بطرق غير مشروعة، مما يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي الذي يقود إلى مشاكل اجتماعية معقدة لا قبل للأفراد ولا الجماعات على تحملها، فيؤدي بهم إما إلى الهجرة خارج أوطانهم أو التشرد في بلادهم وما ينتج عن ذلك من انحراف السلوك واحتراف الجريمة.

٢ ــ نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي فإن اهتمام المجتمع بالأسرة يقل أو ينعدم أحياناً مما يدفع بالأطفال الصغار واليافعين على ترك مقاعد الدراسة واللجوء إلى العمل الشاق الذي لا يتناسب مع أعمارهم، ومما يعني ذلك من قسوة الحياة، وتعرضهم للقهر والاضطهاد والتشرد.

٣ ــ ويزيد من هذه المشكلة تفشي الأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة الذي يؤدي إلى القضاء على رب الأسرة، وانتقال هذه

الأمراض إلى الأطفال أنفسهم، مما يضاعف من مشاكل الأطفال واليافعين الشباب في إفريقيا. إن مجتمعات إفريقية كثيرة تفقد جيلاً شاباً بكامله أو جيلين، بسبب تفشي هذه الأمراض وعدم وجود العلاج اللازم أو ارتفاع أثمانه وندرته وعدم الوقاية منه، الأمر الذي لا يؤدي فقط إلى حرمان هذه المجتمعات من الطاقات الخلاقة لهذه الأجيال بل قد يؤدي أحياناً إلى التهديد الحقيقي لحياة ولوجود هذه المجتمعات برمتها.

٤ ـ تفشي الأمية، وانعدام التعليم، ونقص التربية الإسلامية، التي تؤدي إلى عدم بناء الشخصية الإسلامية المتكاملة دينياً وخلقياً وعلمياً، وذلك لعدم وجود الجامعات والمعاهد والمدارس الإسلامية الكافية التي تجعل المسلمين يتعرفون على دينهم الحنيف ويلتزمون بعقيدتهم السمحة، إلى جانب قيامهم بوظائفهم الاجتماعية والعلمية الأخرى.

وفي هذا المقام لا بد من الإشادة بالدور الكبير والبارز التي تقوم به المرأة في إفريقيا وعلى وجه الخصوص المرأة المسلمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مجتمعها. (لقد احتلت قضية المرأة والأسرة المسلمة اهتماماً خاصاً في عملنا). إن مساهمة المرأة المسلمة في الحياة العامة وبناء المجتمع واجب ديني. فقد منحها الإسلام حقوقاً متساوية، وألزمها بواجبات محددة، ولا شك أن مساهمة المرأة المسلمة في إفريقيا تشكل في وقتنا الحاضر محوراً أساسياً من محاور النهوض بالمجتمع الإسلامي والعناية بالأسرة والجيل الجديد وبناء أسرة

مسلمة حسب العقيدة الإسلامية. ونحن ندعو إلى توسيع نطاق التعليم ومحو الأمية بين النساء في إفريقيا، وإزالة الظلم والحرمان التي تعانيها خاصة المرأة الريفية، وتحسين وضعها الاقتصادي والصحي والسكاني لتسهم بنشاط وفعالية في بناء الأسرة المسلمة باعتبارها اللبنة الأولى في المجتمع الإسلامي، والذي يمثل جزءاً مهماً وفاعلاً في القارة الافريقية.

١٨ ــ الأبعاد والتحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في قارة افريقيا:

تكتسب افريقيا أهميتها من الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به، وما تتمتع به من ثروات معدنية وطبيعية ضخمة. ومن ثم أصبحت إفريقيا مجالاً خصباً للاستقطاب العالمي.

وتتميز إفريقيا بتاريخها الإسلامي القديم، فيها نشأت الممالك الإسلامية في وسطها وغربها وشرقها ولا تزال بعض آثارها حتى العصر الحديث. لقد اصطدم الاستعمار الغربي بالإسلام في بداية دخوله إلى البلدان الافريقية حيث قاومه الزعماء الأفارقة تحت راية الإسلام، مما دفع الإدارات الاستعمارية إلى وضع مخططات خفية لمحاربة الدين الإسلامي والحد من انتشاره. لكن الدعوة الإسلامية اتسعت وانتشرت في عموم البلدان الافريقية رغم السيطرة الاستعمارية على شعوب إفريقيا بالقوة العسكرية.

لقد أعرض المسلمون عن نظام التعليم العصري حفاظاً على دينهم وهويتهم، ولم يرضوا في البداية بإرسال أبنائهم إلى المدارس الغربية،

لذا لجأ المسلمون إلى إنشاء مدارس قرآنية أو ما يسمى بالكتاتيب، وتجاهلوا التعليم التقني والفني. لذا فإن النظام التعليمي الإسلامي في إفريقيا لم يتطور لاستيعاب الضروريات العصرية الناجمة عن الوضع الجديد. و لم ينتبه المسلمون إلى أهمية التعليم العصري إلا في وقت متأخر نسبياً.

إن الأقليات المسلمة في إفريقيا ضربت مثلاً رائعاً في التمسك بعقيدتها الإسلامية. كما أن أبناؤها يسعون جاهدين، بالتعاون والتكاتف مع سائر أفراد المجتمعات التي يعيشون فيها، إلى بناء هذه المجتمعات والنهوض بها، وهم مدركون لحقيقة أن استقرارهم وتقدمهم يشكل جزءاً لا يتجزأ من استقرار وتقدم مجتمعاتهم في كل مجالات الحياة، من اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وعلى ضوء ما تم سرده، فإن هناك مهام كثيرة لا بد من القيام بها من أجل دعم ومساندة الاقليات المسلمة في إفريقيا وأهمها نلخصه فيما يلي:-

- لا تزال الحاجة قائمة إلى العمل الجاد من أجل تآلف ووحدة الاقليات المسلمة في إفريقيا، والعمل على توحيد صفوفها، والتخلص من الولاءات القبلية والعرقية والطائفية، وتعميق الولاء للدين والوطن وتوجيه كل الطاقات من أجل التنمية والتقدم العلمي والحضاري لأبناء القارة الافريقية.

- العمل من أجل جعل المساجد والمراكز الإسلامية تؤدي واجباتها

الدينية والاجتماعية والثقافية كاملة لجميع أفراد المجتمع تحت إشراف هيئة إسلامية من ذوي الكفاءات، مما يحقق الغايات المرجوة من إنشائها، وربط المسلمين وأبنائهم بدينهم وهويتهم، وإبعادهم عن التأثر بأفكار وسلوكيات دخيلة على الدين الإسلامي الحنيف.

- التوسع في دعم وإنشاء المزيد من المدارس والمراكز المهنية والتقنية والمعاهد والكليات العلمية وإدارتها من قبل هيئات إسلامية في مناطق الاقليات المسلمة، وتقديم الدعم والمساندة لها من قبل الدول الإسلامية لرفع المستوى التعليمي لمسلمي الاقليات، ومساهمتهم الفعالة والجادة في بناء مجتمعاتهم نهوضاً بوطنهم الكبير إفريقيا.

- مواجهة الحملة الواسعة التي تشن ضد القيم والتعاليم الإسلامية، وذلك بالحجة والإقناع وتوضيح وجهة النظر الإسلامية الصحيحة بعيداً عن التعصب والتشنج، واستغلال وسائل الإعلام المتاحة لهذا الغرض مع إمكانية استخدام التقنيات العصرية في هذا المجال.

- أهمية تنسيق الجهود الإسلامية لمساعدة الاقليات المسلمة المتضررين من المجاعات وتبعات الحروب العرقية والطائفية والصراعات، والكوارث الطبيعية والبيئية، وذلك بإشراف من هيئة إسلامية موحدة تُعين لهذا الغرض للمساعدة في توفير العون الإغاثي لكل المحتاجين والتخفيف من معاناتهم.

- تشجيع دخول رؤوس الأموال من البلدان الإسلامية للاستثمار في إفريقيا في كافة المجالات والخدمات الضرورية، وذلك من أجل

تنمية مناطق الاقليات المسلمة وتوفير فرص العمل لأبناء تلك المناطق لتحسين ظروفهم ومستواهم المعيشي.

إن التقييم الموضوعي للحجم الفعلي لحاجات الاقليات المسلمة في إفريقيا سوف يساعد على إيجاد تعاون دولي إسلامي بالتعاون والتنسيق فيما بينها وبين حكومات الدول الافريقية والهيئات الإسلامية في مناطق الاقليات سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الأهلي والخاص، وذلك يتطلب تحديد المشاريع ذات الأولوية بعد مسح شامل لهذه المناطق، وعرض هذه الاحتياجات على الدول الإسلامية لتتولى منظمة المؤتمر الإسلامي وضع خطة واقعية لتنفيذ هذه المشاريع، تساعد على إيجاد خطط مستقبلية أكثر فاعلية، وإبراز العمل الإسلامي المشترك تجاه الاقليات المسلمة من كافة جوانبه، وحث الدول الإسلامية على تقديم المزيد من الدعم للاقليات المسلمة في إفريقيا للنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

إن التحديات الحالية التي تواجه الاقليات المسلمة في إفريقيا معقدة، إلا أنه بالإمكان عبر العمل الجاد والمنظم التغلب على تلك الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك بجهد جماعي متواصل من قبل الدول الإسلامية والدول المعنية لتؤتي ثمارها.

كلمة معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز

الأمين العام السابق لمنظمة

المؤتمر الإسلامي

كلمة معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز

صاحب الفخامة، أصحاب المعالي والفضيلة، السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني بداية أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى فخامة السيد جون أجيكن كوفور، رئيس جمهورية غانا الذي تفضل وشمل برعايته الكريمة هذا المؤتمر، وإلى نائبه السيد حاجي عليو ماهاما، ومعالي وزير الخارجية وكل المسؤولين الذين قدموا دعمهم ورعايتهم وبذلوا التسهيلات لعقد هذا المؤتمر على أرض هذا البلد العريق بتاريخه وحضارته وتسامحه، وهم جديرون بهذا التقدير والثناء.

وإنني على يقين تام بأن هذه الفعاليات واللقاءات سوف تساهم في توطيد عرى الصداقة والمحبة بين الشعوب، وتساعد على تعزيز العلاقات بين العالم الإسلامي وجمهورية غانا الصديقة في كل الميادين والمجالات.

كما يطيب لي أن أثني على الجهود الكبيرة التي بذلها المركز الإسلامي للتربية والتنمية في غانا، من أجل توفير الظروف الملائمة

لعقد هذا المؤتمر وعلى حسن إعداده. ولا يفوتني أيضاً أن أنوه بالعمل الإيجابي الذي بذله الشيخ إبراهيم كاي وزير الدولة، رئيس المركز الإسلامي في غانا، واهتمامه المتواصل بقضايا المسلمين في غانا. كما أتوجه بالشكر والامتنان لكل من البنك الإسلامي للتنمية، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية في الجماهيرية العربية الليبية، وصندوق التضامن الإسلامي ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية في إيران على مساهماتهم القيّمة لإنجاح هذا المؤتمر ولما قدموه ويقدمونه من المساعدات لإخوانهم المسلمين من الاقليات المسلمة في إفريقيا لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير إلى أصحاب المعالي والسعادة المشاركين معنا في هذا المؤتمر من الباحثين والمفكرين ورؤساء المراكز الإسلامية وممثلي الاقليات المسلمة في القارة الافريقية لإسهاماتهم القيّمة ودورهم الهام والفاعل في معالجة قضايا الاقليات المسلمة وإبراز دورها ومكانتها في بناء مجتمعاتها الإنسانية في بلدانها.

صاحب الفخامة، أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،

أشعر بسعادة كبيرة لحضوري بينكم للمشاركة في افتتاح أعمال المؤتمر الأول للاقليات المسلمة في القارة الافريقية، تحت شعار «**الإسلام والسلم العالمي والتنمية**» الذي يعقد في مدينة أكرا الجميلة عاصمة جمهورية غانا، والتي تربطها ببلدان العالم الإسلامي منذ القدم علاقات

تاريخية تتعزز وتتوطد على مر الأيام لتحقيق الأهداف العليا المشتركة من أجل تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول القـــارة. إنه لا يخفى على أحد الدور الريادي الذي قامت به جمهورية غانا في مرحلة التحرر الوطني الافريقية، والذي أكسبها مكانة مرموقة بـــين دول القارة الافريقية، التي تعمل جاهدة اليوم من أجل تحقيق حلـــم الشعوب الافريقية في بناء وحدتها السياسية وتكاملها الاقتصادي.

أيها السادة،

لقد أنجزت لجنة الخبراء غير الحكومية المكلفة بالمحافظة على حقوق الاقليات والجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء بمنظمة المـــؤتمر الإسلامي عملها في اجتماعاتها التي عقدتها في الأعوام الماضية في كل من مدريد وساوباولو وصوفيا، بوضع خطة عمـــل طموحـــة بعـــد دراسات ومناقشات تركزت حول كيفية تحسين أوضاع الاقليـــات والجماعات المسلمة في العالم. وخرجت هذه اللجنـــة باســـتنتاجات وتوصيات عملية وهامة من أبرزها التأكيد على ضـــرورة التواصـــل والحوار المستمر مع ممثلي الجماعات والأقليـــات المـــسلمة، وحـــل مشاكلها الملحة، وحثها على تجنّب الخلافات الهامشية، ومحاربة العنف والتطرف والمغالاة، وتشجيع التعاون بين الشعوب واحتـــرام حريـــة الآخرين ومعتقداتهم، ومناهـــضة العـــدوان والظلـــم والإرهـــاب، واحترام سيادة الدول وأمن شعوبها أفراداً وجماعات ونـــشر الـــسلم

والأمن في العالم، وهي المبادئ الأساسية التي جاء بها الإسلام وأكدها.

ومن الأهمية بمكان أن أذكر بأن كل هذا يقتضي أن تلتزم الأقليات المسلمة عبر العالم بقاعدة مبدئية أساسية، تتمثل في ضرورة عملها في نطاق قوانين البلدان التي تعيش بها، وفي نطاق سيادتها، وتوجهاتها السياسية العامة المشروعة، وأن تكون عنصراً فعالاً وإيجابياً في المجتمع وتساهم في جميع أنشطته، بما يجلب للمجتمع الخير والفائدة، ويعطي لهذه الأقلية الذكر الحسن. ومن شأن هذا أن ينعكس بالتالي إيجابياً على الإسلام وأهله بشكل عام.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن منظمة المؤتمر الإسلامي التي احتفلت قبل بضعة أشهر بالذكرى الثالثة والثلاثين على تأسيسها، تعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع الدولي من أجل ضمان حقوق الأقليات والجماعات المسلمة وغيرها من الأقليات الأخرى، على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع، وإبعادها عن تحمل تبعات الأزمات والصراعات المحلية والدولية. وانطلاقاً من ذلك فإن اهتمامنا قد انصب في السنوات الماضية على تضامن وتكاتف كل من يدينون بالإسلام في كل الأقطار، حيث يشكل المسلمون الذين يعيشون في دول غير أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ثلث المسلمين في العالم. ومع أن بعضهم قد حصل على كامل حقوقه في بلدان عديدة، فإن كثيراً منهم لا يزالون يتعرضون لضغوط كبيرة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والتعليمية السيئة

التي يعيشون فيها، والتي تصل أحياناً إلى حد تعرضهم لسياسة التفرقة والتطهير العرقي، بما يمثله ذلك من خطر على هويتهم وتعاليمهم وتقاليدهم. وأود الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من هذه الصعوبات، فقد واصلنا الحوار والتواصل مع الأقليات المسلمة في العالم، وحاولنا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية التي وقَعَتْ في كل من نيويورك وواشنطن، توضيحَ جَوْهَرِ الإسلام وتعاليمه السمحة، وقُمْنَا — بالوسائل المتاحة لنا — بالرَّد على وسائل الإعلام الدولية التي تمتلك إمكانيات ضخمة، وعلى الجِهَاتِ الأخرى التي رَبَطَتْ تلكَ الأحداثَ وغيرَها من الأعمال الإرهابية بالإسلام. كما عارَضْنَا بشدة تلكَ الحملاتِ الدوليةَ التي أَطْلَقَتْ الأحكام المجحفة على المسلمينَ والحضارةِ الإسلاميةِ مثْلَ وَصفِ الإسلام بالجُمُود وعَدَمِ قدرته على مسايرةِ العصرِ والأخذِ بأسبابِ الحداثة. ونَرَى أن على الأقليات والجماعات المسلمة في كلِّ القارات، خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، أن تقوم بجهود حثيثة ومؤثرة للرد على تلك الجهات التي تنظر إلى الإسلام نظرة مغرضة بهدف تشويهه، وأن تُواصل الحوارَ العقلانيِ مع تلك المجتمعات لإزالة كل ما يلصق بالإسلام من تهم باطلة عبر الوسائل الإعلامية المتاحة لهم، الأمر الذي سيمكنهم من كسب وتأييد وتعاطف فئات واسعة من الرأي العام في تلك البلدان.

أصحاب المعالي والسعادة،

ساهمت منظمة المؤتمر الإسلامي، انسجاماً مع مسؤولياتها، مساهمة فعالة منذ تأسيسها، في العناية بالأقليات المسلمة في إفريقيا، ونفذت

عبر صندوق التضامن الإسلامي التابع للمنظمة، العديد من المشاريع الحيوية في بلدان القارة، ولا زال هذا الدعم يزداد ويتواصل. وفي هذا الإطار أنشأت المنظمة جامعة إسلامية في كل من أوغندا والنيجر، وساهمت في إقامة العديد من المراكز ذات الصبغة الاجتماعية والتنموية والثقافية في كل من غينيا بيساو وتشاد وغيرها. كما قدمت مساهمات ملموسة في مجال تنمية الأسرة والرعاية بالطفل، والخدمات الصحية وتوفير المياه وتقديم المساعدات للاجئين. وتقدر مبالغ هذه المساهمات بمئات الملايين من الدولارات، وقد استفاد من هذه المساعدات المسلمون وغيرهم من المواطنين في تلك المناطق. ولا تزال الأقليات المسلمة في هذه القارة بحاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والرعاية من أجل تنمية مجتمعاتها والقضاء على الفقر والأمية والحد من انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، والحفاظ على البيئة الافريقية الجميلة. ولن تدخر منظمتنا أي جهد ممكن في تحقيق هذه الأهداف في المستقبل إن شاء الله.

وفي الختام آمل أن يناقش مؤتمركم هذا بعمق المشكلات الملحة للأقليات المسلمة في إفريقيا، وستكون توصياته محل عنايتنا واهتمامنا، وأخص بالذكر مسائل التربية والثقافة والتعليم وكسب المهارات في مجالي العلوم والمعرفة في المعاهد والجامعات داخل بلدانها وفي جامعات ومعاهد البلدان الإسلامية. أكرر شكري للحكومة الغانية والسلطات المحلية ولكل من ساهم في توفير أحسن الظروف لإنجاح هذا المؤتمر، راجياً لمداولاتكم النجاح والتوفيق. وفقكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاقليات الإسلامية في افريقيا

الحالة القائمة والمقترحات حولها

محمد علي التسخيري

الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية

الأقليات الإسلامية في إفريقيا.. الحالة القائمة والمقترحات حولها*

والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وبعد، فحتى نعرف وضع الأقليات المسلمة اليوم وندرس احتياجاتها وأسلوب إشباع هذه الاحتياجات، علينا أن نتوفر على بعض الدراسات الواقعية وذلك:

أولاً: علينا أن نعرف الخلفيات والسوابق التاريخية لحركة الإسلام في إفريقيا ومسيرة تطوراته وتفاعلاته مع المنطقة وحركة الصحوة الإسلامية خلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة منذ دخول الإسلام وحتى اليوم وكذلك علينا معرفة تاريخ الحركات والحكومات الإسلامية التي قامت في فترة طويلة من هذا التاريخ ومدى آثارها على الساحة العامة.. كل هذه الأمور ضرورية جداً لتكوين صورة أكثر

---

* طرح في الملتقى الدولي للأقليات المسلمة في إفريقيا والذي عقد في اكرا — غانا — بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٣ — ١٦ ذي القعدة ١٤٢٣.

إحاطة بالوضع الحالي القائم أننا نعرف إن الإسلام دخل إلى إفريقيا حتى قبل الهجرة يعني من خلال الهجرة الأولى للمسلمين للحبشة ومنها إلى السودان عام ٣١هـ وهكذا امتد الإسلام حتى رأينا دخوله منطقة المقره بعد خمسة قرون وبعد قرنين ونصف دخلت منطقة العلوه إلى الإسلام وبعد ١٣ سنة من سقوط الاندلس بيد الافرنج قامت حكومة إسلامية في إفريقيا المركزية. وتمتعت انغولا والكونغو بإمارة إسلامية ولكن البرتغاليين تعقبوا المظاهر الإسلامية مئات السنين، وفي النصف الأول من القرن الأول الهجري شمل الإسلام شمال إفريقيا ومن هناك دخل إلى عمقها وقد أقيمت حكومات إسلامية من القرن الرابع وحتى السابع وفي مالي من القرن ٧ إلى القرن ١٠ والسنغال من القرن العاشر فما بعد انتشر الإسلام انتشاراً واسعاً حتى قيل أنه يوجد — اليوم — من كل ٣ أفارقة مسلمان وما زال الإسلام ينتشر. ولا ريب إن لهجوم أوروبا على إفريقيا في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي تأثيراً كبيراً في تأجيج روح المقاومة وتأسيس الحركات الجهادية في شمال وغرب إفريقيا[1]، إلا أن النفوذ الإسلامي يسبق ذلك بقرون فقد قامت إمبراطورية كانم في القرن ١١م ثم استمرت إلى القرن ١٤م وبعد ذلك انحصرت في إحدى الولايات وهي (بورتا)، وهنا قامت أقطار الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط وبعد الحكومة

(١) دراسات إفريقية رقم ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩، البروفيسور عون الشريف قاسم.

الإسلامية التي سميت بحكومة (كانو) قامت إمبراطورية (سنكهاي) وعاصمتها (كاهوي) الواقعة على بحر النيجر في مالي اليوم وقد قامت هاتان الدولتان بتوحيد الأقطار الإسلامية المتفرقة وكان على رأس هذا التوحيد (محمد آسكاي الكبير) ثم تمزقت الوحدة بعد ذلك ثم اتحدت دولة (بورنا وكيي) وتم تجديد النهضة الإسلامية على يد الإمام (عثمان بن فودو) في القرن ١٨ هذا الرجل الزاهد العابد الأديب الذي زار الأقطار الإسلامية واستطاع أن يقيم دولة واسعة تمتد من (كاندوا) إلى (آداما) وتشمل لفترة معينة دولة (برونا) ثم جاء بعده أبنه بلو (سلطان سكوتو) وفي عام ١٨٩٣ قاد (ربح زبير) المقاومة ضد الأوروبيين ولكنه قتل على يد الفرنسيين[٢] وفي عام ١٨٥٠ زحفت الهيئات التبشيرية إلى نيجيريا وأنشأ الاستعمار الإنكليزي مستعمرة له في لاغوس (١٨٦١) وانشأ بعدها الشركة الملكية للنيجر ثم دخلت نيجيريا الجنوبية تحت الحماية ثم تبعتها نيجيريا الشمالية وهكذا رأينا استقلال نيجيريا ١٩٥٣ ومجيء أول رئيس هو (ابو بكر تفاوابيلوا) وفي انقلاب عسكري عام ١٩٦١ قتل هو واحد القادة الآخرين المعروفين وهو المرحوم (أحمد بلو) وهناك حركة تاريخية إسلامية نشطة في شرق إفريقيا وفي جنوبيها فضلاً عن السيطرة الإسلامية الكاملة على شمال إفريقيا هذه أمور يجب أن تدرس بدقة

(٢) الأقليات الإسلامية في العالم اليوم للمرحوم د.علي الكتاني – الترجمة الفارسية ص٢٠٢.

وعناية. ومن المؤسف له أن المصادر التي توضح الموقف في هذا المجال قليلة جداً وغير معروفة ومما له الأثر الكبير في توضيح الصورة الدور الكبير الذي لعبته الحركات الصوفية ذات التأثير الواسع في المجتمع الإسلامي في إفريقيا ومنها التيجانية — القادرية — السمانية – الختمية – الشاذلية. وهي طرق قامت من جهة لتعميق دور الإيمان في النفس الإنسانية ومن جهة أخرى ضمنت عدم تسلل الأعداء إلى واقع المجتمع وتمزيقه وابعاده عن إسلامه. هذه الدراسة نراها ضرورية جداً لتكوين الصورة الحقيقة ومن خلال ذلك ندلف إلى واقعنا الإسلامي في القارة الافريقية وعلينا أن نلاحظ المؤسسات المدنية الإسلامية الكثيرة ومدى تأثيرها على الساحة كما إن علينا أن نلاحظ المراكز الإسلامية المنتشرة هنا وهناك ولهذه المراكز الإسلامية دورها الكبير خصوصاً في الدول الغير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث تقوم بشؤون الدعوة كما تقوم بالشؤون الاجتماعية، ولنضرب على ذلك مثالاً حركة الشباب المسلم في جنوب إفريقيا التي تأسست عام ١٩٧٠ في دوربان وقد التحقت بها الشخصيات الإسلامية المعروفة هناك كما تركت آثارها الكبرى في المجال الاجتماعي وقد عقدت لقاءات كثيرة حضرتها شخصيات متنوعة وأسست فروعاً وفتحت صفوفاً لتعليم الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم بين الشباب والنساء واتصلت بالاقليات الإسلامية في دول أخرى واصدرت نشرات مفيدة وجمعت الزكاة وانشأت لجاناً للمحامين والأطباء والمحاسبين وشعاراتها تدعو

للوحدة وتشجيع التعليم وجعل المسجد المحور الحاكم ومطالعة السيرة واشراك المرأة في النشاط.

وهناك جمعيات مشابهة كثيرة هنا وهناك وهي تمثل في الواقع نقطة قوة في المجتمع الإسلامي الإفريقي كما إن هناك نشاطاً واسعاً لكثير من المنظمات الدعوية الإسلامية ومنظمات الاغاثة الإسلامية في أنحاء أفريقيا اليوم كنشاطات رابطة العالم الإسلامي ونشاطات المؤسسات التي تهتم بأفريقيا في الكويت والخليج بالإضافة إلى المنظمات القائمة في الدول الإسلامية على الساحة الافريقية الأخرى كمنظمة الدعوة الإسلامية والجامعة الافريقية في السودان ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية وما إلى ذلك من منظمات على الرغم من البدايات المتأخرة لها في السبعينات. ومما ساعد في نجاح عمل هذه المؤسسات طبيعة الإسلام المنسجمة مع الفطرة الإنسانية وتاريخه البعيد عن القهر والإجبار والظلم ومرونته في السماح للتقاليد التي لا تتنافى مع العقيدة والشريعة، وقد حوربت أخيراً واتهمت بالتهم الكثيرة كالإرهاب، ورغم ذلك فقد قامت بكثير من المشروعات من قبيل:

١ ـــ الخدمات الاجتماعية كإيجاد المؤسسات الاقتصادية والزراعية وبعث القوافل الطبية وإنشاء المعامل المفيدة والخدمات التأهيلية للمرأة والشباب وغير ذلك.

٢ ـــ المشاريع الثقافية كإنشاء الجامعات، ونشر التعليم في مختلف المراحل، وتربية الدعاة، وتقديم المنح الدراسية ونشر كتب تعليم اللغة

العربية والكتب التثقيفية ونشر نسخ القرآن الكريم، ودعم بعض الإذاعات بل وعقدت اتفاقيات مع بعض الجامعات لتطوير دراساتها.

ومع ذلك فإن هذه الجهود تبقى قاصرة وقليلة إذا ما قورنت بالجهود الأخرى.

وأما ثانياً: فإن علينا أن نعرف تاريخ التحديات التي واجهت المسلمين ومن أهم هذه التحديات حركة التبشير ونحن نعلم أن المسيحية دخلت إفريقيا في القرن ٤م بواسطة المذهب القبطي اليعقوبي في الاسكندرية وانتقلت إلى الحبشة ثم إلى غيرها[٢] ولكن الدخول القوي كان في أواخر القرن ١٥م الذي أجج من جهة كما قلنا روح المقاومة ولكنه فسح المجال لنشر المسيحية والتعامل مع الإسلام بشدة وكان الاستعمار قد طال حضوره هناك حوالي قرن من الزمان أو أكثر مما وفر مجال عمل للتبشير وشجع على تجهيل المسلمين وفصلهم عن تراثهم العربي وكان مما عمله إيجاد طبقة مسيحية مثقفة في كل بلد كان لها الدور الكبير في تحقيق أهدافه وحتى بعد الاستقلال قامت هذه الطبقة بتمرير مخططاته وربما بأكثر مما كانت عليه قبل الاستقلال. وقد عملت على حذف السنن والعادات المحلية واستبدالها بأخرى غربية وهذا (جومو كينياتا) في كتابه (نحو جبل كينيا) وحنوا آجب في كتابه (لن يبقى أي شيء ثابتاً) يدينان الأساليب التي

(٢) دراسات إفريقية، مصدر سابق.

استخدمت لمحو هذه العادات بقوة، ففي انغولا نجد أن عدد الكاثوليك لا يتجاوز ٣٠% لكنها تسيطر على البلاد (رغم الدستور العلماني) وتمنع المسلمين من ممارسة نشاطهم الديني مطلقاً فلا يوجد لحد الآن مسجد واحد رغم إن عددهم ٢٥٠٠٠ نسمة وعدد خريجي الجامعات ثلاثة[٤].

وهكذا انتشر النفوذ المسيحي بشكل قوي جداً وقد ذكرت الجمعية العالمية للتحقيقات الإعلامية المسيحية[٥] ان عدد المؤسسات التبشيرية والمؤسسات التابعة لها بلغ ١٢٠٫٨٨٠ مؤسسة وبلغ تمويل التبشير ٣٢٠ مليار دولار.

وذكرت هذه الجمعية أنها قدمت لحد الآن ١٦٣ مليار دولار وان وسائل الإعلام المسيحية كسبت حوالي ٨٫٩ مليار دولار وأن هناك ٨٢ مليون جهاز حاسوب لنشر المعلومات كما تم نشر حوالي ٨٨٫٦١٠ كتاباً وأن هناك ٢٤٩٠٠ نشرة أسبوعية وأنه تم توزيع ٥٣ مليون نسخة من الانجيل وان محطات الإذاعة والتلفزة التي تبلغ للمسيحية تصل إلى ٢٣٤٠ محطة وتصل كلفتها إلى ١٨١ مليار دولار كل ذلك في عام ١٩٩١م.

وقد نشرت مجلة تايم تقريراً عام ١٩٨٠ ذكرت فيه إنه يوجد من بين ٦٤٠ مليون إفريقي ٥٣ مليون مسيحي كاثوليكي يضاف إليه في

---

(٤) يراجع ما قاله د. خالد وكيل في مؤتمر اكرا للاقليات بتاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠.

(٥) دراسات إفريقية، مصدر سابق.

كل سنة ٦ ملايين ويتوقع أن يصل عددهم إلى ٨٠٠ مليون حتى نهاية القرن وهنا نشير إلى أن التقويم العالمي لعام ٢٠٠٢ يشير إلى تناقص عدد المسلمين في إفريقيا إلى مستوى ٣٢٣٫٥٥٦٫٠٠٠ مليون نسمة في حين يبلغ عدد المسيحيين ٣٦٨٫٢٤٤ فهم أكثر.

وهنا يقول (البابا جان بول الثاني): إن إفريقيا أرض خصبة يجب أن يتم استغلالها. وتقول المجلة أن نمو المسيحية كان بصورة درامية بعد استقلال هذه الدول ففي حين كانت النسبة أقل من ٣٠% قبل سنة ١٩٦٠ عادت في ١٩٨٠ إلى ٥٠% وهكذا أعلن أن انتهاء القرن العشرين يعني انتهاء الإسلام جنوب خط الاستواء في إفريقيا وتم التأكيد على إيجاد دولة مسيحية جنوب السودان لإيقاف حركة التبليغ الإسلامية جنوباً. ولا ريب أن للحكام الدور الكبير لتشجيع هذا التحرك وكمثال على ذلك نجد أن رئيس الجمهورية التنزانية يعلن بشكل واضح مدحه للاسقف جان رمضان المشرف على الكنيسة الانجلواميركانية في زنجبار وهو مسلم متنصر ودعا إلى الاقتداء بهذا الرجل. والغريب أن يطرح هذا المعنى في زنجبار ذات النسبة الـ ٩٠% من المسلمين وتبدو أهمية هذه التصريحات إذا علمنا أن كنيسة انشئت في دار السلام كانت قبل ١٥٠ سنة وفي زنجبار قبل ١٢٠ سنة إلى أن بدأ المسيحيون ينتشرون بكثرة في هذه الدول. وهنا نشير إلى دور الجامعات المسيحية في إفريقيا في دعم هذا الانتشار ومن هذه الجامعات الجامعة المسيحية في اوغندا وقد انشأت عام

١٩٩٢ تحت اشراف الاسقفية ونحن نعلم أن المسيحية دخلت اوغندا عام ١٨٧٧م وانشأت أول جامعة لها سنة ١٩٠٥، ولا تنسى دور المعسكرات في هذا المجال فهذا معسكر للسلام يشكله المتعلمون الأميركيون للتربية والتعليم في أنحاء أوروبا وهذا مجلس إفريقيا الذي يعمل على إيجاد العلاقة بين السود في أميركا وإفريقيا وقد بدأ في السنغال وراح ينظم استراتيجيات حضوره في كل إفريقيا وهكذا حضور المنظمات الأميركية والسويدية والألمانية المتنوعة من قبيل الـ (أس أو أس) للأطفال والـ (أس آي أس) المسيحية للإغاثة.

والأمر الثالث: هو دراسة التحديات الأخرى التي تواجه المسلمين بل ربما الإفريقيين عموماً وخصوصاً المناطق جنوب خط الاستواء من قبيل الأمية والفقر ومسائل المجاعة[٦] والأمراض كمرض (الإيدز) والأبولا وإن كان هذا المرض يقل في المجتمعات الإسلامية وكذلك التحديات والتأثيرات الاجتماعية ومسألة عدم الاستقرار السياسي وهناك أيضاً مسألة الهجوم التي تتعرض له القارة من قبل بعض الفرق الضالة كالبهائية والقاديانية ونحن نعرف أن البهائية دخلت عام ١٩٥١ في اوغندا وشكلت مركزها الإفريقي عام ١٩٥٨ وربما كان لفرار البهائيين من إيران بعد الثورة الإسلامية المباركة الدور الكبير في انتشارهم في إفريقيا لكننا مطمئنون إلى أنها لا تستطيع أن تشكل

(٦) ووفقاً لبعض الدراسات، فإن الدخل الإفريقي ككله لا يعادل دخل هولندا التي تقل عن عشر نفوس القارة.

ظاهرة عامة نظراً لضعف منطقها وارتباطها العضوي بالنظام الصهيوني وفي هذه المناسبة نقول إننا نعتقد أن الصهيونية ساهمت في تضعيف الحركة الإسلامية وترجيح الاتجاهات الأخرى عليها، بل والقضاء على الإرادة الشعبية وتسليط فئات عميلة على البلاد.

ومن الأمور التي يواجهها المسلمون الهجوم الإعلامي الضخم ضدهم وضد عقائدهم ومقدساتهم ونستطيع أن نضرب لذلك مثلاً ما حدث أخيراً في نيجيريا وكيف حاولت إحدى الصحف المساس بشخصية الرسول الأكرم (ص) مما أدى إلى اعتراض كبير ورفض إقامة مسابقات ما سمي بـ (انتخاب ملكة جمال العالم) في المنطقة لأن هذا العري الغربي يشكل نوعاً من التحدي للمشاعر الإسلامية ونضيف هنا أن الإعلام المعادي في إفريقيا يحاول ان يشوه الصورة الإسلامية بين المسلمين والآخرين فقد تنسب بعض الظواهر التي تنشأ من تعصب قومي أو قبلي إلى العقيدة الإسلامية ويظهر الإسلام وكأنه دين عنف، فمثلاً رأينا بعض الصحف في تنزانيا تنقل حادث قطع رجل امرأة بواسطة زوجها وحكم محكمة في كانو بالنسبة لحمل امرأة قبل زواجها معتبرة ذلك من نتائج العقيدة الإسلامية. والحقيقة أن هذه الأمور لا تختص بالمسلمين وقد نقلت إذاعة بي بي سي عن باول سونيكا الحائز على جائزة نوبل من نيجيريا نقده الشديد للأحكام الإسلامية. كما تجري الصحف بعض المقابلات مع شخصيات تسيء الظن بالإسلام كما حدث في مؤتمر الإيدز في إفريقيا الجنوبية وراح

الكل ينتقدون المسلمين لأنهم لا يهتمون بالنظافة والتعلم حتى أدى هذا الإعلام المعادي إلى شك بعض المسلمين في قدرتهم على التحدي. ويستفيد الغرب في ذلك من قدرته الإعلامية الخارقة في مجال وسائل الإعلام الحديثة والكتب والمجلات ومراكز المراسلة وعمليات السياحة الواسعة. ولا ننسى سياسات التصفية التي نشهدها هنا وهناك وكمثال على ذلك ما تعرض له المسلمون في الحبشة من تصفية وما تعرضوا له في كينيا وكذلك وصلتنا أنباء قيام القوات الأثيوبية بإحراق أكثر من ١٥٠٠ قرية وقتل أكثر من ٨٠٠٠٠ مسلم في إريتريا أثناء النزاع الأثيوبي الاريتيري كما أن من التحديات التي يواجهها المسلمون مسألة هجرة المتخصصين إلى الغرب فقد نقلت الأنباء أنه يوجد في أوروبا حوالي ٣٠٠٠٠٠ متخصص إفريقي وأن أكثر من ٦٠% من أطباء كينيا وتنزانيا هاجروا منها.(٧)

ومن التحديات التي نستطيع أن نذكرها هنا مسألة ضعف التخطيط الإعلامي والتبليغ للدعاة المسلمين فإن الدعاة غالباً ما لا يكونون بالمستوى المطلوب في مجال الدعوة كما أننا نشهد نوعاً من التنافس الغريب بين هؤلاء الدعاة مما يؤدي إلى إساءة الظن بهم وكذلك نشهد الضعف الكبير في مجال المفكرين والمؤلفين المسلمين وهذا يبدو واضحاً حينما نقارن الوضع الحالي بعدد المؤلفين والمفكرين

(7) www.undp.Org

سابقاً وكانوا قد انتجوا أكثر المولفات في مجالات الدعوة الإسلامية إلا أن تلك الحركة الواسعة خمدت في العصر الحاضر.

ومن المشاكل والتحديات اختلاف المسلمين أنفسهم نتيجة نزاعات لا ربط لها بعقيدتهم ومنها النزاع المذهبي بين هذا الاتجاه التبليغي وذلك الاتجاه وكذلك ضعف الاتصالات بين المراكز الدعوية والاجتماعية في إفريقيا وبين نظيراتها في العالمين الإسلامي والعربي وهذه مشكلة خطيرة ينبغي تجاوزها ومن هنا نجد أنه من اللازم علينا التوفر على كل هذه المقدمات، كما يجب ملاحظة كل نقاط الضعف والتحديات لنستطيع التحرك لتلافيها والحفاظ على هوية المسلمين في إفريقيا. ونجد هنا من الضروري الإشارة إلى المحاور التالية والتي أكدت على بعضها الندوات المشابهة السابقة وهي:

١ ــ لزوم المحافظة على وجود الأقليات الإسلامية في كل مكان وخصوصاً في إفريقيا وحمايتها من الاستئصال والطرد الجماعي.

٢ ــ المحافظة على هوية الأقليات الإسلامية ومعالم شخصيتها الثقافية حتى لا تتعرض للذوبان والتصفية الفكرية والثقافية.

٣ ــ لزوم التأكيد على احترام حقوق هذه الاقليات باعتبار أفرادها مواطنين لهم كامل الحقوق في الدول التي يعيشون فيها.

٤ ــ تفعيل دور الشعوب والدول الإسلامية والمنظمات والهيئات التابعة لها في دعم ومساعدة هذه الأقليات على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

٥ ــ الطلب إلى الاقليات المسلمة في إفريقيا لكي تنظم نفسها من داخلها وتوحيد صفوفها وتعمل على إيجاد المؤسسات المدنية والدعوية الخاصة بها وبالتالي تتفق هذه المؤسسات فيما بينها لتمثل الاقلية المسلمة في البلدان التي تعيش فيها وتخطط لنموها الثقافي والتعليمي والاقتصادي وتسهم في عمليات البناء الاجتماعي العام نابذة الخلافات المذهبية والقبلية والحزبية وكل ما من شأنه إضعاف الصف الإسلامي.

٦ ــ نقترح تشجيع الاقليات المسلمة على إقامة مؤسسات تعليمية بكل المراحل الدراسية ونطلب من حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية الدولية أن تقوم بدعم المشروعات التعليمية للاقليات الإسلامية وفتح المجال للمنظمات الغير حكومية للقيام بواجبها في هذا المجال.

٧ ــ نطالب الحكومات والمؤسسات الإسلامية بتسهيل تبادل أبناء الجماعات المسلمة في الدول الغير اعضاء إلى الأقطار الإسلامية لتعميق انتمائها للأمة ورسالتها الحضارية.

٨ ــ علينا أن نزيد ونفعل البرامج التي تقدمها الدول الإسلامية لزيادة الاعمار في شتى المجالات العلمية والشرعية وزيارة الشخصيات الاجتماعية لمناطق هذه الاقليات والتعرف على أوضاعها في أماكن وجودها ومتابعة أحوالها والإسهام في النهوض في هذا المجال.

٩ ــ علينا أن نضم إلى لجنة العمل الإسلامي المشترك في مجال

الدعوة الكثير من المؤسسات الدعوية الافريقية لنستمع إلى صوتها في هذا المجال.

١٠ ــ العمل على إعطاء قضايا المرأة والأسرة المسلمة في الأقليات الاهتمام الذي تستحقه ودعم مؤسساتها العلمية والاجتماعية حتى نساهم في تربية النشأ وإقامة البيت والمجتمع المسلم الفاضل.

١١ ــ علينا أن نفعّل إدارة الأقليات في منظمة المؤتمر الإسلامي ونمدها بالإمكانيات التي توفر لها القدرة على تأديتها أعمالها على الوجه المطلوب.

١٢ ــ العمل على إصدار نشرة فصلية تهتم بشؤون الاقليات وتغطي انشطتها وتشكل حلقة وصل بينها وبين الدول والمجتمعات الإسلامية.

١٣ ــ العمل على تأسيس مركز معلومات شامل عن أوضاع الاقليات المسلمة في الدول الغير إسلامية يغطي تركيبتها الديمغرافية وتاريخها ومكانتها في دولها.

إن تاريخ الحركة الإسلامية ومسيرة الإسلام في إفريقيا تاريخ عامر بالأحداث وأن هناك مجموعة قليلة من المصادر ولذلك علينا التحقيق والتنقيب لكتابة تاريخ جامع لمسيرة الإسلام في إفريقيا لما له من أثر كبير في هذا المجال.[٨]

---

(٨) تؤكد معلمة العالم الإسلامي الصادرة بطهران على اننا لا نعلك عن التاريخ في افريقيا جنوب الصحراء مصادر كثيرة ويمكن الرجوع للكتابات التاريخية

التعارفة للمؤلفين المشهورين وان اقدم كتب المؤرخين في المنطقة يعود إلى اواخر القرن العاشر في (برونا) بحث قام الإمام الكبير احمد بن فورخوا بشرح السنين الأولى من حكومة السلطان (إدريس الوما) يجمع وترجمة (د. لانغه) في سنة ١٩٨٧م ويقول المؤلف ان كتابه ماخوذ من كتاب اقدم يتعلق بالسنة العاشرة وكذلك قدم تقريراً عن حملة هذا السلطان ضد إمبراخورية (كانم) وهذه التقارير رغم انها تميل إلى جوانب معينة تمتلك قيمة خاصة لأن المؤلف قد شاهد الحوادث في تلك الدورة وفي منتصف القرن ١٣ يوجد هناك اثران تاريخيان مهمان في منطقة النيجر المركزية احدهما تاريخ السودان لمؤلفه عبد الرحمن السعدي وتاريخ الفتاش في اخبار البلدان والجيوش واكابر الناس لمؤلفه (محمود الكعتي ابن المختار) هذان المؤلفان حول تاريخ إمبراخورية (سنكاي) من اواسط القرن ٩ إلى انتصار السعديين في سنة ١٠٠٠ ويوجد ايضاً تاريخ (باشالق تنبكتو) لمسالة انتصار السعديين إلى حدود ١٦٥٠م ومؤلفه مجهول واسمه (تذكرة النسيان في اخبار ملوك السودان) وهناك مؤلف لمولاي قاسم بن مولاي سليمان يشتمل على حوادث سنة ١١٦٠ — ١٢١٥ ومن المؤلفات ما جاء حول جهاد ناصر الدين البدادي في القرن ١١ وآخر مؤلف حول الأنساب وهو من الموضوعات الرائجة في موريتانيا وهناك مؤلف اسمه الشيخ موسى كمره المتوفى سنة ١٩٤٥ الف كتاب للعلمة الفضلة عن الشعوب في الوادي في غير السنغال بعنوان زهور البساتين في تاريخ السوادين وترجم قسم منه إلى الفرنسية ونجم.

وفي القرن ١٩ و٢٠ نشطت حركة التاليف حول جهاد الشيخ (عثمان بن محمد فودبو) وحكومته الإسلامية ومنها كتاب انفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور وقام عبد الله اخو الشيخ عثمان بإنشاد مرثيات واشعار كثيرة في تكريم هذه الانتصارات الجهادية وبعد ذلك ضمنها كتاباً يشبه سيرة ابن هشام في عام ١٣٢٨هـ باسم (تزيين الورقات) ومن الكتابات القديمة (روضة الأفكار) لمؤلفه عبد القادر مصطفى الذي هو تاريخ (لكوبير) في ق ١٢م وهناك مؤلف للجنيد بن محمد النجاري يعد من اجمع المؤلفات اسماه ضبط الملتقطات من الأخبار المتفرقة في المؤلفات، وهناك كتب حديثة مفيدة ككتاب (انتشار الإسلام في غرب إفريقيا) لمروين هيسكت.

والنوع الثاني من المؤلفات هي الكتب الرجالية وهي قليلة ككتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج تاليف احمد بابا تنبكتي عن رجال الفقه المالكي وكتاب كفاية

١٤ ــ دعوة وزراء الإعلام والمؤسسات العلمية لمتابعة الدعاية المغرضة أو الطرح المشوه للإسلام في وسائل الإعلام مثل السينما والتلفزيون والانترنيت والاهتمام بملاحقتها والرد عليها ومحاولة دبلجة الأفلام الإسلامية الصحيحة وإرسالها إلى مناطق الاقليات الافريقية لتصحيح الصورة في أذهان المتلقين وتوسيع مجال بث القنوات الإسلامية والتنسيق فيما بينها لخدمة المسلمين في كل مكان.

١٥ ــ العمل بالخصوص على تشجيع دراسة اللغة العربية بين الجماهير الإسلامية وتوسعتها في إفريقيا لربطهم بالثقافة الإسلامية ونشر الكتب المناسبة بينهم لتعريفهم بالفهم الإسلامي الصحيح.

١٦ ــ لزوم الاهتمام وتقديم الخدمات الاجتماعية للاقليات المتضررة في إفريقيا للنهوض بها اقتصادياً.

١٧ ــ لزوم الاهتمام بالاتجاه الصوفي العرفاني وتقوية ركائزه

المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج وكذلك كتاب فتح الشكور لمعرفة أعيان علماء التكرور وكذلك عنوان منح الرب الغفور في ما أهمله صاحب الفتح الشكور.

والمجموعة الثالثة كتابات متفرقة تاريخية ربما يجهل مؤلفوها جاءت تشرح بعض الوقائع وسير الحوادث.. راجع الجزء السادس من هذه الملحمة ص١٦٥ - ١٧٠.

هذا بالنسبة إلى شرق إفريقيا أما عن غرب إفريقيا فإن الجاحظ أقدم مؤلف عربي تحدث عن أهل بمبا وزنجبار وكذلك تحدث الادريسي والسعودي وابن بطوطة، وهناك كتب اخرى من قبيل (السلوة في اخبار كلوة) وكتاب (الزنوج) و(تاريخ المزروعي) و(تاريخ زنجبار)، وتوجد مجموعة جيدة في مكتبة جامعة دار السلام ومؤسسة الدراسات الشرقية في لندن.

ونـــزع الانحرافات عنه ليقوم بدوره كمرب كبير في تعميق العقيـــدة وصيانة الهوية الثقافية للمسلمين في إفريقيا.

١٨ ـــ لزوم تنظيم حملة خاصة لتنظيم الحج من إفريقيا بـــالتثقيف والتوجيه الصحيح ولتكون هذه البعثات واسطة حية لإيجاد العلاقـــة الثقافية بين إفريقيا والعالم الإسلامي.

١٩ ـــ الاقتراح الأخير هو لزوم الطلب من الـــدول الإســـلامية لتستفيد من علاقتها السياسية والاقتصادية لـــدعم هـــذه الأقليـــات والحصول على حقوقها.

وفي الختام نود أن ننبه إلى الأمر التالي وهو أن دوائـــر المعـــارف الغربية تحاول أن تقلل من عدد المسلمين مهما استطاعت فيجـــب أن تقدم الصورة الحقيقية لعددهم في كل مكان وخـــصوصاً في إفريقيـــا ومن باب المثال نجد أن موسوعة (بريتانيكا) في الأعوام ٦٨ ـــــ ٧٢ تذكر أن المسلمين في تناقص وأن نسبة المسيحيين في ارتفاع مـــع أن ذلك يخالف ما نعرفه في الواقع القائم. وقدرت موسوعة (نيويـــورك تايمز) أن عدد المسلمين في عام ١٩٧٠ هو ٤٩٣ مليون فرداً وهـــذا العدد تكذبه كل الظواهر وقد ذكرت رابطة العـــالم الإســـلامي أن عددهم عام ٧٣ حوالي ٧٤٠ مليون ونحن نتصور أن العدد أكبر من ذلك كما يبدو فيجب أن نحصل على الإحصاءات في المنـــاطق لأن الإحصاء يساعدنا على تقييم الحالة في أفضل وجه.

وفي الختام يجب أن لا ننسى أن مؤتمر (كولارادو) الذي عقد عام ١٩٨٧ لدراسة تبليغ المسيحية وضع خطة واسعة للهجوم على العالم الإسلامي وهي خطة يتم تنفيذها بإحكام.

وقد تنبأت مجلة التايمز اللندنية عام ١٩٨٠ إن نهاية القرن العشرين سوف تشهد كون شخصين مسيحيين من كل ٣ أنفار بعد أن كانت شخصين مسلمين من كل ٣ أنفار في إفريقيا.

ومن البديهي أن مشكلات المسلمين في العالم في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية متنوعة ومن هذه المشكلات التأثير الواسع للعولمة وكذلك ما يسمى بحملة مكافحة الإرهاب اليوم والتي تتناول الجوانب الثقافية والتعليمية والتمويلية الإسلامية. كل هذه الأمور تدعونا إلى إعادة النظر في حساباتنا وأساليب عملنا.

إن حل مشكلات المسلمين لا يتم إلا بالعمل المشترك والجامع وهذا الأمر يتطلب تناسق الجهود وانسجام الخطى واستراتيجية واسعة وتأسيس المؤسسات النشطة والمتعاونة فيما بينها لمقابلة هذا الهجوم الثقافي على عالمنا الإسلامي. والحقيقة أننا نستطيع أن نستفيد من أساليب الآخرين وحتى من تجارب المبلغين المسيحيين لتطوير أساليبنا في خدمة قضيتنا الإسلامية.

الهوية الإسلامية وحقوق الاقليات المسلمة في افريقيا

محمود محمدي عراقي
رئيس رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية

الهوية الإسلامية وحقوق الاقليات المسلمة في افريقيا

السيد الرئيس، السادة الأعزاء،

أيها الحضور الكريم، الأخوات والأخوة الأعزاء...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أشكركم كثيراً على اتاحتكم لي فرصة التحدث أمامكم، حيث سأشير بدءاً وبشكل مختصر إلى نظرة الإسلام لحقوق الاقليات. إن حقوق الاقليات يعتبر من المواضيع المطروحة في العلاقات الدولية لا سيما في ظروفنا المعاصرة، حيث يتم التركيز على الاقليات الدينية وضرورة تأمين حقوقها المشروعة.

يرى الإسلام أن من مهام الحكومة الإسلامية ومؤسساتها المختلفة هو الاعتراف رسمياً بحقوق الناس الذين يعيشون في ظلها والسعي لتحقيقها وهو بحد ذاته يجسد الصورة الناصعة للحكومة الإسلامية التي توصف بانها حكومة الرحمة والإيثار ((وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)) حيث سعت منذ البداية من أجل ضمان حقوق جميع الناس.

القرآن الكريم أقر بحقوق الاقليات حيث تغلغل الإسلام في تفاصيل

الحياة الفردية والاجتماعية للناس وأدى إلى نزول الرحمة على بني الإنسان ومنح الحرية للإنسان والمجتمع لانتخاب العقيدة التي يرغب وقد عقد الرسول الأكرم (ص) في أيام الهجرة الأولى معاهدة سلام مع يهود المدينة مجسداً هذه الحقيقة الناصعة.

ومع عقده لهذه المعاهدة وحد الرسول الأكرم (ص) قبائل المدينة وشكل من المسلمين واليهود وباقي العرب أمة واحدة، وقد صرحت هذه المعاهد بتأسيس كيان متراص واحد مع احتفاظ اليهود بعقيدتهم والمسلمين بأفكارهم على أن يرجعوا أي خلاف يظهر بينهم إلى الله ورسوله.

وبهذا لم يتم التعامل مع غير المسلمين الذين يعيشون في ظل الحكومة الإسلامية على أنهم أجانب وحل مصطلح (الحليف) والمتعاهد محل (الأجنبي) في الفقه والحقوق الإسلامية.

كذلك يقول الإمام علي (ع) في عهده لمالك الاشتر واليه على مصر: تعامل مع الناس بالرحمة والعطف والمحبة لأنهم قسمان، «اما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق». كما أنه كان يعتبر نفسه متساوياً معهم أمام القانون ويذكر التاريخ أنه وقف أمام شريح القاضي إلى جانب ذلك الشخص اليهودي حيث قال أمير المؤمنين (ع): هذا الدرع لي و لم أبعه قط و لم أهبه لأي أحد. وقد حكم شريح القاضي باعطاء الدرع لليهودي على حساب الحاكم الإسلامي الإمام علي (ع) وبعد أن شاهد اليهودي هذه الحالة أعلن إسلامه فوراً

وقال أنه حقاً أمير المؤمنين لأنه جاء بنفسه إلى القاضي وحكم القاضي بدوره ضده وانصاع لحكم القاضي.. وبعدها أقر اليهودي بالحقيقة وأعاد الدرع لمالكه الحقيقي وهو الإمام علي (ع).

حقاً أن الحقوق والامتيازات التي منحها الإسلام للحلفاء والمتعاهدين (الاقليات) لا يمكن مقارنتها مع الحقوق التي أقرها علماء القانون المعاصرون ومنظمة الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية في العالم المعاصر للأجانب.

السيد الرئيس

يعيش المسلمون حالياً في أجزاء من العالم ومنها عدد من الدول الافريقية كاقليات عاشت بكل أمان وهدوء إلى جانب اتباع الأديان والقوميات الأخرى ويؤمل أن تبادر الحكومات إلى حل المشاكل التي يواجهها المسلمون في مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والدينية وتأمين حقوقهم العادلة مستلهمين هذه المفاهيم من نداء الأديان الإلهية العادلة وعلى رأسها الإسلام الحنيف.

أيها الحضور الكريم

أود الآن أن أشير إلى ظاهرة أوجدها العالم الغربي ويهدف من ورائها القضاء على الهوية الإسلامية للمسلمين ولما لها من تأثير كبير على حقوق الاقليات المسلمة وحتى تضعف مكانتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.

إن طرح وإشاعة نظرية الحرب والنـــزاع بين الإسلام والغـــرب وتعريف الإسلام كخطر يهدد الحضارة الغربية من قبل أميركا ووجود بعض المصاديق التي تعبر عن العنف والاغتيال في العالم الإسلامي مثل طالبان وصدام جعلت العالم الغربي يخاف من الإسلام والمسلمين بـــل وظهرت في الأدب السياسي الغربي ظاهرة حديثة عرفـــت بـــالخوف الموهوم من الإسلام (Islamphobia)، الخوف الذي لا أساس واقعي له.. الخوف الذي ظهر بسبب الإعلام الواسع الذي شـــنته القـــوى الكبرى ووسائل الإعلام العامة حيث عرضت صورة غير واقعية تماماً وكاذبة ومشوهة عن الإسلام والمسلمين (حيـــث أن أميركـــا الـــتي واجهت عدوها الشيوعي خلال العقود الخمسة الأخيرة كانت بحاجة اليوم لعدو جديد تستطيع من خلالـــه تحقيـــق أهـــدافها وبرامجهـــا ومخططاتها).. وجاءت مأساة الحادي عشر من أيلول لتزيد الطين بلة، حيث سعت أميركا من خلال إعلامها المضلل إلى اشغال الأنظار عن الظلم الذي يحدث في شتى أنحاء العالم ولا سيما في فلسطين وإفريقيا وتوجيه الاهتمام نحو الإسلام والمسلمين وبالتالي تعميم الأخطاء الـــتي اقترفها عدد قليل من المسلمين ليشمل أكثر من مليار مسلم.

إن كل هذه الظروف أدت إلى عرض صورة مشوهة وخاطئة عن الإسلام في وسائل الإعلام العالمية؛ وأدى ذلك إلى تعرض الاقليـــات المسلمة في بعض الدول إلى حملات واسعة شنها الوعاظ المـــسيحيون وأوجدوا أمامهم مشاكل عديدة مثل الفقر وهروب الأدمغة وانتهاك

حقوق المواطنة وانتهاك حق المشاركة السياسية الواسعة وإذابة الشباب والأطفال في المجتمعات الأجنبية والبعيدة عن تقاليدهم الأصيلة وتوجيه مختلف الإهانات لهم؛ حتى يمكننا القول أن وضع الاقليات المسلمة ساء في بعض المجتمعات إلى درجة بحيث أن بعض المجاميع الاجتماعية والمنظمات والحكومات بدأت تنظر إلى الاقليات المسلمة نظرة تهديد وسعت إلى مواجهتها والتصدي لها وسلبها حقوقها الأولية والأساسية.

من ناحية أخرى فإن المجتمع الأوروبي الذي استضاف منذ سنوات طويلة المهاجرين المسلمين من إفريقيا وباقي انحاء العالم واجه نمواً كبيراً في عدد أبناء الاقليات المسلمة كما أنه شاهد أن المسلمين لم يذوبوا خلال هذه الفترة في الثقافة الغربية الليبرالية بل أنهم أصبحوا أكثر التزاماً بالمعايير الإسلامية الأصيلة.

إن هذه القضية أدت إلى أن يعمد العالم الغربي إلى التضييق على حرية الاقليات المسلمة والنظر إليهم كأعداء بالرغم من كل ما يدعيه من احترام للحريات الفردية والاجتماعية والدينية متجاهلاً كل القوانين المرتبطة بحقوق الإنسان. ونظراً لأن عدد أفراد الاقليات المسلمة في أميركا وأوروبا الغربية والشرقية وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى يعتبر كبيراً للغاية فإن الوقت قد حان الآن ليغير العالم الغربي والحكام والتيارات السياسية والمسؤولون الغربيون وأصحاب وسائل الإعلام العامة نظرتهم للاقليات المسلمة وأن

يستفيدوا من الطاقات والكفاءات القيمة التي يمتلكها أبناء هذه الاقليات.

لا شك أن الاقليات المسلمة لن تتخلى عن قيمها الأصيلة وهذا لا يمثل إلا جزءاً قليلاً من حقوقها الأولية، وان المحافظة على المبادئ والقيم العقائدية للمسلمين التي تمثل العامل الرئيس الذي يشكل هويتهم الإسلامية لا يتناقض مع المعايير الدولية ولا قوانين حقوق الإنسان كما أنه يساعد المسلمين على أداء دورهم الرئيس في المجتمعات التي يعيشون فيها.

إن المحافظة على القيم وصيانة الهوية الإسلامية لا تعني مواجهة الأنظمة الحاكمة في الدول التي يعيش فيها أبناء الاقليات المسلمة، أي أن عدم الذوبان في المجتمعات الأخرى والمحافظة على الاعتقادات والتقاليد لا يتعارض مع المصالح الوطنية والسياسية والثقافية للمجتمعات الحاكمة.. لذلك ينبغي أبعاد النظريات الهزيلة مثل نظرية صراع الحضارات أو حوادث مثل حادثة الحادي عشر من أيلول عن هذا الموضوع.. حيث أن الإسلام يؤيد أساساً الأديان الإلهية ويشجع على السلام والمحبة والعدالة والحرية؛ كما ينبغي أن لا نقول بان التاريخ وصل إلى الخط النهائي كما زعم فوكوياما وان جميع الشعوب والحكومات اصطبغت باللون الغربي. إن صيانة الهوية المستقلة لجميع الشعوب والحضارات والدول من أهم البديهيات في نظام حقوق الإنسان الدولي.. إن ما نريد تأكيده اليوم هو تعميق

قضايا مهمة وأساسية مثل التعامل والتفاهم والحوار والتعايش السلمي بين أبناء البشر.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقف في طليعة المنادين بحوار الحضارات بل هي المخططة والمؤسسة لهذه النظرية، حيث أن حوار الحضارات لا يعني الذوبان الذي تقصده نظرية لهاية التاريخ لفوكوياما ولا يعني كذلك التحدي والصراع الذي تفترضه نظرية صراع الحضارات لهانتينغتون.

إن المؤسسات والمجامع الدولية ينبغي أن تقيم العلاقات والروابط التي تمتلكها الاقليات المسلمة مع المجتمعات التي تعيش فيها بهذه النظرة وان تسعى من خلال ذلك إلى استفادة حقوق الاقليات المسلمة وباقي الاقليات.

نأمل أن تتابع الدول الإسلامية بشكل جاد قضايا الاقليات المسلمة من النواحي المختلفة في شتى أنحاء العالم وذلك بالاستفادة من الطاقات والإمكانات التي تمتلكها وأن تدافع عن حقوق الاقليات المسلمة من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية والدولية وان تحول دون ضياع هذه الحقوق، وفي هذا الطريق تأتي أهمية التعاون والتنسيق بين المسلمين والدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

في الختام الفت انظاركم للنقاط والاقتراحات الآتية:

١ ــ إن المشكلة التي تواجهها الاقليات المسلمة في إفريقيا لا

تنحصر في خطر ذوبان هويتهم الإسلامية في الهويات الأخرى، بل انها تواجه مشاكل أخرى مثل التنافس المتعصب والعدائي للفرق والمجموعات الإسلامية والتعصب المذهبي والقومي والقبائلي التي تجعلهم يتواجهون فيما بينهم، حيث لا بد من التخطيط العلمي المتناسب مع ظروف كل بلد.

إن طريق الحل لهذه المشكلة يكمن في الاهتمام بالهوية الإسلامية والمحافظة على الوحدة حول هذا المحور.

٢ــ ينبغي الانتباه إلى أن مشكلة الاقليات المسلمة في إفريقيا لا تنحصر في كونها أقلية بحد ذاتها بل أن مشكلتها الرئيسية تكمن في جهلها واميتها وتأخرها عن ركب التقدم العلمي العالمي. مقارنة بعدد أفراد الاقلية المسلمة إلا أنها بفضل تعليم أبنائها وحصولهم على الشهادات العلمية العالية استحوذت على المناصب الأساسية والحساسة في هذه الدول.

لذلك فاننا ندعو المسلمين إلى الاهتمام الجاد بتعليم أبنائهم لا سيما البنات وإرسال أبنائهم إلى المدارس العلمية والجامعات.

٣ ــ تأسيس لجنة مختصة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي لتتعاون مع المؤسسات المعنية في الدول الافريقية أو دول أخرى وتقوم بتأسيس مركز للمعلومات حول حقوق الاقليات المسلمة ليدرس حقوق المسلمين في القوانين والمقررات والقضايا السياسية والاجتماعية

والمدنية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وحالات انتهاك هذه الحقوق في مراحل التقنين والتنفيذ وإصدار الأحكام القضائية وتصنيفها حسب القارات والدول.

بالطبع فإن المسلمين في كل مكان لا سيما في الدول المعنية يمكنهم أن يشكلوا مصدراً جيداً لجمع هذه المعلومات، كما أننا نوصي بالاستفادة من تجارب وخبرات المجموعات ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية.

٤ ـــ لا بد من الاستفادة من جميع الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق الهدف المنشود في إطار حقوق الإنسان.

٥ ـــ من مهام هذا المركز المعلوماتي تعليم أبناء الاقليات المسلمة بحقوق الاقليات الدينية في إطار الحقوق الدولية والمعاهدات الإقليمية والقوانين والمقررات الوطنية لكل بلد.

٦ ـــ ينبغي على جميع الحقوقيين الأحرار لا سيما أولئك الذين يعيشون ضمن الاقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية أن ينشطوا أكثر في سبيل احقاق حقوق الاقليات المسلمة لا سيما في مجال تعليم حقوق الإنسان لأبناء الاقليات بالأخص المتعلمين منهم.

وفي إطار التخطيط التعليمي وإنجاز مشاريع بحثية ميدانية والقيام بإجراءات حقوقية وقانونية لازمة لابد من الفات أنظار المسؤولين في كل بلد من البلدان المعنية إلى حالات انتهاك حقوق الاقليات

الدينية والسعي من أجل إزالة أي نوع من التمييز في مختلف المجالات.

٧ ـــ يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تعد تقريراً سنوياً عن وضع الاقليات المسلمة في مختلف الدول وإرساله إلى لجنة حقوق الإنـــسان التابعة للأمم المتحدة وان تتابع هذا الموضوع من خـــلال الأوســـاط والمحافل العالمية.

مساعدات التنمية التعليمية والتأهيلية هي الطريق الأقصر والوسيلة الانجح لدعم الأقليات المسلمة في افريقيا

أنس بن حسن الشقفة

رئيس الهيئة الدينية الإسلامية الرسمية في النمسا

مساعدات التنمية التعليمية والتأهيلية هي الطريق الأقصر والوسيلة الانجح لدعم الأقليات المسلمة في إفريقيا

أيها الإخوة الأعزاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

أود ابتداءً توجيه الشكر الجزيل للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على هذه الخطوة المباركة، التي اتخذتها بالدعوة إلى هذا المؤتمر للبحث في أوضاع الأقليات المسلمة في إفريقيا، فهذه خطوة صحيحة على الطريق الصحيح، نرجو أن تتبعها خطوات عملية تكملها لتؤتي هذه الجهود ثمارها لفائدة إخوتنا المسلمين في إفريقيا بإذن الله.

والآن أود أن أستفتح هذه الورقة المتواضعة ببعض المعلومات الإحصائية، التي تعد مؤشرات على الاتجاه الذي أخذت الأمور تميل إليه في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويبدو أن هذا التوجه مستمر مع مطلع القرن الواحد والعشرين، إلا إذا تداركنا الأمر واتخذنا له ما ينبغي من الاحتياطات والإجراءات العملية المدروسة

للوصول في نهاية المطاف إلى ما نصبو إليه ونتمناه من الحفاظ على الهوية الإسلامية للجماعات والأقليات المسلمة في القارة الافريقية ومساعدتها على صون هويتها الدينية والثقافية إن شاء الله تعالى.

(الصورة القائمة في ضوء المعطيات الإحصائية)

المرجع: التقويم العالمي لعام ٢٠٠٣

The World Almanac 2003

أ) إحصائيات عن الأديان:

- عدد المسيحيين في العالم: ٢,٠١٩,٠٥٢,٠٠٠
- عدد المسلمين في العالم: ١,٢٠٧,١٤٨,٠٠٠
- عدد اليهود في العالم: ١٤,٤٨٤,٠٠٠
- عدد المسيحيين في إفريقيا: ٣٦٨,٢٤٤,٠٠٠
- عدد المسلمين في إفريقيا: ٣٢٣,٥٥٦,٠٠٠
- عدد اليهود في إفريقيا: ٢٥٠,٠٠٠
- أتباع الديانات العرقية المحلية: ٩٧,٧٦٢,٠٠٠
- عدد الأفارقة الذين لا دين لهم: ٥,١٧٠,٠٠٠

ماذا تعني لنا هذه المعطيات الرقمية؟

١ ـــ كانت إفريقيا إلى حين قريب توصف بين قارات هذا العالم بأنها القارة المسلمة، لأن الإسلام كان الدين الأول والأوسع انتشاراً في هذه القارة.

أما الأرقام التي أوردتها آنفاً فتدل بوضوح على أن الوضع قد تغير حيث تراجع عدد المسلمين في أفريقيا إلى المرتبة الثانية، وأن المسيحية التي كانت في مطلع القرن العشرين ديانة أقلية متواضعة فقط، أصبحت الآن وبوضوح الديانة الأولى في أفريقيا.

٢ ــ إن المقالات التي كانت تنشر، والخطابات التي كنا نسمعها في بعض المؤتمرات واللقاءات الإسلامية، والتي كانت تتحدث عن أفريقيا المسلمة، وأن الإسلام هو الدين الأسرع انتشاراً في افريقيا، وأنه ينتشر من تلقاء نفسه والحمد لله... إلخ، كل هذه المعلومات لم تكن صحيحة، أو لم تكن دقيقة، وربما اعتمدت على حالات منفردة، وكانت فيها الرغبة أسبق من واقع الحال، وهي على أية حال لم تستند على دراسات علمية موثقة. وآثارها كانت سلبية دون شك أو مراء، لأنها جعلت المسلمين ينامون مع أحلامهم الوردية، والعالم يتحرك من حولهم وبسرعة.

٣ ــ لا ينبغي لنا، ولا يجوز لنا بحال من الأحوال، أن نسرع للحديث عن المؤامرة التي تحاك ضد المسلمين وأن نتهم الآخرين بالكيد للمسلمين، وأنا لا أرى ذلك مطلقاً، بل أرى قوماً أخلصوا لدينهم وقضيتهم، وبذلوا في سبيل ذلك قدر الجهد والطاقة، وتوسلوا للوصول إلى غاياتهم بالوسائل المدروسة الناجحة فتوصلوا إلى تحقيق ما خططوا له، وغفلنا نحن عنه، أو قصرت عن إدراكه وسائلنا.

٤ ـــ الحل لا يكون بإيقاع اللوم و توزيـــع الإتهامـــات علـــى الآخرين، بل البدء بالعمل المخطط المدروس، والتوســـل إلى ذلـــك بالوسائل العلمية المجربة، والتعلم من غيرنا، ولا ضير في ذلك أبداً، فقد تعلموا هم منا كثيراً في السابق، عندما كنـــا في مقدمـــة الركـــب، والحكمة ضالة المؤمن، أنّا وجدها التقطها، والتوفيق أولاً وآخراً مـــن الله سبحانه.

ب) إحصائيات عن التعليم:

المرجع: معهد اليونيسكو للإحصائيات - ديسمبر ٢٠٠٢

December 2002—UNESCO Institute For Statistics

(نسبة الأميين بين الأشخاص من أعمار ١٥-٢٤ سنة)

في العالم:

السنة	الإجمالي	الرجال	النساء
١٩٧٠	٢٥,٣	١٨,٠	٤٤,٦
٢٠٠٠	١٣,٢	١٠,١	٢٥,٨
٢٠١٥	٩,٥	٧,٥	١٩,٢

في أفريقيا:

١٩٧٠	٥٨,٨	٤٥,٩	٧١,٧
٢٠٠٠	٢٣,٧	١٨,٤	٢٩,٠
٢٠١٥	١٤,١	١١,٨	١٦,٤

في إفريقيا جنوب الصحراء:

١٩٧٠	٥٨,٧	٤٦,٨	٧٠,٥
٢٠٠٠	٢٣,٧	١٨,٧	٢٨,٧
٢٠١٥	١٤,٢	١١,٩	١٦,٦

في جمهورية بنين:

١٩٧٠	٨٠,٥	٧٠,٨	٩٠,٢
٢٠٠٠	٤٦,٩	٢٩,٥	٦٤,٠
٢٠١٥	٢٦,٩	١٤,٩	٤٤,٩

ماذا تعني هذه المعطيات الإحصائية؟

١- إن قارة إفريقيا كانت وما زالت مختلفة عن أكثر أنحاء العالم في مجال التعليم.

٢- أن الفجوة بين إفريقيا وبقية أنحاء العالم قد أخذت تضيق بشكل ملحوظ،وستكون أقل اتساعاً في عام ٢٠١٥.

٣- أن التفاوت بين منطقة شمال الصحراء وجنوب الصحراء لا يكاد يذكر، وأن هموم إفريقيا بشطريها تكاد تكون واحدة.

٤- أن دولاً معينة كانت وستبقى وإن بشكل أقل حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، أشد تخلفاً من غيرها في هذا المجال.وقد ذكرت جمهورية بنين هنا لأنني سأتعرض في سياق هذه الورقة مشروعاً تنموياً تأهيلياً محدوداً تنفذه إحدى الجمعيات الألمانية المحلية الصغيرة في

مدينة(دوغبو) في بنين، كأنموذج يحتذى في سياق دعم الجهود التنموية بالإمكانيات القليلة المتاحة.

٥- إن مجال التعليم والتأهيل المهني في إفريقيا هو المفتاح الحقيقي للنهوض بالقارة عموماً، كما هو التحدي الحقيقي للمسلمين في نطاق مساعيهم لدعم الجماعات والأقليات المسلمة في القارة الافريقية للحفاظ على هويتها الدينية والثقافية ومكافحة الفقر والقضاء على الأمراض والأوبئة الفتاكة، لأن المتعلم أقدر من غيره على مزاولة الأعمال التي تحسن وضعه الاقتصادي، وأشد وعياً فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض والأوبئة ومكافحتها.

وكما قال المثقف المعروف سير بيتر أوستينوف:

«فإن التعليم هو أفضل لقاح محصّن ضد الفقر واليأس»

وما أحسن قول ربنا سبحانه وتعالى في القرآن الكريم:

«قل هل يستوي الأعمى والبصير أفلا تتفكرون»

صدق الله العظيم ـــ الأنعام ٥٠

٦- إن مجال التعليم والتأهيل المهني في إفريقيا هو المجال الحقيقي للتنافس فيما ينفع الناس، وقد قصرنا عنه في العقود الأخيرة وسبقنا إليه غيرنا وقطفوا ثمار جهودهم وما زالوا، والأمر يقتضي منا بذل جهود مضاعفة لنلحق بالركب، صدعاً لأمر ربنا سبحانه وهو القائل:

«فاستَبِقوا الخَيْراتِ أينَ ما تكونوا يَأتِ بِكُمُ اللهُ جَميعاً إنّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ» البقرة ١٤٨

(هل الجهود الإسلامية حتى الآن كانت مجدية؟)

لا شك أن دولاً ومنظمات دوليةً ووطنية إسلامية قد بذلت حتى الآن جهوداً مشكورة في مسعاها لدعم الأقليات المسلمة في إفريقيا للحفاظ على هويتها الإسلامية الدينية والثقافية.

غير أننا يجب أن نسأل أنفسنا بموضوعية، هل كانت هذه الجهود كافية حتى الآن؟

هل تلائم الإمكانيات الموظفة والطرق والأساليب المتبعة طبيعة التحديات المطروحة والأهداف المرجوة؟

هل تناسب الوسائل المستخدمة مع الأغراض التي نسعى جميعاً لتحقيقها؟

- أظن لا بل أجزم يقيناً أن علينا أن نقوم بمراجعة دقيقة وصارمة لكل ذلك، لنتوصل إلى وضع خطة أفضل نتوسل بها إلى تحقيق الأهداف التي تبناها مؤتمرنا هذا إن شاء الله.

- إن أكثر الجهود التي بذلت من الطرف الإسلامي في إفريقيا كانت تتركز على موضوعي تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية، والفلسفة الكامنة وراء ذلك، ترى أن الحفاظ على عقيدة المسلمين يكون في تعليمهم أمور دينهم، وهذا حق، غير أنه يعتمد على نظرة ضيقة قاصرة عن إدراك حاجات الناس، وأن الوفاء بحاجاتهم الضرورية هو الطريق الأقصر للوصول إلى عقولهم وقلوبهم التي نريد تصفيتها لتخلص لله تعالى. كما أن هذه الفلسفة مقصرة تماماً عن

إدراك شمول الإسلام الحنيف لكل متطلبات الحياة البشرية، وأن الأسلوب الدعوي المباشر ليس هو الأجدى والأنفع في هذا العصر، وقد سبقنا الآخرون إلى إدراك ذلك وطوروا وسائلهم التبشيرية فكان غير المباشر منها هو الغالب الأعم فآتت جهودهم أكلها.

- إن اللغة العربية، التي نحبها ونغار عليها جميعاً، كيف لا وهي لغة القرآن الكريم والنبي البشير (ص)، هذه اللغة لم تعد ويا للأسف لغة التخاطب والتعامل والتعليم (وهذا هو الأهم) في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد نجحت الدول المستعمرة في نشر لغاتها وجعلها اللغات الرسمية، ولغات التعليم المدرسي في الدول الافريقية جنوب الصحراء، وهذه الحقيقة وإن كانت غيرَ سارة وغيرَ مريحة بالنسبة لنا، غير أنها أمر واقع يجب علينا أن نتعامل معه بشجاعة، سيما وأن إمكانية تغييره غير متاحة في وقت منظور.

- إن المدارس التي ينشؤها المسلمون باللغة العربية في بعض أنحاء إفريقيا، تساعد إخواننا المسلمين الإفريقيين على قراءة القرآن الكريم، وتعلم أمور الدين، غير أنها لا تساعدهم على الالتحاق بالوظائف الحكومية، وتقلد المناصب الهامة في دولهم، لأن ذلك يرتبط في الغالب الأعم بإتقان اللغة الأوروبية، التي هي اللغة الرسمية للبلاد، وبمعرفة العلوم المختلفة التي تعلمها المدارس والمعاهد الحكومية، أو الكنسيّة. وفي كثير من الدول الافريقية جنوب الصحراء يزيد عدد المدارس

والمعاهد الكنسيّة على الحكوميّة، أو أنها تتفوق عليها بالإمكانيات والتجهيزات.

– وقد أخبرني غير واحد من إخوتنا في إفريقيا أن غير المسلمين من خريجي المدارس الكنسيّة كثيراً ما يتقلدون أهم المناصب والوظائف الحكومية، التي لا يصل إليها المسلمون حتى في بعض الدول التي يشكلون فيها أغلبية السكان، لأنهم قد حرموا من التعليم الحديث باللغة الرسميّة المعتمدة.

. ما الحل؟

لا أرى الحل بإهمال اللغة العربية، ولكن بتأسيس مدارس ومعاهد أنموذجية تعتمد التدريس بلغة البلاد الرسمية، مع الاهتمام بالمستوى العلمي والتربوي المتفوق، وتدريس اللغة العربية كلغة أجنبية وبكفاءة عالية تمكن الخريجين من الفوز بالحسنيين، الحصول على التأهيل العلمي الرفيع، الذي يؤهلهم لشغل المناصب والوظائف التي يستحقونها في بلادهم، ومعرفة اللغة العربية بالقدر الذي يمكنهم من قراءة القرآن الكريم وتأدية شعائر ديننا الحنيف وتعلم أمور الدين التي يحتاجون إليها في حياتهم اليومية ما داموا من غير طلبة العلم الشرعي الشريف.

– ولا اظننا سنتمكن غداً من إيجاد منظومة تعليمية على هذه الشاكلة وبهذا المستوى لتغطية احتياجات الأقليات المسلمة في إفريقيا، ولكن هل لنا أن نضع خطة تنفذ على مراحل؟ بحيث نضع الأولويات

ونحددها ثم ننشئ كل سنة مثلاً مدرسة أنموذجية في بلد أو بلدين أو ثلاثة بلدان إفريقية وفق الخطة الموضوعة وحسب الميزانية المتاحة، حتى نصل إلى منظومة تعليمية حديثة متكاملة بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة على الأكثر إن شاء الله تعالى.

(علينا أن نتعلم من تجارب غيرنا)

ما دمنا قد تحققنا من نجاعة الوسائل والأساليب، التي يعتمدها الآخرون، فهل نتحرج من الاستفادة من هذه الخبرات والتجارب؟

أنا أزعم أنه من غير الحكمة أن نفعل ذلك مكابرةً واستعلاءً، والرسول الكريم (ص) يقول: «المؤمن كيِّسٌ فطن».

- وقد تستطيع جهود فئة قليلة بإمكانات محدودة أن تغير الحال إلى الأفضل ولو موضعياً ومحلياً ولا غضاضة في ذلك، ولا يجود الانتظار حتى تتوفر الإمكانيات الضخمة والميزانيات الكبيرة. وهنا أود أن أنقل تجربة خاصة قامت على مبادرة جمعية محلية في مدينة ألمانية صغيرة هي بلدة كليفه (Kleve)، لتقديم مساعدات تنموية لسكان مدينة (دوغبو Dogbo) في بنين، كما ذكرت عند إيراد المعطيات الإحصائية عن التعليم.

- **تفاصيل المشروع التنموي في دوغبو:**

- بنين هي دولة صغيرة في غرب إفريقيا جنوب الصحراء.
- نصف السكان أعمارهم تقل عن ١٥ سنة.

- متوسط الأعمار: ٥٠ سنة.
- نسبة الأكاديميين: ٣,٦٠%
- بين الرجال: ٥,٨١% وبين النساء: ١,٤٢%.
- ٢٥% فقط من المساكن مزودة بالكهرباء.
- وفاة الوالدين المبكرة تؤدي بالأولاد إلى ترك التعليم بما في ذلك تعلم حرفة أو مهنة ما، مما يوقعهم في حبائل الفقر، والفقر يولد فقراً وهكذا.
- مجموعة صغيرة من بلدة كليفة الألمانية الشمالية كونت جمعية مسجلة باسم: (مشروع دار دوغبو — Project Maison Dogbo e.v.) لمساعدات التعليم والتأهيل في بنين / غرب إفريقيا.

والفكرة الأساسية تقوم على مقولة: أن التعليم المدرسي والتأهيل المهني يؤدي بالضرورة إلى كسر دائرة الفقر.

- تقوم هذه الجمعية بجمع التبرعات من المواطنين لتمويل هذا المشروع التنموي، وتشتمل هذه التبرعات على مبالغ نقدية، أو احتياجات عينية لتقديم المساعدات للأطفال المحتاجين في دوغبو، وتشتمل على: شراء الزي المدرسي، اللوازم المدرسية، تعويض الرسوم المدرسية، أو رسوم السكن في مساكن التلاميذ، توفير إمكانيات ممارسة الرياضة وقضاء أوقات الفراغ تحت الإشراف، وتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية.

داردوغبو، التي أنشاتها الجمعية تقدم الخدمات التالية:

- فصول تعليمية
- مجموعات عمل
- غرفة كمبيوتر مع إنترنت
- مطبخ مشترك (يتولى التلاميذ الطبخ فيه بأنفسهم)
- يرأس الدار كاهن كاثوليكي
- يساعده مشرف من أهالي بنين
- تقدم الدار خدماتها للشباب من أعمار ١٤ وحتى ٢٠ سنة من الأيتام والمعوزين

إضافة إلى برامج التأهيل التي سيأتي ذكرها تهدف الدار إلى تحقيق الأمور التالية:

- ☐ الأمن الاجتماعي
- ☐ القيم الجماعية المشتركة
- ☐ التكوين السياسي

- **نموذج من الأنشطة التي تقوم بها الدار:**

أ. مشروع دروس التقوية لطالبات الثانوية العامة:

☐في بنين نسبة النجاح في امتحان شهادة الثانوية العامة في حدود ٥٠%، وبين البنات فإن نسبة النجاح أقل بكثير.

☐قامت الدار المشار إليها في السنة الفائتة بتقديم دروس تقوية لـ١٨ تلميذة، بحيث كن يلتقين في قاعة اجتماعات الكنيسة

الكاثوليكية في البلدة كل أربعاء وسبت أثناء العام الدراسي، ويسألن المختصين عن المسائل التي استعصت عليهن في مختلف المواد، ويتدارسن فيها معهم. في نهاية العام نجحت ١٤ فتاة في الامتحان، والنتيجة كانت مشجعة على الاستمرار بالتجربة.

ب. مشروع ورشة الشباب لوحدة توليد الطاقة الشمسية في دوغبو

أهداف المشروع:

- توفير التأهيل المهني لليافعين، بحيث تضمن لهم فرص واقعية للتشغيل في المستقبل.
- توفير طاقة كهربائية نظيفة، ورخيصة المصدر.
- إيصال التيار الكهربائي إلى المناطق النائية دون الحاجة إلى استثمارات مالية كبيرة.
- رفع الوعي البيئي مع ربط ذلك بالمردود الاقتصادي.

التنفيذ:

١ ــ تطوير وحدة توليد طاقة كهربائية تعتمد على الطاقة الشمسية، بحيث تصلح لتوفير الكهرباء للاستعمال المنزلي الخاص، وذلك بالتعاون مع المعهد المهني في كليفه، وبتمويل من مؤسسة كيستر للتأهيل ومتابعة التأهيل.

٢ ــ إنشاء ورشة لوحدات توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية على الأرض الملحقة بدار دوغبو في بنين.

٣ ــ نقل الوحدة المطورة في ألمانيا، وإعادة فكها ثم تركيبها في دوغبو مع تدريب الشبان الأفارقة على ذلك.

٤ ــ إنتاج وحدات مماثلة في الموقع من قبل المتدربين تحت الإشراف.

٥ ــ بيع الوحدات المنتجة بأسعار مناسبة تغطي تكاليف المشروع.

٦ ــ انتقال المتدربين إلى مواقع التركيب في أنحاء البلاد لتركيب وتشغيل الوحدات المسوّقة، والقيام بصيانتها وإصلاحها كفنيين مهنيين فيما بعد.

المشروع متكامل محدود التكاليف، وفوائده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدينية تتحدث عن نفسها.هذا المشروع قام على فكرة بسيطة، ويستحق أن يدرس ليحتذى به ولكنه ليس الفكرة الفذة الوحيدة وهنالك عشرات الأفكار التي يمكن تطويرها وتنفيذها، دون الحاجة إلى ميزانيات ضخمة، وكل ما يحتاجه الأمر هو تعاون مخلص ووثيق بين المنظمات الدولية الإسلامية، والجمعيات الخيرية، والمراكز البحثية، والأقليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا بما لديها من خبرات ومهارات، والأقليات المسلمة في إفريقيا التي هي أعلم بحاجاتها من غيرها، والله ولي التوفيق.

الأقليات المسلمة في أنجولا

خالد وكيل
مدير مكتب لجنة مسلمي افريقيا

الأقليات المسلمة في أنجولا

أنجولا اليوم:

الموقع:

أنغولا هي إحدى البلدان الجنوب إفريقية المطلة على المحيط الأطلنطي غرباً، ولها حدود مع ناميبا جنوباً وزامبيا والزاير. عدد سكانها يتجاوز ١٢ مليون نسمة.

أهميتها الاقتصادية:

تعتبر من أغنى الدول في إفريقيا بمناجم الألماس ووجود العديد من مناجم المعادن الأخرى والبترول والغاز. رغم ذلك فمظهرها وبنيتها التحتية لا تتجاوز أي دولة متأخرة بسبب الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ وحتى أبريل ٢٠٠٢.

القيادات الفعلية:

رغم أن الدولة - حسب دستورها تنص بأنها علمانية فإن زمام الأمور يسيطر عليها طبقة من المثقفين الذين اعتنت بهم الكنيسة

الكاثوليكية. بينما نسبة الكاثوليكيين لا تتجاوز ٣٠% من عدد السكان.

المشاكل الاجتماعية:

نتيجة للحرب الأهلية وكذلك الفساد العام وعدم اهتمام الحكام برعيتهم فتعاني أنجولا من كثرة أولاد الشوارع والأسر المتشتتة حيث ينتشر أفراد كثير من العائلات في مناطق كانت تابعة للمعارضة المسلحة كما تعاني من كثرة الأيتام وأمراض الإيدز والمخدرات. هناك كثير من العاهات نتيجة للألغام المنتشرة خارج المدن وتعاني أيضاً من قلة الرعاية الصحية ونقص بالمدارس مما أدى إلى ظهور طبقة من المرتشين المدرسين والإداريين للحصول على مقاعد حتى في المراحل الإعدادية والثانوية وليس فقط في المرحلة الجامعية.

تاريخ الإسلام في أنجولا:

كان لأنجولا تاريخ إسلامي مشترك مع جارتها في الشمال «الكونغو»، حيث استمرت لفترة طويلة تتمتع بإمارات إسلامية. ومنذ تعقب المسلمين بعد سقوط الأندلس عام ١٤٩٢م صمم البرتغاليون والأسبان على مكافحة أي مظهر إسلامي في المستعمرات التي وصلوا إليها، وبذلك شارك مسلمو أنجولا في الحروب التي قامت ضد الاستعمار البرتغالي والهولندي وحتى الآن أحد الشوارع المهمة في

منطقة الجزيرة في العاصمة لواندا تحمل اسم أحد المجاهدين المسلمين.

وقد اقتيد عشرات الآلاف من سكان أنجولا بما فيهم المسلمين كرقيق للبرازيل. هناك حالياً إدارة على شاطئ العاصمة ما زالت تستخدم كمتحف للرقيق حيث كان يصدّر من هناك الأفواج المرحلة إلى أمريكا الجنوبية، هؤلاء الرقيق حافظوا على هويتهم الإسلامية وقاموا بانتفاضة في رمضان ١٨٣٥م واحتلوا مدينة سلفادور لمدة يومين.

وهناك العديد من الوثائق والمخطوطات في دار المحفوظات العامة بمدينة سلفادور (البرازيل) تتحدث عن المحاكمات للمشاركين في تلك الانتفاضة من أصول أنجولية وغرب إفريقية يمكن الرجوع إليها تحت مسمى وثائق بالعربية، وهي محفوظات أرقامها ما بين ١٨٣٤-١٨٣٧ والمحفوظات ما بين ٢٨٤٦ - ٢٨٥٠ ومجموعة المحفوظات تحت عنوان القضاة (٢٦٥٨ - ٢٦٩٤) ومجموعة «المشاغبات» (٢٨٣٣ - ٢٨٧٣) ومجموعة مواضيع الرقيق (٢٨٨٣ - ٢٨٩٣) وكذلك خطابات الإمبراطورية (٧٥٦ - ٩٣١) وخطابات إلى مجلس البلاط (٦٤٥ - ٦٨٨).

كما يحتفظ المعهد التاريخي والجغرافي البرازيلي في مدينة ريودي جانيرو بكتيب كان يحمله زنجي ماليه (معلم) توفي في انتفاضة ولاية باهيا عام ١٨٣٥م.

مراحل الحكم في أنجولا:

الحكومات التي توالت وأثرت سلبياً على الوجود الإسلامي في أنجولا استمرت طيلة فترة الحكم البرتغالي أي لمئات السنوات فالملوك البرتغاليين كان يرافقهم الرهبان الذين كانوا يهدفون إلى تنصير القارة بأكملها.

منذ عام ١٩٧٥م بدأت فترة الاستقلال ولكن استمر العداء بالنسبة لأي نشاط إسلامي خلال خمسة عشر عاماً من النظام الشيوعي بتأييد من الاتحاد السوفيتي وكوبا، الذين شاركوا في الحرب الأهلية التي دامت لسبع وعشرين عاماً.

منذ إبريل ٢٠٠٢م تم التوقيع على اتفاق مع المعارضة المسلحة نتيجة للضغوط الأمريكية حرصاً على مصالح اقتصادية لاستغلال البترول والألماس فتوقفت أمريكا عن مساندة المعارضة المسلحة، وبدأت بوادر محاولات لنظام ديموقراطي في أنجولا مما سيساعد بمشيئة الله على قيام نشاط إسلامي بعد مئات السنوات توالت ما بين استعمار برتغالي وحكم شيوعي وحرب أهلية.

عودة الإسلام إلى أنجولا:

نتيجة للحرب الأهلية هاجر مئات الآلاف من الأنجوليين إلى الكونغو (زائير) وبقية الدول المجاورة. فتأثر المهاجرون إلى الكونغو بالمسلمين مما أدى إلى اعتناق العديد منهم الإسلام. ونشأ جيل جديد

من المسلمين الذين لا يتكلمون البرتغالية إلا بصعوبة، وبعضهم عاد إلى أنجولا رغم استمرار الحرب الأهلية وخفة وطأتها في المدن الرئيسية.

في أواخر السبعينات كان يتجول في شوارع العاصمة لواندا «عبد الله سلفادور» المسلم الأنجولي بلباسه وقبعته اللتان تدلان على اعتناقه الإسلام ليتعرف على أي مسلم آخر، وهكذا تمكن من إقامة صلاة الجمعة لأول مرة.

كما ساهم وصول التجار المسلمين من غرب إفريقيا ومن البلاد العربية في تشجيع المسلمين المحليين لإقامة الشعائر الإسلامية في أماكن مؤقتة قبل بناء أول مسجد في الثمانينات.

ظهرت مؤسسات إسلامية محلية ضعيفة الإمكانيات والنشاط؛ مما حولها إلى مجرد مؤسسات على الأوراق دون أي مقر وأي نشاط يذكر.

في التسعينات تم تسجيل مؤسستين إسلاميتين محليتين ولكن يديرها فعلياً غرب إفريقيين واستطاعوا بناء مسجد ومدرسة والقيام بنشاطات إسلامية في العديد من ولايات أنجولا.

المؤسسات الإسلامية الخارجية فتحت مكاتب لها بالعاصمة لواندا ولكن سرعان ما انسحبت وبقيت لجنة مسلمي إفريقيا تعمل تحت مسمى مؤسسة إنسانية غير مرغوب أن تزاول أي نشاط إسلامي بشكل علني.

الموقف الحكومي من المسلمين:

□حتى الآن لم تعترف الدولة بالإسلام مما يؤثر ذلك على إنشاء المساجد والسماح بظهور المدارس الإسلامية والاستفادة من الأعياد بالنسبة للمسلمين.

□تم بناء أول مسجد من صفائح الزنك بالعاصمة لواندا في الثمانينات تحت مسمى مقر لجمعية إسلامية.

□المساجد الخمسة الموجودة حالياً في العاصمة لا تمتلك ترخيص لتعمل كمساجد وإنما بنيت بإكراميات وعطايا لموظفي البلديات.

□الحكومة ما زالت تراقب وتزور رسمياً بعض أماكن التجمعات الإسلامية.

□وزارة الشؤون الاجتماعية قدمت عدة تقارير سلبية عن لجنة مسلمي إفريقيا لقيامها باستخدام قسم من أحد المجمعات ـــ للأيتام والمدارس ـــ مسجداً كما امتنعت عدة مرات عن منح اللجنة اعفاءاً جمركياً للحاويات التي تحمل المساعدات وقليل من الكتب الإسلامية.

□قامت اللجنة وجمعيات من مسلمي غرب إفريقيا بتقديم كميات كبيرة من المساعدات والتبرعات للحكومة في مواسم المجاعات رغبة في تحسين العلاقات مع المسؤولين.

□أنشئت أول مدرسة ابتدائية إسلامية عام ٢٠٠٢م ولكنها تدرس فقط منهاج وزارة التربية الأنجولية ولا يسمح لها بتدريس

العربية أو الثقافة الإسلامية إلا خارج الدوام وللراغبين فقط من الطلاب.

□بين الحين والحين تحذر الصحافة ووسائل الإعلام من ظهور نشاط إسلامي وقيام رجال أعمال أجانب من المسلمين بدعم النشاطات الإسلامية.

المسلمون اليوم في أنجولا :

□العدد التقريبي للمسلمين حالياً في أنجولا: ٢٥,٠٠٠ نسمة. ويتوزعون في العاصمة لواندا وفي الولايات المنتجة للألماس (لوندا الشمالية وولاية لوندا الجنوبية) في المناطق الشمالية الشرقية من أنجولا. وهناك العديد من الولايات التي لا يتجاوز عدد المسلمين فيها عن مئات فقط.

□وضع المسلمين ثقافياً ومادياً وصحياً متردياً جداً ويسكنون في أطراف المدن.

□عدد خريجي الجامعات من المسلمين لا يتجاوز الثلاث.

□عدد الطلاب الجامعيين المسلمين داخل أنجولا اثنان. وخمسة جامعيين مسلمين خارج أنجولا.

□عدد الضباط حتى رتبة مقدم أربع ضباط.

□مستوى المسلمات الثقافي متواضع جداً فبعضهن لا يجدن الكتابة والقراءة، وأكثرهن ثقافة مذيعة أخبار محلية بالتلفاز لم تنه

دراستها الجامعية، وهناك بعض المدرسات بالمرحلة الابتدائية والممرضات.

□ يعتمد المسلمون المحليون على المساعدات الخارجية (من المؤسسات الإسلامية) والداخلية (من رجال الأعمال المسلمين).

□ من الناحية الصحية تفتقد مساكن المسلمين للشروط الصحية والمرافق وضعف إمكانياتهم لعلاج الأمراض.

الهوية الإسلامية الثقافية للأقليات المسلمة في غانا ومشكلة الحفاظ عليها من خلال التعليم

د. عبد الصمد عبد الله
جامعة ملبورن، أستراليا

الهوية الإسلامية الثقافية للأقليات المسلمة في غانا
ومشكلة الحفاظ عليها من خلال التعليم

يتطلع هذا البحث في إطاره الضيق ـــ نظراً لضيق الوقت المتاح لكتابته ـــ إلى إثارة مسائل تتعلق بالهوية الإسلامية لدى الأقلية المسلمة في غانا ومدى قدرتهم على توجيه هذه الهوية وتثبيتها وحمايتها. الأمر الذي يجعل التعليم ـــ في نظر الباحث ـــ في مقدمة عوامل التوجيه والتثبيت والحماية للهوية بله أفضل الأدوات للقيام بهذا الثالوث الذي لا تستغني عنه أمة من الأمم أو فئة من الفئات في الحفاظ على هويتها وضمان فاعليتها وحيويتها في حياة كل فرد من أفرادها مما ينتج عنه توحيد غاياتها وتفاعل جهودها وتكاتفها في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها المرسومة وممارسة قيمها في ظل التواد والتراحم والتعاون والإيثار.

ولكون التعليم من أهم الوسائل المحافظة على الهوية ـــ إن لم يكن

أهمها إطلاقاً ـــ فإن الباحث سيحاول تقويم الأوضاع التعليمية الراهنة لمسلمي غانا ومدى قدرتها على تثبيت هويتهم الثقافية والحفاظ عليها أو مدى عجزها عن ذلك علماً بأن المحافظة الحقيقية على الهوية الثقافية الإسلامية تعني في نظر الباحث تخريج الإنسان المسلم الخليفة الفاعل العامر للأرض الناشر للخير والسعادة لكل البشر في إطار الأمر بالمعروف وإتيانه والنهي عن المنكر والانتهاء عنه في ظل الإيمان بالله الواحد الأحد، ليستحق بذلك البطاقة الشخصية التي تسمه بالخيرية المطلقة مصداقاً لقوله تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» (آل عمران: ١١٠)

ولتقويم أوضاعنا التعليمية في ظل تثبيت الهوية والحفاظ عليها فإن هناك أسئلة لا بد أن تطرح ليجاب عليها من محصلة التعليم الذي يحظى به المسلمون في غانا سواء في ذلك التعليم العام منه والخاص الذي نعني به هنا ما يسمى بالتعليم الإسلامي. والسؤال الأول هو ما مدى وعي مسلمي غانا بهويتهم الثقافية؟ والسؤال الثاني هو إلى أي مدى حقق التعليم الذي حظي به المسلمون في الماضي والذي يحظون به في الحاضر هويتهم وذاتيتهم الفاعلة في المجتمع الغاني؟ والسؤال الثالث والأخير هو ما هو البديل الأنسب لتحقيق هويتنا الثقافية الإسلامية وذاتيتنا الفاعلة في المجتمع الغاني مع الحفاظ عليهما توجيهاً وتثبيتاً وحماية؟

ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة نحاول ان نتعرض لبعض مشكلات الهوية لدى مسلمي غانا لتشخيصها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها إن شاء الله، والله من وراء القصد ومنه نرجو العون والمدد والوقاية من الزلل والختل وفساد الرأي والعقل ونسأله التوفيق والهداية إلى صواب الرأي والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الإسلام والهوية

إن الإسلام هو هوية كل مسلم والإسلام هو الاستسلام لله تعالى في كل ما يأتيه المسلم ويدع، وبتعبير آخر إن المسلم هو ذلك الشخص الذي يحكم الإسلام حياته فلا يتحرك إلا في إطاره وقيمه ومبادئه وتصوراته في الحياة والأحياء في الكون والإنسان. وهذه الهوية لها مقومات عدة أهمها ما يلي:

١ ـــ العقيدة

٢ ـــ الشعائر والعبادات

٣ ـــ الأفكار والمفاهيم

٤ ـــ الأخلاق والفضائل

٥ ـــ المشاعر والعواطف

٦ ـــ القيم الإنسانية العليا

٧ ـــ الآداب والتقاليد

ولنعرج على هذه الأسس بالشرح ــ ولــو بــشكل مــوجز ــ لنستوعبها حتى تكون نبراساً لنا في تقويمنا لقضايا الهوية من خــلال التعليم الذي يحظى به مسلمو غانا.

العقيدة:

إن العقيدة تعني المفاهيم المنبثقة من نصوص الوحي والتي تشكل في مجموعها تصور المسلم الكلي للوجود، وهذه العقيدة تتمثل في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر يضاف إلى ذلــك الإيمــان بالقدر خيره وشره وذلك بالمفهوم الإيجابي للقدر الــذي لا يهمــل الأخذ بالأسباب أخذاً جاداً مخلصاً لتحقيق الأهداف أو تغيير الأحوال وبذل غاية الجهد في ذلك مع التوكل على الله في تحقيق النتائج.

وكلمة الشهادة، أو «شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» هو شعار هذه العقيدة وكلمة الانتماء إليه. وهي كلمة اعتقاد وعمل أو إيمان وسلوك فالإيمان هو ما وقر في القلب وصدقه العمل، وبالنطق بها اعتقاداً عن قناعة ورضى، يكون المسلم قد أخذ التزاماً على نفسه للعمل بمقتضى هذه الكلمة التي توجه تصوره وتحدد وجهة نظره إلى الكون ورب الكون وإلى الطبيعة ورب الطبيعة وما وراء الطبيعة وإلى الحياة وما بعد الحياة وإلى العالم المنظور والعالم غير المنظور فيؤمن بأن الكون بأرضه وسمائه، بجماده ونباته وحيوانه وإنسانه وجنه وملائكته، مخلوقات لله الواحد القهار هو خالقها ومدبر أمرها وحده لا شريك

له في ذلك كله. «ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما ومـا مسنا من لغوب» (ق ٣٨)

الشعائر والعبادات

وهي الشعائر التي فرضها الله على المسلمين وكلفهم القيام بها تقرباً إليه وابتغاء مرضاته ليفوزوا برضاه ومثوبته وليعبروا عن حقيقة إيمانهم به ويقينهم بلقائه وحسابه، وبالقيام بها تتميز حياة المسلم، وتـتلخص هذه العبادات والشعائر في الآتي:

١ ـــ إقامة الصلاة

٢ ـــ إيتاء الزكاة

٣ ـــ صوم رمضان

٤ ـــ حج البيت

٥ ـــ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٦ ـــ الجهاد في سبيل الله.

وقد أشاد بهذه الشعائر والعبادات ونوه بهـا الحـديث النبـوي الشريف: «بني الإسلام على خمس، شهادة ألا إله إلا الله وأن محمـداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً».

كما أشادت بشأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكـر الآيتـان الكريمتان:

«كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» (آل عمران ١١٠)

«ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» (آل عمران ١٠٤)

وأشادت بالجهاد الآية الكريمة «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين» (العنكبوت ٦٩). على أن العبادة في الإسلام تعني إلى جانب ما سبق كل عمل ينفع الناس إن قصد به صاحبه وجه الله فهو له عبادة. لأنها كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال».

الأفكار والمفاهيم

إن الأفكار والمفاهيم من مميزات الهوية بين المسلم وغيره حيث يجب أن يوجه أفكار المسلم ومفاهيمه التصور الإسلامي للأشياء والأحداث والأشخاص والمواقف والقيم والعلاقات. فهو ينظر إلى هذه الأشياء كلها بمنظور إسلامي مستنبط من مصادر الإسلام الصافية النقية من الشوائب والزوائد التي تمثل رواسب العصور وعادات الجاهلية المنكرة وتراكمات الانهزامية المثقلة المثبطة، فالإسلام جاء لتصحيح التصورات الفاسدة والمفاهيم المغلوطة في الكون والحياة والأحياء وفي عالم الغيب والشهادة على أن ما يميز فكرة الإسلام عن الحياة هو التوازن والاعتدال فالدنيا مزرعة للآخرة وطريق إلى دار

الخلود والطريق يجب ألا يشغل عن الغاية التي إليها تشد الرحال ولكنه يجب أن يكون مريحاً مزداناً بالأشجار والظلال حتى يهون اجتيازه بمراحله على المسافرين. وهذا المفهوم يفسر لنا قول المصطفى عليه الصلاة والسلام عندما قال لأصحابه بعد أن طلبوا منه اتخاذ وطاء إثر تأثير الحصير الذي نام عليه على جنبه: «مالي وللدنيا؟ ما أنا إلا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها». وكذلك قوله لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل». وهذا الكلام لا يتناقض مع ضرورة الحياة الطيبة للمسلم وضرورة تعميره للأرض إذا كان ذلك في إطار العمل للآخرة وعدم جعله غاية أخيرة.

ومجمل القول أن فكرة الإسلام عن الرجل والمرأة والعلاقة بينهما والغني والفقير والعلاقة بينهما والحاكم والمحكوم والعلاقة بينهما والفرد والمجتمع والعلاقة بينهما يجب أن تخيم على أفكار المسلم لتوجه مفاهيمه وتصوراته عن هذه الأشياء لكي تسلم هويته الإسلامية من كل خدش وغبش.

المشاعر والعواطف

ومما يتميز به المسلم عن غيره مشاعره وعواطفه كمحدد من محددات هويته الإسلامية فالمسلم يجب أن يتميز بمشاعر الحب والإخاء والود والتعاون مع إخوانه المسلمين وإن اختلف عنهم بالجنس واللون

والقومية والموطن. ويجب أن يكون ولاؤه لله ولرسوله وللإسلام وأهله وأنصاره ويكون عداؤه لأعداء الإسلام ومحاربيه مع البر والقسط لغير المسلمين ممن لم يحاربوا الإسلام و لم يعتدوا على المسلمين.

والرابطة المعتدة لدى المسلم هي الرابطة الفذة التي يعترف بها الإسلام وهي رابطة الإخاء بين أبنائه. والتي تناقض العصبية بكل ألوانها ومظاهرها وقد حارب الإسلام العصبيات بكل أشكالها سواء في ذلك العصبية للقبيلة أو للجنس أو للون أو للوطن أو للطبقة أو للحزب أو لأي شيء مما يتعصب له الناس إلا للحق الذي نزل به الوحي وقامت به السموات والأرض.

والإخاء الإسلامي هو الحبل الذي يربط بين المسلمين ويشد بعضهم البعض كما وصفهم رسول الحق صلوات الله وسلامه عليه حيث يقول: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

وقوله تعالى: «إنما المؤمنون أخوة» (الحجرات: ١٠)

ولا بد من تجسيد هذه المشاعر الإسلامية على أرض الواقع وجعله ملموساً في واقع المسلم لتظهر آثاره في التواصل والتكافل والتضامن والتعاون والاتحاد، ولتسد الباب على المشاعر المضادة للمشاعر الإسلامية من الحقد الطبقي والتمييز العنصري والعصبية الإقليمية والعصبية القومية والحقد والكراهية والحسد والبغض بين بني البشر.

على أن رابطة الإخاء الإسلامي لا تتناقض مع حب الإنسان لوطنه وولائه له ولقومه طالما أن ذلك لا يتعارض مع مقاصد الإسلام في هذا السياق ولا يقدم على الولاء للإسلام.

الأخلاق والفضائل

إن من أهم ما يتميز به المسلم عن غيره من حيث الهوية أخلاقه الفاضلة وفضائله السامية من العدل والإحسان والبر والرحمة والصدق والأمانة والصبر والوفاء والحياء والعفاف والعزة والتواضع والسخاء والشجاعة والإباء والشرف والبذل والتضحية والمروءة والنجدة والنظافة والتحمل والقصد والاعتدال والسماحة والحلم والنصيحة والتعاون والغيرة على الحرمات والاستعلاء على الشهوات والغضب للحق والرغبة في الخير والإيثار للغير والإحسان إلى الخلق كافة وبخاصة بر الوالدين وصلة الأرحام وإكرام الجار ودعوة الناس إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكل خصال الخير وخلال المكرمات ومكارم الأخلاق التي قال فيها عليه الصلاة والسلام: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

الآداب والتقاليد

ومما يميز المسلم عن غيره في الهوية آدابه وتقاليده في المأكل والمشرب والزينة والملبس والنوم واليقظة والسفر والإقامة والزمالة والعشرة والعمل والراحة والصداقة والصحبة والزواج والطلاق في

العلاقة بين الرجل والمرأة وفي العلاقة بين الولد ووالديه والعلاقة بين القريب وقريبه وفي العلاقة بين الجار وجاره وفي العلاقة بين الكبير والصغير وفي العلاقة بين الغني والفقير وفي العلاقة بين البائع والمشتري وفي العلاقة بين الرئيس والمرؤوس وفي العلاقة بين الخادم والمخدوم. على أن تقاليد الأقوام وأعرافهم الحسنة مرعية ومعتبرة في نظر الإسلام ما لم تتعارض مع مبدأ من مبادئه أو مع مقاصده الكلية.

القيم الإنسانية النبيلة

تقوم هوية المسلم على الإيمان أيضاً بالقيم الإنسانية العليا مع العلم والعمل والحرية والشورى والعدل والإخاء الإنساني والمحبة وحب الخير لكل البشر والإيثار والتعاون والتناصر والتكامل المادي والأدبي.

فالعلم في الإسلام هو الأساس الذي تقوم عليه حياة الإنسان المعنوية والمادية، الأخروية والدنيوية وقد جعله الإسلام طريق الإيمان وداعي العمل ويكفي أنه المرشح الأول للخلافة في الأرض وبه فضل آدم عليه السلام أبو البشر على الملائكة وأن أول ما أنزل من الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو: «اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم».(العلق: ١- ٥)

وهذا إعلان من الوهلة الأولى بأن الإسلام هو دين العلم والقرآن كتاب العلم والمسلمون يجب أن يكونوا «أهل العلم» والعمل هو ثمرة

العلم وثمرة الإيمان الحق فلا إيمان بلا عمل والعمل المطلوب هو ما به يتحقق مقاصد الشارع من الإنسان فوق هذه الأرض وهي مقاصد تتلخص في العبادة والخلافة والعمارة. وهذه الثلاثة متداخلة ومتلازمة في منظور الإسلام. فالعمارة ـــ عند أدائها بقصد ونية ـــ جزء من العبادة وقيام بحق الخلافة والعبادة بمعناها الواسع تشمل الخلافة والعمارة ولا خلافة بغير عبادة وعمارة. قال تعالى:

«هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها» (هود ٦١) وقال أيضاً: «وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون» (الذاريات ٥٦) وقال «وهو الذي خلقكم خلائف في الأرض فمن كفر فعليه كفره ولا يزيد الكافرين كفرهم عند ربهم إلا مقتاً ولا يزيد الكافرين كفرهم إلا خساراً» (الفاطر ٣٩)

وعظم الإسلام أمر الحرية لأنها ترفع عن الإنسان كل ألوان الضغط والقهر والإكراه والإذلال وتجعله كما أراد الله له سيداً في الكون عبداً لله وحده. وتتمثل مظاهر هذه الحرية في الحرية الدينية والحرية الفكرية والحرية السياسية والحرية المدنية وكل الحريات الحقيقية التي ليس فيها اعتداء على حق الغير.[١]

تلك هي مقومات الهوية الإسلامية التي يجب أن تطبع شخصية المسلم بطابعها وتصبغ نفسيته بصبغتها الخاصة وتظهر مظاهرها في

---

١ - لمزيد من التفصيل فيما سبق يراجع كتاب ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده للدكتور يوسف القرضاوي بجمعة مؤسسة الرسالة.

سلوكه وتصرفاته وتوجهه في كل أمور حياتـــه اجتماعيـــاً وثقافيـــاً واقتصادياً وسياسياً. ومجمل القول أن أساس هوية المسلم هو عقيدتـــه التي تمثل اعتقاده بكل ما أخبر به القرآن من خلق السموات والأرض والإنسان وظهور آثار هذا الاعتقاد في عمله وسلوكه ليصبح بـــذلك مسلماً كاملاً مكتمل الهوية غير مشوهها.

وبعد اتضاح قسمات الهوية الإسلامية بحسب اعتقاد الباحث فإلى أي مدى تحققت هذه الهوية لدى مسلمي غانا بعيدة عـــن التـــشويه والازدواجية؟

لا شك أن مسلمي غانا على قدر كبير من الاتصاف بمظاهر الهوية الإسلامية وخاصة تلك السمات الظاهرية التي تؤكد على تمـــسكهم بهويتهم الإسلامية وخاصة في المناسبات الإسلامية المهمة كالأعيـــاد ومراسم الزواج والولادة والجنازة وكذلك إقامة الصلوات في المساجد وارتفاع أصوات الأذان في المساجد. غير أننا إذا دققنا النظر في شؤون مسلمي غانا حالياً فإننا نجد أن مظاهر هذه الهوية الفكرية والثقافيـــة والاجتماعية قد بدأت تدب إليها عوامل الهدم والتشويه والاحـــتلال نتيجة عوامل داخلية وخارجية أهم هذه العوامل هو العامل التربـــوي الذي ترتكز عليه عملية توجيه الهوية وتثبيتها وحمايتها أكثر مما ترتكز على غيره. فيا ترى ما هو العامل التربوي المعني هنا بتـــشويه الهويـــة الإسلامية لدى مسلمي غانا.

دور التربية والتعليم في الحفاظ على الهوية

إن التربية والتعليم هما الدعامتان الأساسيتان اللتان تعتمد عليهما الشعوب في إثبات هوياتها ودعمها والحفاظ عليها من الزوال والاضمحلال. إذ بالتربية والتعليم يتم غرس العقائد والقيم والمبادئ والتصورات والفلسفات التي تؤمن بها الأمم وتعمل على ترويجها والحفاظ عليها وتنشئة أبنائها عليها باعتبارها مقومات وجودها وعوامل نهوضها وتقدمها وهيمنتها على الآخرين.

وعليه فإن أي نظام تربوي أو تعليمي لا بد أن يستند إلى مرجعية يحتكم إليها في مساره ويبني إجراءاته التقويمية المستمرة على هذه المرجعية المحكمة.

ولنعرج الآن على التعليم في غانا بنوعيه العام والخاص المسمى بالإسلامي لنتعرف على مدى صلاحيتهما لتثبيت الهوية الثقافية للمسلمين والحفاظ عليها.

التعليم العام:

نقصد بالتعليم العام في غانا ذلك النظام التعليمي الذي وضعته الحكومة الغانية لتربية كافة رعاياها بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والدينية. وإذا كان النظام التعليمي يقوم على «مجموع المبادئ والقيم الكلية التي توجه العملية التعليمية لتحقق أهدافاً تصبو إليها مؤسسة تعليمية معينة في بيئة معينة وفي عصر معين، فإن هذا التصور للنظام

التعليمي يعني قيام هذا النظام على عناصر ثلاثة لا بد من مراعاتها في النظام التربوي التعليمي وهذه العناصر هي:

أ ـــ المرجعية التي تعني الفلسفات والقيم والمبادئ العامة التي تقوم عليها العملية التعليمية والتي يُستند إليها في صياغة الأهداف التعليمية وتوجيه العملية التعليمية بصورة عامة.

ب ـــ الأهداف التي تعني استبصاراً سابقاً ومقدماً لجملة من النتائج والغايات التي يمكن أن تتحقق في ظل الإمكانات المتاحة وتمثل هذه الأهداف النواة الأساس التي تتحرك فيها العملية التعليمية.

ج ـــ البيئة التي يقصد بها الظروف التي تحيط بالشخصية المستهدفة بالتعليم وبالمجتمع الذي يراد إحداث تغيير فيه، وتؤثر في شخصية المتعلم وفي بيئته كما يؤثر المتعلم هو الآخر في البيئة بعد تعلمه وحيازته من الأدوات والمعارف.[٢]

وعندما ينظر المرء إلى التعليم العام في غانا، مرجعيته وأهدافه وبيئته فإن أول ما يظهر للعيان هو عدم وضوح مرجعيته وقربها إلى العلمانية التي تقصي دور الدين عن دائرة محركات الحياة الفاعلة المتقدمة الأمر الذي يجعل النظام التعليمي الغاني شبيهاً بالتعليم الوافد الذي قدّ على غير مثال البيئة الافريقية بصفة عامة والبيئة الغانية بصفة خاصة، مما يجعل على أهدافه ضبابية شديدة لا يتسع الحيز الضيق لهذا البحث

---

٢ ـــ انظر سانو، قطب مصطفى، النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا قراءة في البديل الحضاري، ص٤٥. نقلاً عن الدمرداش، سرحان ومنير، كامل: المناهج ١٩٩٩م.

لمناقشتها. والمهم عندي هنا هو مدى ملاءمة هذا النظام للهوية الثقافية لمسلمي غانا.

إن من نافلة القول تأكيد التناقض الواضح بين المرجعية العلمانية التي يستند إليه التعليم الغاني العام وبين الهوية الثقافية الإسلامية التي ينتمي إليها المسلمون أينما وجدوا في بقاع الأرض والتي تقوم على المرجعية الدينية القائمة على التوحيد في العقيدة والإيمان بأن الله سبحانه هو خالق الكون ومن فيه ومدبر أمر الخلق جميعاً والمحتكم إليه في كل شؤون الحياة والأحياء. هذا من حيث المرجعية.

أما من حيث الأهداف فإذا سلمنا بأن النظام التعليمي العام الموجود الآن في غانا نظام وافد أو يشبه الوافد لعدم ملاءمته للبيئة الافريقية فإنه ليس من باب الشطط والمبالغة أن نقول إن أهدافه أيضاً لا تختلف عن أهداف النظام الغربي الوافد الذي يقوم على تربية النزعة الفردية من أجل الإنتاج الفردي المادي. وهو هدف يتعارض مع أهداف الإسلام التربوية التي تعنى بالفرد من خلال الجماعة وتعطي للفرد أهميته من خلال أهمية الجماعة من غير أن يكون هناك اهتمام بأحدهما على حساب الآخر تحقيقاً لنزعة التوازن والاعتدال والوسطية التي هي أهم سمات الإسلام والمسلمين.

وهذا التناقض البين الذي يقوم بين النظام التعليمي العام وبين الهوية الإسلامية للمسلمين قد ظهرت له آثار في نتاج هذا النظام وذلك في أوساط غير المسلمين فضلاً عن المسلمين وقد بدت آثاره

السلبية على الشباب الغاني خصوصاً والأفريقي عموماً على مختلف المستويات منها المستوى الفكري والديني والأخلاقي والاجتماعي فوُجد شباب مسلمون ومثقفون مسلمون يؤمنون بضرورة فصل الدين عن الدولة والفصل بين الديني والدنيوي وحصر مجال الدين في دور العبادة مما أحدث خلخلة أدت إلى فقدان التوازن بين الجانب المادي والأدبي بين شباب المسلمين ومثقفيهم، أضف إلى ذلك خلو هذا النظام في مفردات منهجه عن الأمور التي تزيد من معنويات المسلم وبعثه على الاعتزاز بالنفس والثقة بالذات، بل إن كل ما يمكن أن يتضمنه هذا النظام التعليمي من تاريخ الإسلام والمسلمين إنما هو يصب في التأكيد على السلبيات والانحرافات التي وجدت في بعض تاريخ الإسلام السياسي، على أن هناك تاريخاً حضارياً لمسلمي غرب أفريقيا تتجاهل عنه معظم المناهج التعليمية الحكومية وبالتالي يجهله كثير من أبناء المنطقة كما يجهله كثير من مسلمي المنطقة رغم أنه يمكن اعتباره جزءاً من التاريخ القومي الحضاري للمنطقة.

أما على الصعيد الاجتماعي فإن هذا النظام التعليمي قد جعل المثل الأعلى للحياة الاجتماعية عند أصحاب هذا التعليم هو الحياة الاجتماعية الغربية على صعيد العلاقات الاجتماعية وهي حياة تقوم على الإباحية وحب الذات والأنانية. وهي بذلك تتعارض مع الحياة الإسلامية القائمة على الالتزام وروح الجماعة ورابطة الإخاء وحب الخير للجميع وإنكار الذات والعمل على مصلحة المجموع. ولقد تنبأ

المسلمون بعيد احتلال المستعمرين المنطقة بما يمكن أن يتمخض من نتائج سلبية وعواقب وخيمة للمسلمين في هويتهم الثقافية الإسلامية إذا اعتنقوا هذا النظام التعليمي وربوا أبناءهم عليه. وكان ذلك عندما كان يشرف على التعليم الغزاة المحتلون من المستعمرين. فرفضوا إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية خوفاً من تغيير هويتهم وتبديل دينهم وولائهم لأمتهم الإسلامية. وفعلاً قد حدث لبعض أبناء المسلمين الذين ربوا بهذا النظام التعليمي الاستعماري ما كان المسلمون يخافون من وقوعه من تغيير الهوية حتى إن بعضهم قد ارتد عن دينه وتنكر لقومه والله المستعان وعليه التكلان.

في ظل هذه الأوضاع التعليمية التي يصعب معها المحافظة على هوية المسلمين فكر بعض الغيورين من المسلمين في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة التعليمية. فاقترح بعضهم إضافة المناهج الحكومية العلمانية إلى مناهج المدارس الإسلامية التي كانت تدرس العلوم الدينية فقط ظناً منهم أن ذلك سيحقق التوازن المطلوب الذي يرجى من ورائه إعطاء أبناء المسلمين ما يكفل لهم المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المختلفة في الدولة وذلك بفعل المناهج الحكومية، وما يضمن بقاء هويتهم الإسلامية والحفاظ عليه وذلك بفعل المناهج الإسلامية ومن هنا كانت تجربة المدارس المسماة «المدارس العربية والإنجليزية (Arabic and English school)» وقد نجحت بعض هذه المدارس من حيث المحافظة على الهوية الإسلامية إلا ان معظمها — إن لم يكن

كلها ـــ لم توفق في إكساب الطلبة المهارات اللازمة لمواصلة دراستهم إلى المراحل العالية في المعاهد العلمية أو الجامعات أو المهارات اللازمة للمشاركة في وظائف الدولة الإدارية وغيرها.

فيا ترى لماذا أخفقت هذه المحاولة في تفعيل أبناء المسلمين اجتماعياً وإدارياً واقتصادياً وسياسياً؟

لا شك أن مجرد التفكير في إيجاد حل مناسب لأوضاع المسلمين الدينية أمر إيجابي وطيب يدل على الوعي بضرورة الحفاظ على هوية المسلمين الثقافية وخصوصيتهم الدينية. وناهيك بما في المحاولة الحقيقية على إعطاء بديل أنسب للمسلمين من دليل على اليقظة والتفطن للأمور التي تهدد هذه الهوية الإسلامية. غير أن البديل المسمى بالمدارس العربية والإنجليزية ما هو إلا عملية تبسيطية أشبه ما تكون بالتلفيق منها بإيجاد حل إسلامي، ذلك أنه كما قلنا إن أي نظام تعليمي يجب أن يقوم على عناصر ثلاثة هي المرجعية والأهداف والبيئة.

ونقل المناهج الحكومية برمتها إلى المدارس الإسلامية لتسير جنباً إلى جنب مع المناهج الدينية يعني في أبسط صوره الجمع بين المتناقضين وذلك إذا عرفنا أن مرجعية المناهج الحكومية مرجعية علمانية وأهدافها ذات نزعة فردية مادية أنانية. الأمر الذي يتناقض مع المناهج الدينية ذات المرجعية الإسلامية، فكيف يلتقيان ويعملان في تناسق وانسجام جنباً إلى جنب؟ إن هذا العمل يشبه إلى حد بعيد قول

الشاعر العربي:

أيها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان

ولعل غياب الوعي الكامل بالتصور الإسلامي التربوي وأهداف الإسلام ومقاصده التربوية أو على الأقل عدم استيعابها لدى أولئك الغيورين من المسلمين الذين قاموا ـــ مشكورين ـــ بإدخال المناهج التربوية الحكومية إلى المدارس الإسلامية وراء هذا الحل التلفيقي التبسيطي. ولو توفر لهم هذا الوعي أو الاستيعاب للفلسفة التربوية الإسلامية لقاموا بغربلة هذه المناهج وتعديل محتوياتها بعد المراجعة والتدقيق وفقاً للأهداف التربوية الإسلامية والتصور الإسلامي الرصين مع مراعاة البيئة التعليمية وخصوصيتها. وإذْ لم يفعلوا ذلك فقد ظلت هذه المدارس تعج بالمتناقضات وتخرج أنصاف المتعلمين أضف إلى ذلك إمكانية أن يؤدي مثل هذه المناهج المتناقضة إلى إحداث نوع من الازدواجية الفكرية والثقافية لدى طلابها وخاصة إذا عرفنا نوعية الكوادر العلمية التي تدرس المناهج في المدارس المسماة بالعربية والإنجليزية. وكذلك الكوادر العلمية التي تدرس هذه المناهج الدينية في هذه المدارس والتي ينقصها التأهيل التربوي الرصين. وبذا تظل مشكلة تثبيت الهوية الإسلامية وتوجيهها وحمايتها قائمة مع التعليم العام الحكومي والنظام التعليمي الخاص المساند من الحكومة والذي يطلق على مدارسه مدارس العربية والإنجليزية.

والتعليم يعد دعامة رئيسية في تقدم المجتمع ورقيه وتطوره ويمكن له

أن يحقق ذلك إذا نبع من واقع المجتمع وتكيف مع تربته وجوه وثقافته لا أن يكون مستعاراً أو مستورداً أو منقولاً عن تربة أخرى غير ملائمة. فلكل مجتمع فلسفة اجتماعية يؤمن بها ويسير عليها ويعد أفراده على ضوئها. وعلماء المجتمع ومفكروه وقادة الرأي فيه هم الذين يترجمون هذه الفلسفة الاجتماعية إلى فلسفة تربوية تقود التعليم ليقود هو الآخر بدوره المجتمع إلى الرقي والتقدم. والنظام التعليمي من حيث أهدافه ومناهجه وانشطته واتجاهاته إلخ... انعكاس للنظريات التربوية والآراء والأفكار التي يتبناها ويؤمن بها العلماء والمفكرون وقادة الرأي في المجتمع. وعليه فإن المناهج الحكومية التي تبنتها المدارس الإسلامية على علاتها بحاجة إلى مراجعة يتم من خلالها إعادة الصياغة ليكون هذا النظام انعكاساً لنظرية التربية الإسلامية وذلك في عناصره التعليمية أو التربوية من حيث الأهداف والمحتوى إلى غير ذلك من عناصر العملية التعليمية. وهذا أمر ليس بمستحيل بل هو في دائرة الممكنات، إذ أن النظام التعليمي ليس شيئاً جامداً بل لديه إمكانية داخلية قوامها المرونة، كما أن لديه قوة تمكنه من اختيار استجابته من بين عدة استجابات يواجه بها الضغوط الخارجية أو القوى الداخلية الخلاقة.

وما لم تتم إعادة الصياغة بهذا الشكل فإن أخشى ما أخشاه أن يحدث هذا الأخذ العشوائي تناقضات تصدم نفوس المتعلمين في المدارس الإسلامية، لما ينتج عن هذا المزج المرتجل من تقابل وتباين

واضحين بين التصورات والقيم وستكون النتيجة إخفاق مريع على فشل ذريع ـــ والعياذ بالله ـــ وذلك لكون مرجعية تلك المناهج المأخوذة من غير تمحيص مرجعية علمانية.

أما التعليم الخاص الإسلامي الذي ساهم و لم يزل يساهم على تأكيد الهوية وتثبيت دعائمها وحمايتها فهو الآخر بحاجة إلى الإصلاح ليستطيع القيام بدوره في ظل الظروف التاريخية التي تمر بها الأمة في عصر العولمة التي يراد منها ذوبان هويات الأمم في بوتقة هوية الحضارة الغالبة المسيطرة على العالم والمهيمنة عليه اقتصادياً وسياسياً وفكرياً وعسكرياً. ففي حين استطاع هذا التعليم أن يحقق ويثبت الهوية الثقافية الإسلامية إلا أنه قد عجز عن تحقيق ذاتية المسلمين الفاعلة في المجتمع الغاني ليمكنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية للدولة حيث يكون للمسلمين حضور فاعل ومؤثر على جميع الأصعدة والميادين وخاصة في تطوير مرافق الدولة التطويرية وخططها التنموية حتى يُحترم لهم كلمة ويستجاب لهم دعوة ولا ينظر إليهم على أنهم عالة فيقضى الأمر في غيابهم ولا يستأذنون وهم شهود.

إن أول خطوة في إصلاح هذا التعليم الإسلامي هو إصلاح مفهومه الأحادي المغزى والمعنى، والذي قصر التعليم الإسلامي على علوم الدين فقط تاركاً الدنيا لأصحاب الدنيا ناسياً أن الإسلام دين ودنيا.

وقد نتج عن هذه النظرة الأحادية للتعليم الإسلامي أن تخلف المسلمون في غانا وفي كثير من ربوع المنطقة عن الركب الحضاري كما تخلفوا عن الركب الإداري والسياسي اللهم إلا من كان منهم قد أخذ بحظ وافر من ثقافة المستعمر وها نحن اليوم وقد ثبت فشل نظام التعليم الاستعماري- لكونه مقدوداً على غير مثال أهل المنطقة ومركباً على غير مزاجهم — لا يوجد بوادر جادة وفاعلة في تقديم البديل الإسلامي الذي أثبت نجاحه في المنطقة فيما مضى عندما أحسن المسلمون فهم واقعهم واستوعبوا متطلبات ظروفهم ونظروا إلى التعليم الإسلامي نظرة تتسم بالشمول وتتصف بفهم مقاصد الإسلام الدينية والدنيوية.

فيا تُرى، إلى أي مدى حقق النظام التعليمي الإسلامي بصورته الراهنة في غانا الأهداف المرجوة منه أو المنوطة به من حيث بناء المسلم الصالح المصلح الذي يفقه دينه ويفهم عصره ويتجدد لديه الوعي بهويته وبمسؤولية الإنسانية وهي مسؤولية الأمة الوسط التي أخرجت للناس وفضلت بالخيرية لقاء قيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله بمفهوم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشمل الحياة والأحياء والكون والإنسان.

لعلنا نتجنى على التعليم الإسلامي بصورته الراهنة في غانا خاصة وفي المنطقة عامة إذا قلنا إنه عاجز عن تخريج متعلمين تتوفر فيهم

بعض الصفات المضمنة في السؤال المطروح. غير أننا في الوقت نفسه نجده يعجز عن توفير البعض الآخر من الصفات المضمنة في السؤال. ففي حين أنه استطاع إلى حد بعيد تخريج وبناء المسلم الصالح المصلح الذي يفهم دينه ويقوم بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق الدعوة القولية وذلك في مجال العقيدة التي هي الأساس والمرتكز الذي ترتكز عليه الدينونة لله سبحانه وتعالى فإنه لم يستطع في هذه اللحظة ـ في نظري وقد أكون مخطئاً ـ أن يبني المسلم الصالح المصلح العامر للأرض المساهم في البناء الحضاري والتعمير المادي والذي يفقه دينه ويقوم بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصفة قولية وعملية معاً بحسن الفهم لعصره ومتجدد الوعي بمسؤولية الإنسانية وخاصة الأمة الوسط تحكمه في هذا الفقه وذلك الوعي المتجدد مقاصد الإسلام الكبرى بحيث تمثل دوماً عنده المرجعية الأولى في تعامله مع الظروف والأحداث المتجددة والتحديات التي ما فتئت تواجه الأمة الوسط في هويتها وبالتالي يتبوأ موقعه الفاعل في المتغيرات المحلية والعالمية بحسب استعداداته وقدراته ومواهبه مستشعراً في نفسه مسؤوليته الجسيمة كفرد من أفراد الأمة الوسط تجاه الإنسانية والتي فضلت من قبل الباري جل وعز لأنها تسهر على تحقيق السعادة للبشرية في الدارين لقيامها بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مدفوعة في ذلك بإيمانها الراسخ بالله سبحانه وتعالى.

نعم إن التعليم الإسلامي بصورته الراهنة يصعب عليه بناء شخصية مسلمة بهذه المواصفات المتوازنة الشاملة، لأن إعداده للمسلم ناقص وغير متوازن لخلوه في مهمته التربوية من استيعاب النظرة المتكاملة إلى الإسلام على أنه دين ودنيا. تلك النظرة التي تستدعي إعداد الإنسان المسلم إعداداً فكرياً ونفسياً ووظيفياً مراعي في ذلك استعداداته وقدراته وحاجات المجتمع الذي يعيش فيه، مع مرونة تنفتح وتتفتح على تجارب الآخرين ـــ ما لم تتعارض مع أصول الإسلام ـــ وتراعي ظروف التطور في الزمان والمكان.

فالإسلام الذي أدرك طبيعة الإنسان المكونة من المادة والروح يقرر ضرورة تنمية جميع جوانب شخصيته المادية والروحية. والله سبحانه وتعالى يقول «وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك» (القصص ٧٧) ويقول أيضاً «من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» (النحل ٩٧. وآيات أخرى كثيرة تتحدث عن التمكين والرفاهية نتيجة لالتزام شرع الله، كل أولئك للتأكيد على تنمية الجانب المادي للإنسان بما سخره الله له من إمكانات لتطوير ذلك بنفسه عن طريق ما وهبه الله من استعدادات بعد إرادة تنمية جانبه الروحي بفرض الشعائر التعبدية.

لقد تكفل الله سبحانه وتعالى بتعليم الإنسان على المستوى

العقائدي الديني عن طريق الأنبياء والرسل ملزماً إياه الاعتماد الكليّ على تعاليم السماء في هذا المضمار، بينما نجد أنه تركه على المستوى الطبيعي ليلتمس طريقه بجهده الخاص مستعيناً بالله وملتزماً بشرعه ليبتكر ويكشف ويطور معتمداً بعد الله على الطاقات المعرفية الكامنة فيه بتزويد من الله والتي تتمثل في وسائل المعرفة التي زود بها وهي الحواس والعقل قال تعالى «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون» (النحل ٧٨) وعليه فإن إهمال العلوم غير الدينية إهمال وتعطيل لطاقات الإنسان الخلاقة وهو ما لم يشأ الله له. ولو أراد الله ذلك للإنسان لكشف له قوانين الطبيعة وأسرارها كما كشف له عن طريق رسله قوانين العقيدة والأخلاق لأن ذلك مما لا يتسع لعقله الوصول إلى حقيقته من تلقاء نفسه وبدون تعليم من الله. أما في مجال الطبيعة والأشياء فلم يشأ الله سبحانه ان يكشف للإنسان عن قوانينها لأن هذا إهمال لطاقات الإنسان الخلاقة وقدرتها على الفعل والكشف والابتكار، ولو حدث أن وجد الإنسان نفسه فجأة أمام النواميس الطبيعية على حقيقتها لألغيت ـــ إذن وبشكل محتم ـــ جل قدرته ومحاولاته الإبداعية ولأسلم نفسه لكسل فكري واتكالية لم يرد الله للإنسان أن يقع في أسارها.

أما العقيدة والمنهج والقيم الخلقية فهل كان من المنطق أن تظل

غامضة وأن يسعى الإنسان من نفسه للكشف عنها؟ إن هذه القيم وتلك العقيدة أو ذلك المنهج ما داما يرتبطان أساساً بالعالم الأوسع ويمتدان إلى ما وراء الحس الظاهر للعيان. ما داما ينأيان دائماً عن رؤية الإنسان المباشرة وحركته النسبية وحريته المحدودة ونسبيته الحسية، فليس من السهل عليه إذن أن يُترك وحده للسعي وراء أهداف لم يتهيأ للكشف عنها.[٢]

تعدد آفاق المعرفة في الإسلام

والمعرفة في الإسلام متعددة الآفاق واسعة النطاق ولو كانت في الإسلام محصورة في مجال واحد لا تتعداه لما كان لها الفاعلية المطلوبة لتطوير المجتمع وتغييره، بل هي متعددة الآفاق وآية ذلك أن العلم في القرآن الكريم يعني:

أولاً: جملة المعارف التي يدركها الإنسان بالنظر في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء، ويشمل الخلق هنا كل موجود في هذا الكون ذي حياة أو غير ذي حياة فالقرآن الكريم مليء بالآيات المتعددة التي تحث على التدبر والتفكر والتأمل والفراسة لما في الكون من مظاهر مختلفة سخرت للإنسان لتكون دليلاً له إلى معرفة وحدانية الله سبحانه وتعالى ووحدانيته وصمدانيته وقهاريته المطلقة.

---

٢ – انظر عماد الدين خليل: في التفسير الإسلامي للتاريخ المسالة الحضارية، ص٣٦، مجلة المسلم المعاصر العدد الأول والثاني ١٩٧٥.

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وعليه فإنه من الجناية العظمى على المسلمين أن تظل هذه النظرة الأحادية إلى المعرفة هي السائدة ـــ والأمة تمر باحلك ظروفها التاريخية مهددة الوجود ومقسمة الأطراف ومستباحة الحمى ومنتهكة الحرمات ـــ إذ سينتج عنها صرف الناس عن الكون وأسراره وهو ما لا يتفق ومقاصد القرآن وأغراضه السامية. أضف إلى ذلك أن هذه الدراسات قد رفع التعمق فيها أمما من العالم ومكن لها في الأرض فاستولت على أمم تفوقها عدداً وثروة واستولت على عروش العز والسلطان كما أن إهمال هذه الدراسات قد وضع أمما وسلب العزة والمنعة منها وكانت خليقة بالعز والمنعة والريادة بتاريخها ودينها ومقدراتها.

أما المعنى الثاني للعلم والمعرفة في القرآن فهو التبصر في أي أمر من الأمور والإتيان به على الوجه الأكمل أو أنه طريقة تفكير ومنهج بحث قال تعالى «قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين» (يوسف ١٠٨) وقال أيضاً «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» (الزمر ٩).

وناهيك دليلاً لتعدد آفاق المعرفة في الإسلام قضية الاستخلاف والاستعمار للإنسان من قبل الباري القادر المدبر عز وجل، وقد تكررت هذه القضية أكثر من مرة في القرآن الكريم مما يدل على أهميتها القصوى في تصميم الهيكل الحضاري للرؤية الإسلامية. قال تعالى: «هو الذي جعلكم خلائف في الأرض فمن كفر فعليه كفره

ولا يزيد الكافرين كفرهم عند ربهم إلا مقتاً ولا يزيد الكافرين كفرهم إلا خساراً» (فاطر ٣٩) وقال أيضاً «هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب» (هود ٦١).

وإذا كان الله عز وجل قد استخلف الإنسان على الأرض ليقوم بتعميرها واستثمارها بذكر الله وإذا كان كل ما خلقه الله إنما هو مسخر للإنسان فإن الإنسان لا يمكن أن يقوم بواجب الخلافة إلا بقدر ما يتزود به من العلم والحكمة ومن البصر والخبرة. ومن هنا كان اتجاه القرآن دوماً إلى تزويد الإنسان بما يجعل منه الإنسان القادر على اعمار هذا الكون باسم الله وبما يجعله الصالح لممارسة الحياة في أية مرحلة من المراحل التي تمر فيها هذه الحياة بكلمة الله.

وأمر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم للإنسان بإحالة النظر في الأنفس والآفاق باحثاً ومنقباً ودارساً ومحللاً أمر لا يحتاج إلى بيان. على أن اتجاه المعرفة في الإسلام يرنو للتغيير الاجتماعي المتسم بطابع التدرج مع الأخذ بعين الاعتبار ما بين المجتمعات من أوجه اختلاف وصور وتباين وآية هذا الاتجاه ما نجده راسخاً في فقهنا الإسلامي أو النظام التشريعي الإسلامي من مبادئ مثل: تغيير الأحكام وفقاً لاختلاف الظروف والأحوال وأعتقد أن هذه الواقعية الإسلامية — ونحترز هنا عن المعاني الفلسفية العالقة بمصطلح الواقعية من الآخر — هي التي حملت الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعي على التمذهب

بمذهبين في الفتوى القديم والحديث. وناهيك بما في شريعتنا الغراء من مبدأ رفع الحرج تيسيراً على الناس ومراعاة لاختلاف الظروف والأحوال.

وفي هذا الأصل النفيس الذي كاد يغيب في خطابنا الإسلامي اليومي يقول ابن القيم «وهذا فضل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة، أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم من أن الشريعة الباهرة لا تأتي به. فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم والمصالح وهي عدل كلها ورحمة كلها وحكمة كلها وكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل «لله در ابن القيم ورحمه الله رحمة واسعة إنه قد وضع المعيار الصائب والمكيال الدقيق الذي يمكن من خلاله أن نميز بين ما هو هام وأساسي للمجتمع وما هو غير ذلك من وجهة النظر الإسلامي وهو كلام يدور في فلك تلك المستويات الثلاثة التي ميز بها فقهاؤنا الإجلاء المصالح الاجتماعية في الإسلام وهي:

١ ـــ الضروريات

٢ ـــ الحاجيات

٣ ـــ الكماليات

ويكفي أن نزن نظامنا التعليمي الإسلامي في غانا على السلم الأول والأهم وهو الضروريات لنرى ما ينقص هذا التعليم وما لا

ينقصه ولنتيقن من ضرورة توسيع دائرة هذا التعليم. فالضروريات تشمل كافة الأفعال والأشياء التي تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية الصالحة في نظر الإسلام وهذه الأركان هي:

أ ـــ الدين

ب ـــ النفس

ج ـــ العقل

د ـــ النسل

هـ ـــ المال

أما الحاجيات والتكميليات فإن وزن تعليمنا بميزانهما يثبت بما لا مجال للشك والمراء ضرورة تحسين هذا التعليم ليكون إسلامياً بشكل شمولي وذلك بتوسيع آفاقه ليشمل علوم الدين والدنيا.

ويوم يكون التعليم الإسلامي في المنطقة بهذا المفهوم الشمولي الذي يجمع بين الدين والدنيا ويستهدف إيجاد الإنسان الصالح العابد لله سبحانه وتعالى بمفهوم العبادة الشامل ويبتغي تحقيق السعادة للملتزمين بهذه العبادة الشاملة في الدنيا والآخرة، يومئذ يعود للمسلمين في غانا والمنطقة قاطبة دورهم الفعال والريادي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية محفوظي الهوية ليتسلموا القيادة من جديد ويقودوا شعوب المنطقة إلى طريق السعادة والصلاح والأمن والرخاء والتعاون البناء والتقدم والازدهار.

قال تعالى: «من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم بأحسن ما كانوا يعملون» (النحل ٩٧).

وغني عن البيان أن من يخرجه التعليم الإسلامي الحالي في المنطقة، يجد صعوبة بالغة في المشاركة في مختلف مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، لافتقاده غالباً المهارات اللازمة للمشاركة. الأمر الذي يورثه غالباً نوعاً من الشعور بالنقص والانحصار. في حين أن المتوقع من مثله ليس فقط المشاركة الفعالة وإنما المشاركة الموجهة لكونه يحمل مشاعل الهداية التي بها ينير لطريق لمن يريد الهداية والسعادة في الدارين.

إن مظاهر عجزه عن المشاركة بلغت أحياناً إلى مستوى افتقاده لغة التخاطب الفكري وهي اللغة الرسمية التي ورثناها أو فرضت علينا من المستعمر البغيض، فهو لا يستطيع قراءة الجرائد اليومية ولا الاستماع إلى الأخبار الرسمية التي تذاع باللغة الرسمية وبالتالي يقدر على مخاطبة ومناقشة النخبة المثقفة ثقافة استعمارية والتي تمتلك زمام القرارات التي تحكم حياة الجميع ولا تحترم أحداً ولا تنصاع له إلا إذا كان يتكلم باللغة التي تفهمها وتتكلم بها ومقصودنا باللغة هنا مفهوم أبعد من حدود الألفاظ والمعاني، إذ يتجاوزها إلى حدود الأفكار والقيم، فأنى لنا والحال كذلك أن نناقشهم لنأتي على حصونهم من القواعد ونقدم لهم البديل الإسلامي الذي لا غنى عنه لتحقيق السعادة والصلاح والوئام والرخاء والأمن والسلام لشعوب المنطقة بصفة خاصة وللعالم

بصفة عامة. ودعوتنا إلى تعدد آفاق التعليم الإسلامي لا يعني إطلاقاً إلغاء المعاهد المتخصصة في الدراسات الشرعية بل العكس صحيح، إلا أنها هي الأخرى بحاجة إلى إصلاحات جذرية في المناهج وطرق التدريس لتؤهل خريجيها للقيام بمهمة التوجيه والقيادة بشكل أليق وأنسب للتحديات التي تواجه الإسلام و المسلمين في عصر العولمة التي تحمل في طياتها لهذه الأمة تحديات لم يسبق لها مثيل.

ويضيق المجال هنا للتطرق إلى بيان طرق الإصلاح والتطوير لهذه المعاهد الإسلامية في غانا للطبيعة الاختصارية التي يجب أن تتصف بها هذه الورقة. وعلى أن مناهج هذه المعاهد هي الأخرى لم تسلم من تلك النظرة الأحادية الضيقة للتعليم الإسلامي ولعل الله أن ينسأ في العمر ويتيح فرصة أخرى لتناول هذا الموضوع بالدراسة والتقويم.

إن المنهج التربوي أو التعليمي الإسلامي القادر على انتشال الأمة عموماً وشعوب إفريقيا خصوصاً من تخلفها الحضاري والقيادي لهو ذلك الذي ينزع إلى عدم التفريق بين علوم الدين وعلوم الدنيا، ويعتبرهما وحدة غير قابلة للتجزئة لأنه لا غنى عنهما معاً، وأن الفرق القائم بين التعليم الديني والتعليم العلماني هو فرق كامن في المرجعية التي يستند إليها كل منهما وليس في طبيعة المادة المدروسة. وعندما تتغير مرجعية التعليم العلماني وتتحول إلى المرجعية الإسلامية فإنها عندئذ تكون إسلامية الطابع والمنزع. على أن مناهج التعليم الإسلامي المطلوب يجب أن تتوفر فيها السمات التالية:

* القدرة على بناء شخصية متكاملة مستعدة للتعامل الإيجابي مع جميع ظروف الحياة وجوانبها المتعددة، ومؤمنة بأن التعليم أو التعلم عملية مستمرة طوال العمر ليس لها انقطاع أو انتهاء، الأمر الذي يضمن ـ بتوفيق الله ـ تجدد الوعي لديها وتجديد قدراتها ومهاراتها المختلفة.

* الاهتمام والتركيز على احتياجات المسلم الروحية والمادية معاً واعتبارهما كلا لا يتجزأ واعتبار الدنيا مزرعة للآخرة.

* غرس العقيدة الصحيحة في عقول ونفوس المتعلمين وتربيتهم على مكارم الأخلاق ومحاسن الصفات وعلى الشغف المفرط بطلب العلم واكتساب المعارف والسعي الحثيث نحو هذا الهدف النبيل والذي فيه إسعاد البشرية جمعاء.

* التأكيد على ضرورة اقتران العلم بالعمل وأن تحصيل العلم وحده غير كاف وأن فصل العلم عن العمل أمر باطل من شأنه أن يؤثر سلباً على حركة العمران ونشاط السكان بل إنه ليؤدي إلى التخلف العلمي الذي يستتبع التخلف الحضاري، لأن ذلك يؤدي إلى تفويض الأعمال الصالحة إلى ذوي الجهل والغباوة، إذ يتوجب والحالة هذه أن يسند إصلاح المجتمع إليهم لتخلي العلماء عن ذلك.

* تنمية قدرات المتعلمين العقلية والتفكيرية وتشجيعهم على إعمال العقل ونبذ التقليد الأعمى والاتباعية الساذجة، وتزويدهم بمهارات التحليل والتعليل لتوظيف هذه المهارات في حياتهم العملية.

* التأكد على مبدأ السعادة الأبدية والشعور بالأمن عن طريق الإيمان بالله وتوحيده ووحدة العلوم والبشر ووحدة الآمال.

* المساعدة على التخلق بأخلاق علماء المسلمين، والتي منها خشية الله وطلب العلم في جميع مجالات المعرفة من المهد إلى اللحد مع الإيمان بمحدودية القدرة البشرية ومطلقية علم الله وقدرته، والسعي الحثيث إلى الاستزادة من العلم والمعرفة لتوسيع الآفاق المعرفية.

* التربية على الإخلاص في القول والعمل مع غرس قيم الحب والتفاني والتضحية والرحمة والإحسان والمودة والإخاء والصدق والأمانة والتقوى والإطاعة لله سبحانه وتعالى.

* التربية على حب المجتمع وخدمته والمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع المادية وحسن بنائه على القيم الأخلاقية الفاضلة وتوفير الأمن والأمان والعزة والمنعة له.

* القدرة على توفير محتوى منهجي يساعد المتعلمين على اكتشاف مواهبهم وقدراتهم الخاصة واستغلالها في تحقيق ذواتهم.

* القدرة على مساعدة المتعلمين في تنمية قدراتهم الإبداعية عن طريق تشجيع حرية التفكير والتحليل والمناقشة والمناظرة في جو مفعم بالحب والاحترام وحرية الرأي.

* غرس الثقة بالذات والاعتزاز بالنفس والافتخار بالانتماء وتوظيف التاريخ في هذا الصدد.

* توفير التدريب الفني والمهني والوظيفي كوحدة أساسية في

مفردات المنهج مع التأكيد على قيمة العمل ودور العمـــال في بنـــاء المجتمع، مع تقديم عناية خاصة للتدريب المهني أو التربية المهنية بطريقة تساعد المتعلمين على اكتشاف قدراتهم المهنية ومهاراتهم الـــصناعية، الأمر الذي يعينهم على اختيار أعمالهم في المستقبل.

وغني عن البيان أن منهجاً يتسم بهذه المواصفات يتطلب مطـــبقين ومنفذين يتسمون بمواصفات عالية الجودة وقدرات بالغـــة الـــتمكن، ومن هنا يتحتم التأكيد على أهمية المعلمين الجيدين المتميزين القادرين على حسن استيعاب المنهج وصواب تطبيقه في العملية التعليمية.

ولكي يتحقق ذلك فإنه لا بد من وضع برامج تدريبية للمعلمين، مع حسن اختيارهم بالتأكد من توفر الإخلاص والتفاني فيهم لمهنـــة التدريس والاستعداد التام لتحسين أدائهم عن طريق المشاركة المستمرة في الدورات التدريبية التحسينية لتطوير مهاراتهم الوظيفية والتي يجب أن تقام على الأقل مرتين في كل عام.[٤]

وعندما نتمثل بهدي القرآن والسنة ونفتح المجال لأبناء الأمـــة في مختلف آفاق البحث والتعليم ونيسر لهم سبل البحث المتعددة المتعارف عليها. عندئذ تنفتح للمجتمع المسلم آفاق من التمكن من شـــأنها أن

٤- هناك مقترحات جيدة بالنسبة لإعادة تأهيل شباب المنطقة الذين تلقوا تعليمهم في المعاهد والجامعات الإسلامية المختلفة خارج بلدانهم، قدمها أخونا الحبيب الدكتور قطب محمد سانو في العدد ٦٢ من سلسلة كتاب الأمة أرجو الرجوع إليها فهي جديرة بالنظر والمناقشة.

تعيد الأمة إلى الريادة من جديد وأن تجعلها على الأقل في مصاف الأمم القوية التي تضع بصماتها على صفحات التاريخ الحديث وتجبر الآخرين على احترامها واحترام هويتها وسيادتها ومقدساتها مع عمل ألف حساب لها فيما يدور في العالم. وعندها تخرج من الحال التي تشبه ما وصف بها الشاعر العربي بني تيم حين قال فيهم:

ويقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يستأذنون وهم شهود

وفي الختام نسأل الله العلي القدير أن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وأن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل فيه أهل معصيته ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر. كما أبتهل إليه أن يجزل المثوبة للقائمين بهذا المؤتمر وأن يحفظ الأمة المسلمة من كل سوء ويعز الإسلام والمسلمين في كل مكان كما أرجوه سبحانه أن يجعلنا من العاملين بكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأن يغفر لنا هفواتنا وزلاتنا إنه ودود غفور قريب مجيب والحمد لله رب العالمين.

الإسلام والإعلام الغربي و تحديات ما بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١

د. محمد بشاري
أمين عام المؤتمر الإسلامي الأوروبي

الإسلام والإعلام الغربي و تحديات ما بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١

قد يكون قطاع الإعلام اليوم، من بين أهم القطاعات الأكثر تأثرا بالأحداث التي ميزت مطلع القرن الميلادي الجديد، أي أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١،على اعتبار أن تسويق التعليقات وردود الفعل على الحدث وخاصة تبعاته جاءت بالدرجة الأولى عبر القطاع الإعلامي، سواء كانت تلك الردود سياسية أو ثقافية أو أكاديمية.

من ناحية ثانية؛ علينا أن نتأمل جيداً الفرص الضائعة التي سقطت فجأة بيد صناع القرار الإعلامي في العالم العربي، ونخص بالذكر نموذج قناة «الجزيرة»، عندما أصبحت القناة ولمدة شهور عديدة مصدراً أساسياً عند العالم بأسره بخصوص تتبع مستجدات أحداث الحرب في أفغانستان، بحكم أن القناة كانت الوحيدة التي سمح لها بتغطية الحدث. مثل هذه الفرصة تدفع بنا للتساؤل عن الخدمات الذي يمكن أن تكون القناة قد قدمتها للعالم الإسلامي بخصوص تحسين صورة الإسلام والمسلمين في الغرب.

فطبيعي أن نكون نحن ممثلي الأقلية المسلمة في الغرب، من أهم المعنيين بتحسين هذه الصورة، خاصة بعد القلاقل التي أفرزها حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الأقلية المسلمة في القارة الأوروبية وبالتحديد في القارة الأمريكية، إن لم نؤكد على أن الأحداث نسفت مجهودات عقود وسنوات من عمل أقليات وجدت نفسها بين ليلة وضحاها مضطرة لإعادة عمل مضني طويل يقوم على إعادة بناء أسس علاقة سوية مع الجار الغربي في المسكن والعمل والشارع، ووجدت نفسها أيضاً مضطرة للدفاع عن نفسها من مجموعة من الاتهامات الجاهزة الصادرة عن بعض العقليات العنصرية أو العقليات التي كانت تنتظر فقط الذريعة من أجل تفريغ أسهم الحقد والبغض، ويكفينا في هذا الصدد الاستشهاد، على سبيل المثال لا الحصر بما نشرته «**رولا خلف**» محررة شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «**الفاينانشيال تايمز**» البريطانية في عدد ١٣ اكتوبر ٢٠٠١، أي بعد حوالي شهر واحد فقط من الاعتداءات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن، عندما استشهدت بما جاء على لسان الخبير الفرنسي «**أوليفر روي**»: «لقد تحول الإرهاب الإسلامي الدولي من الإرهاب المدعوم من الدول أو العمليات ـــ التي استهدفت الداخل ـــ إلى إرهاب غير محدد الموقع، ويتجاوز الحدود عبر دول عديدة»، مضيفاً ما مفاده أن «مسلمي الغرب مرتع للإرهاب وهذا يشرح العامل الثالث وراء حادث يوم ١١ سبتمبر؛ وهو أن المهاجرين العرب في الغرب أكثر من يفضلهم أسامة بن لادن

للتجنيد في «القاعدة». يقول روي: «هذا من ناحية نتيجة للعولمة؛ فهؤلاء الناس يجابهون الواقع الذي يدفعهم للاندماج بالمجتمعات الجديدة. لكن قلة منهم ترفض ذلك. وتكون النتيجة خليطاً من تمرد إسلامي وعداء غربي تقليدي للنظام القائم». ويكون المجندون الذي يستقطبهم أسامة بن لادن لقضاياه السياسية من العمال المهاجرين والشباب الضائعين أو الشباب العربي المتحمس، وهذا تصريح يتماشى مع ما جاء في العديد من وسائل الإعلام الغربية، ونستشهد هنا بما جاء في صحيفة «هيرالد تريبون» الأمريكية التي حملت راية الدعوة لتصحيح مواقف الحكومات الأوروبية تجاه اندماج اللاجئين المسلمين في داخل المجتمعات الأوروبية، ومنها المجتمع الهولندي، بدليل دخول الإعلام الهولندي يقوم في متاهة موضوعات لا يجرؤ أي إعلام أوروبي على الدخول بها أو التصدي لها. فحسب بعض التحليلات فإن المهاجرين العرب والباكستانيين والأتراك يعتبرون الآن خطراً قومياً، وهو نفس ما أشار إليه أوليفيه روا كما اسلفنا من قبل.

لسنا في حاجة إلى أن نؤكد على أن ما تعرضت له العديد من المساجد والمراكز الإسلامية والمدارس الإسلامية من اعتداءات ومضايقات أدت بالكثير منها إلى التوقف عن النشاط إلى وقت غير معلوم. وقد مثلت هذه الضغوط عبئاً جديداً يضاف إلى كاهل القائمين على المراكز العربية والإسلامية والراغبين في فتح مراكز أخرى خاصة إذا علمنا أن بعض المناطق يمنع المسلمون من بناء أي

معلم لهم فيها يدل على هويتهم بالإضافة إلى ذلك بعض العراقيل البيروقراطية التي تواجه المسلمين إذا ما تعلق الأمر ببناء مسجد أو مركز إسلامي مثلما حدث منذ مدة عندما منع المسلمون في منطقة (وست هام) في بريطانيا، من بناء مسجد على قطعة أرض كانوا قد اشتروها بحجة أن البلدية قررت تحويل الأرض إلى طريق. وقد نالت النساء والأطفال من هذه الفوضى حصة الأسد لأن النساء في هذا البلد هم في الأصل فريسة سهلة، وأخبار قتل واغتصاب واختفاء النساء تملأ صفحات المنابر الإعلامية الأوروبية، وقد كانت في تزايد مطرد وقد كانت هذه الأخبار لوحدها كافية لأن تقرر الكثير من النساء القعود في البيت تجنباً للمشاكل فجاءت الحوادث الأخيرة لتزيد من معاناتهن.

المهم أننا لا نزعم أننا نختزل الخطوط العريضة لصورة الإسلام في وسائل الإعلام الغربي في مداخلة واحدة أو عرض موجز، خاصة وأنه سبق لنا أن أنجزنا هذه المهمة منذ مدة من خلال عمل من المنتظر أن يصدر لسوق النشر العربية عما قريب، ولو صح اختزال هذه الصورة في الإعلام الغربي لاختزلناها في اصطلاح يعبر عنه بالإسلاموفوبيا، فالإسلام يعني بالنسبة لهم القسوة والوحشية، ويساهم في ذلك بعض المسلمين عن وعي أو غير وعي، كما في الأفلام التسجيلية التي تصور معاملة المرأة في أفغانستان التي تحكم باسم الإسلام، وكذلك المذابح التي تحدث بالجزائر وتُنسب إلى إسلاميين. ونستحضر هنا ما تحدث

عنه الدكتور غانم جواد في مبحث له يحمل عنوان: «من أكلاهوما إلى محمد الدرة»: «صورة الإسلام في الإعلام الغربي ـــ بريطانيا نموذجاً» حيث أكد على أن الاتجاه المعادي للإسلام في الإعلام الغربي قد رصدته الكثير من الدراسات منذ عام ١٩٧٠حين بدأ هذا الاتجاه في النمو عقب الحرب الإسرائيلية العربية عام ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، والحظر النفطي، واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، والثورة الإسلامية الإيرانية، وما واكبنا من أزمة الرهائن والكساد الاقتصادي في بداية الثمانينات، والجهاد الإسلامي ضد السوفيت، وحربي الخليج الأولى والثانية. مضيفاً أن الروايات الشعبية والأفلام السينمائية والصور الصحافية والكاريكاتيرية بدأت تصور المسلمين على أنهم إرهابيون ومتوحشون، وفاسدون، وقد ساعد أيضاً على زيادة مخاوف الغرب من المسلمين تزايد الهجرة الواسعة من العالم الإسلامي إلى أوروبا، وما واكبها من أزمة البطالة، واتساع نطاق الجريمة، وانتعاش تجارة المخدرات وغير ذلك، وهو ما فسره الغربيون بزيادة أعداد المهاجرين من دول الجنوب إلى الشمال.

من ناحية ثانية، لا بد لنا من استعراض الخطوط العريضة لهذه الصورة في الفترة التي جاءت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما أشرنا إلى ذلك في معرض مداخلة لنا أمام البرلمان الأوروبي يوم ١٧ أبريل ٢٠٠٢، وذلك على هامش اعتراف البرلمان الأوروبي بـ«المؤتمر الإسلامي الأوروبي» كمنظمة غير حكومية، في سابقة من نوعها تهم

منظمة إسلامية، يأتي هذا البرلمان إلا أن يقر بشرعيتها، حيث أشـــرنا إلى أن الأصوات الأوروبية المسؤولة، سواء كانت محسوبة على الحقل السياسي أو الثقافي أو الديني أو الإعلامي وغيره، انقـــسمت في مـــا يخص التعامل مع الوجود الإسلامي في القارة الأوروبية على فـــرعين أساسيين:

– منحى تبني خط التعقل والحكمة في تحليل أسباب الاعتـــداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ولم يتردد في الإقرار على تبرئة الإسلام من مثل هذه الممارسات، وكـــذلك الحـــال مـــع الديانات الأخرى، ثم، وهذا هو الأهم، تبني الدفاع عن تبرئة طبيعـــة الإسلام المعتدل الذي يطغى على ممارسات مسلمي القارة الأوروبيـــة من مجرد التفكير في مثل هذه الأعمال الإرهابية، وإن كانت ممارسات هذه الأقلية تؤكد على ذلك بالفعل، سواء تعلق الأمر بـــالفترة الـــتي تسبق تاريخ هذا الحدث (أي ١١ سبتمبر) أو بعده.

– منحى تبني خلط أوراق ممارسات الإسلام المعتدل الذي تتبنـــاه الأقلية المسلمة مع بعض الممارسات الشاذة والمتطرفة والـــتي نجـــدها بالمناسبة في جميع الديانات والإيديولوجيات، وما نأسف له، أن هـــذا التيار وجد أصداء مدوية في العديد من وسائل الإعـــلام الأوروبيـــة المسؤولة، ولأنه لا يسعنا استعراض مجمل الأصوات العنصرية والحاقدة التي تبنت هذا الطرح الشاذ، فإننا نكتفي باستعراض بعض النمـــاذج العابرة فقط، ولكنها نماذج معبرة بحق عن مـــدى خطـــورة خلـــط

الأوراق في صالح عام لا يخدم بالضرورة مستقبل اندماج هذه الأقليات في الفضاء الأوروبي الرحب، ونؤكد أنه حقاً فضاء أوروبي رحب، لأنه ثبت للجميع، ومباشرة بعد الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية أن الوجود الإسلامي في أوروبا عموماً لم يتأثر كثيراً كما حصل مع الوجود الإسلامي في القارة الأمريكية، وهذه خلاصة لا يسعها إلا أن ترسخ من تفعيل وتيرة الاندماج المرجو من قبل المسؤولين الأوروبيين من جهة، وكذا من قبل الأقلية المسلمة من جهة ثانية.

ولعل الحضور الكريم يتذكر جيداً أحد أهم الشهادات التي جاءت على لسان المسؤولين الغربيين، أي سيلفيو برلسكوني، والتي كانت مناسبة لأن نطلع على ما تكنه بعض العقليات الفكرية الغربية نحو الإسلام والمسلمين، ونستشهد على الخصوص بالتصريحات العنصرية والمليئة بالحقد الصادرة في صحيفة «**كوريري دي لاسيرا**» الإيطالية الشهيرة على لسان الكاتبة الصحافية الإيطالية أوريانا فالاسي في رسالة مطولة أكدت فيها من خلال منطقها المغلوط أننا نعيش «**حرباً صليبية قائمة بالفعل**»، «إنكم لا تفهمون ولا تريدون أن تفهموا بأن هناك حرباً دينية قائمة تضيف **أوريانا فالاسي** «حرباً يسمونها جهاداً، حرباً لا تريد أن تغزوا أراضينا بل أرواحنا، حرباً تريد القضاء على حريتنا وعلى حضارتنا، وتريد أن تغير طريقة عيشنا وموتنا، طريقة أكلنا وشربنا ولبسنا وتعلمنا. لا تفهمون ولا تريدون أن تفهموا بأننا

إذا لم نقاوم ولم ندافع عن أنفسنا ولم نحارب فإن الجهاد سينتصر وسيدمر العالم الذي بنيناه، وغيرناه وطورناه وجعلناه أكثر تسامحاً؟ وسيدمر قيمنا ولذاتنا. ألا تفهمون أن أمثال أسامة بن لادن يستحلون قتلكم وقتل أولادكم لأنكم تشربون الخمر والجعة، لأنكم لا تطلقون اللحية ولا تلبسون النقاب، لأنكم تذهبون إلى المسرح والسينما، لأنكم تنصتون إلى الموسيقى وتغنون الأغاني، لأنكم ترقصون في الملاهي أو في بيوتكم، لأنكم تشاهدون التلفزة، وتلبسون السراويل القصيرة، لأنكم تتعرون كلياً أو جزئياً في المسبح أو الشاطئ، لأنكم تمارسون الجنس مع من تحبون، أين تحبون، ومتى تحبون».

عندما تصف أوريانا فالاسي مساجد ميلانو وروما أنها أصبحت «تعج بالأوغاد من أنصار أسامة بن لادن»، فإن مثل هذه التصريحات تخلف بالضرورة أصداء في الشارع سواء الإيطالي أو الأوروبي، ونستشهد على ذلك بمضمون استطلاع أجرته صحيفة «ذي أوبزرفر» البريطانية صدر في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١، جاء فيه أن غالبية البريطانيين يطالبون بطرد المسلمين الذي يدعمون في بريطانيا أسامة بن لادن، وبالمناسبة، أشار نفس الاستطلاع إلى تدهور العلاقات بين الإثنيات في بريطانيا منذ أحداث ١١ سبتمبر، حيث أكد ذلك ٣٦ في المائة من الأشخاص الذين شاركوا في الاستطلاع، مقابل نسبة ٢١ في المائة ظهرت في دراسة سابقة أجريت قبل الاعتداءات.

لا نشك مطلقاً أن الوجود الإسلامي المعتدل والمندمج سيضايق

أوريانا فالاسي، ما دامت هذه الأخيرة تنطلق في تصريحاتها من خلفيات مليئة بالحقد والعنصرية والتطرف، والدليل هو اعترافها بكره الأجانب العرب والمسلمين، وتأكيدها على عدم تحمل موجة من المهاجرين الذين يريدون بطريقة أو بأخرى أن يغيروا نظامنا في الحياة وقيمنا. إنني أقول أنه ليس عندنا مكان للمؤذنين، للصوامع، ولعقليتهم القروسطوية ولحجابهم، ولو كان عندنا مكان لهم، فإني لن أعطيه لهم.

كتاب آخرون، وفي معرض ربط الإسلام كدين جاء رحمة للعالمين، كما نقرأ في إحدى الآيات القرآنية، نجدهم يستشهدون ببعض الآيات القرآنية التي تزكي هذا الاتهام غير المقبول، ومنها الآية «واقتلوهم حيث وجدتموهم»، ولا داعي لأن نستفسر هؤلاء عن عدم الاستشهاد بالآية الكريمة التي ترد على هذه الأباطيل والتي يقول فيها الله عز وجل: «لا إكراه في الدين»، أو الآية «قل يا أهل الكتاب، تعالوا إلى كلمة سواء»، وآيات أخرى ونصوص نبوية صحيحة وصريحة تفند هذه المزاعم والمغالطات. من ناحية أخرى شهدنا أقلاماً صحافية قامت بالدعاية وللترويج لثنائيات تفضح العقلية الغربية والصور النمطية الاستشراقية والتي تمس الإسلام والمسلمين ونختصرها في النماذج التالية:

- العربي المسلم يقابله الغربي المسيحي
- الاستبداد والظلامية مقابل الحرية والديمقراطية
- الإرهابي مقابل الضحية

- الإرهابي غير المنظم والصادر مقابل الحرب المشروعة كالدفاع عن النفس.

ويكفينا قراءة ما كان يحرره رئيس تحرير مجلة «لوبوان» الفرنسية، الكاتب الفرنسي **كلود أمبير** من سموم اتجاه الإسلام والعرب، فنجده على سبيل المثال لا الحصر يقول في إحدى مقالاته، أنه أينما حل الإسلام. يكون مصير تلك البقعة الفشل المزدوج، وكون الحضارة الغربية هي المستهدف الوحيد من الرعب الإسلامي، والذي يبعث على الاستنكار بالفعل، هو أن تكون النافذة الوحيدة الواردة في افتتاحية أمبير تضم هذا التصريح الخطير، كما أنه أشار إلى أن الإرهاب الإسلامي على حد قوله يرفض الحضارة، ولمح إلى أن الاعتداءات التي عرفتها نيويورك وواشطن تجسد نموذجاً لصراع الأديان وصراع الحضارات، عاقداً الأمل أن تمثل فرصة لأن يخرج الإسلام من أوهام القرون الوسطى.

وبخصوص حجم الخطر الذي تشكله الصليبية على الإسلام في الوقت الراهن شدد رئيس أساقفة كانتربري على أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لم يكن حكيماً على الإطلاق في استخدام مصطلح الحروب الصليبية، معرباً عن اعتقاده بأن استخدامه لهذه الكلمة يعكس عدم فهمه لتاريخ العالم، وقال «لا أريد لصورة الإسلام أن تتعرض للتشهير بأي شكل من الأشكال بسبب أحداث ١١ سبتمبر». وفيما يتعلق بدور الكنيسة الإنجليزية في منع المزيد من

الاعتداء على المسلمين في بريطانيا، أوضح كاري أن بلاده لم تشهد سوى اعتداءين منذ هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) مشيراً إلى تجربة مدينة ليستر التي شكل فيها أبناء الديانات الإسلامية والهندوسية والمسيحية قوة رد سريع للتعامل مع أية هجمات تطال الأماكن الدينية أو دور العبادة.

وحذرت صحيفة «غارديان» أن التشريعات الجديدة التي تطالب بتعديل القانون يمكن أن تطال حرية الأفراد، فيما انعقدت أيضاً خطوات أوروبية اتخذت بعد الهجمات والتي تشير إلى أكثر من خمسة عشر مدخلاً للتصدي للإرهاب. وقالت أن كل هذه الإجراءات لا تعطي معنى دون حماية قانونية لها. هذا ومن المتوقع أن تؤثر التشريعات الجديدة في بريطانيا وخطوات أخرى اتخذها حكومة غربية أوروبية على العلاقات الحذرة بين الحكومة والمهاجرين المسلمين في هذه البلاد. وحتى الآن كان المثال الهولندي الأنجح في التعامل مع المهاجرين المسلمين الذين ينتمون إلى أصول مغربية ودول أخرى من شمال أفريقيا، واستطاعت حكومة هولندا ضمن منظور التعددية الثقافية تعزيز أوضاع الجالية الإسلامية والعربية، واتخاذ خطوات لدمجها في داخل المجتمع العام وإعطائها الوسائل للحفاظ على هويتها.

سيطرة اللوبي الصهيوني على وسائل الإعلام الأمريكية مما جعل لليهود تأثيراً واضحاً على صانع القرار الأمريكي قبل حوادث ١١ سبتمبر ولكن تأثير اليهود زاد عقب حوادث الثلاثاء الخطيرة، ثم إن تأييد أمريكا المطلق لإسرائيل يرجع إلى قوة اليهود علمياً واقتصادياً،

مما جعل لهم وضعاً مميزاً، إضافة إلى أن اليهود جزء من الحضارة الغربية فكانت لهم مكانة عالمية جعلت للصهيونية تأثيرها الكبير على الإدارات الأمريكية المتعاقبة. بالنسبة للحالة الأمريكية، فمن المؤسف جداً أن نجد بأن العناصر المحافظة هي التي تسيطر على إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، التي تؤمن بتعزيز القوة العسكرية لأمريكا والاستمرار في برنامج حرب النجوم ومحاربة الإرهاب الدولي، وتؤمن بأن على أمريكا تقديم الدعم المستمر للكيان الصهيوني؛ لأن العرب متخلفون؛ ولا يستحقون الدعم الأمريكي.

وعلى الصعيد الإعلامي والأكاديمي الصرف، شهدنا أن الإسلام وعلاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان أصبح موضوعاً دائماً في الإعلام الغربي والأمريكي حيث كان الصدام الحضاري بين الإسلام والغرب يثار من قبل تاريخ الاعتداءات، ولكن الآن أصبح يثار بعنف أكثر، والجديد اليوم في إثارة الصراع بين الإسلام والغرب هو دعم الحكومات الغربية وبالذات أمريكا للحملات المعادية للإسلام في الإعلام الغربي وظهر تيار غربي قوي يتبنى فرض ما يطلق عليه الإصلاح الشامل للفكر الإسلامي لمحاربة الاتجاهات المتطرفة في الفكر الإسلامي كما أشار على ذلك عبد العليم الأبيض الخبير في الإعلام الأمريكي، والذي أضاف بالمناسبة أن هدف أمريكا من الحملة العالمية ليس هو محاربة الإرهاب بالأساس بل تغيير الفكر الإسلامي ليتوافق مع حضارة العولمة إما بالضغوط السياسية أو العسكرية والاقتصادية، وقد شهدنا العديد من إفرازات هذه الضغوط منها الضغط على الدول

العربية والإسلامية من أجل أن تتحول لقاءات الحوار مع الغرب نحو حوار داخلي بين المسلمين كعملية مراجعة الفكر الإسلامي. وهناك أيضاً إعلان الرئيس الباكستاني برويز مشرف بأن الخطاب الإسلامي الراهن يعمل على تخلف المسلمين ونادى بتنقية المناهج الدينية وكان مشرف أول رئيس مسلم ــ بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ــ يعلن موقفه بصراحة. ويمكننا إضافة تصنيف العراق وإيران ضمن دول «محور الشر» أو الحملة الإعلامية التي شنتها وسائل الإعلام الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية.

•• تقييم ردود فعل المسؤولين المسلمين

من بين العديد من الخطب والتعليقات الصادرة عن المسؤولين والحكام والقادة العرب، استوقفنا خطاب الأخ **القائد معمر القذافي** منذ بضع أشهر فقط، ومرة أخرى لن نستعرض جميع الخطوط العريضة التي تميز بها هذا الخطاب، ولكن هناك نقطة هامة جداً من الأساسي التنبيه إليها، وتهمنا في هذا العرض الإشارة إليها، ومنها على الخصوص رد الأخ العقيد على وصم الغرب المسلمين بالإرهاب في سياق منظومة من المفاهيم الهجومية تبدأ بالتشدد إلى التطرف إلى التعصب إلى الأصولية فالإرهاب. وهذا في العمق يدل على أن أحد ثوابت الفكر الغربي هو نفس الآخر، كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين المسلمين. شئنا أم أبينا، علينا أن نتذكر ونستحضر تعامل القرآن الكريم مع مفردة «**الأرهاب**»، حيث استعمل في دلالة لا صلة لها بدلالة مصطلح الإرهاب بالمفهوم الغربي، وهكذا نقرأ قوله تعالى

«ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرون من دونهم ولا تعلمونهم الله يعلمهم». وقد ورد هذا التعليل في سياق الأمر بإعداد القوة: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله». إن النظر العميق لهذه الآية يحيلنا على أن كلمة الإرهاب تأخذ معنى الردع، ومعنى الردع: «ترهبون به عدو الله» أي تعدون من القوة ما يجعله يخاف من الحرب، فيرتدع عن ممارسة العنف الذي يضطر المسلمين إلى العنف المضاد. الإرهاب في القرآن هو محاولة الوقاية من الاضطرار إلى العنف المضاد بوصفه طبيعياً وعادلاً ومشروعاً ضد العنف. وهكذا نجد أن القرآن الكريم كان يهدف إلى معنى تجنب الحرب من حيث هو مطالبة بإعداد القوة حتى لا يستهين العدو بالمسلمين، فيقدم عليهم ويضطرهم أن يواجهوه بلغة العنف المضاد.

النقطة الثانية الهامة التي تهمنا الإشارة إليها تتعلق بمشروع الأخ القائد الذي يروم الدعوة إلى فتح حوار يضم المسؤولين في العالم الإسلامي، ويشمل أيضاً ممثلي أبرز المنظمات غير الحكومية، لنطرح السؤال الأهم: لماذا نحتاج إلى الحوار؟ وعن أي حوار يتحدث الأخ العقيد بالضبط؟

لقد أفرزت الاعتداءات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن، ضرورة فتح قنوات الحوار المسؤول على الأقل من أجل أن نتفق مع أنفسنا نحن على طبيعة الإسلام الذي نريده، والمأمول أن تدفع هذه الاجتماعات وهذه اللقاءات بالعالم الإسلامي ككل للوقوف مع نفسه «وقفة جادة» بتعبير الأخ القائد، وأن تفرز بعضاً من الأجوبة

الواضحة والصريحة على السؤال الأكبر: أي إسلام نريد اليوم؟

وستكون هذه اللقاءات مناسبة أيضاً من أجل الحسم مع مفهوم الإرهاب بصفة نهائية، سواء استعملناه نحن كمسلمين في مجالنا الإسلامي، أو في التعاطي السياسي والأكاديمي والإعلامي مع الغرب، تحت شعار قرآني معروف: «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء». الآية. ولا نشك قط أن الفصل في هذه المفاهيم، وفي طبيعة الإسلام الذي نبتغيه اليوم، سوف يعود بالنفع على أوضاع الأقليات المسلمة في الغرب، على الأقل سوف تتضح الرؤى أكثر في خطابها الديني والدنيوي الموجه لأبناء الأقلية من جهة، وللنخب السياسية والثقافية والإعلامية الغربية من جهة ثانية.

توصيات ختامية

مهمة المسلمين هي تمثيل الإسلام التمثيل الحقيقي، أو التعريف به التعريف الصحيح عن طريق وسائل الإعلام، عن طريق المدارس والكتب والرسائل والمطبوعات ووسائل الإعلام المختلفة سواءً المنظور منها أو المسموع أو المكتوب إلى آخره، هذه كلها، وأهم شيء بدون شك هو التعامل والاحتكاك مع الناس، وهنا تبرز نقاط الضعف لدى المسلمين، كثير من المسلمين مع الأسف يسيء إلى الإسلام أكثر مما يحسن إليه، وهذه معضلة، يعني هذا الشيء في تركيبة المسلمين سواءً في تعاملهم، في أساليب تعاملهم، في أساليب حياتهم، في فهمهم لمختلف الأمور، فمنهم من يُنفّر الناس من الإسلام أكثر مما يجذبهم إليه، وهكذا فالعملية معقدة جداً، ولكن غياب القيادات وغياب

التنظيمات القادرة التي لديها الإمكانيات الصحيحة والحقيقية والفعالة لحشد هذه الإمكانيات وتوجيهها التوجيه الصحيح للتعريف بالإسلام هو الشيء الغائب، وهو الشيء المفقود في الساحة الإسلامية في الغرب. علينا أن نعترف اليوم أن هناك قصور من الجانب الإسلامي في إبلاغ الصوت العربي والإسلامي إلى المجتمعات الغربية بصورة مشرِّفة. صحيح أن المسألة تحتاج إلى إمكانيات وطاقات ولكنها قبل ذلك تحتاج إلى رؤية، فما معنى أن تحتضن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٧ ملايين مسلم دون أن نستفيد من هذا الحضور في تمرير الصورة الإيجابية عن الإسلام والمسلمين الذي اصبح هو تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن عند أغلب وسائل الإعلام الأمريكية.

عملياً يمكننا أن نؤكد أن صورة الإسلام في الغرب قد تغيرت إلى حد ما بعد ما عرف العالم براءة المسلمين من حادث أوكلاهوما، وكذلك التغطية الإعلامية لأحداث كوسوفو والبوسنة، والعنف الوحشي الصهيوني الذي صورته صورة استشهاد الطفل محمد الدرة، ومقتل الطفلة إيمان حجو، وتزايد عدد المسلمين الأوروبيين. ولكن، لا يحول ذلك من أن تتحد المبادرات الصادرة عن المسلمين أنفسهم من داخل وخارج العالم الإسلامي والتي تهدف إلى إزالة العديد من نقاط سوء الفهم التي تهم علاقتنا بالغرب بصفة عامة، ولا نريد أن نسرد لائحة طويلة من التوصيات الذي تطرقنا إليها في ختام مؤلفنا الذي يحمل عنوان: «صورة الإسلام في الإعلام الغربي»، ولكن، يمكننا مثلاً ان نتسائل عن السبب الذي يقف دون أن ننشئ قناة فضائية

تبث باللغات الأجنبية تشرح الحضارة الإسلامية والدين كأحد مكوناتها، وأن تمول إنتاج أعمال تلفزيونية وسينمائية عن الحضارة الثقافية الإسلامية، على ان تكون باللغات الأجنبية، وتكوين لوبي إعلامي ثقافي لتصحيح ما ينشر عن الإسلام، والرد عليه أيضاً عبر جرائد تصدر بلغات أجنبية عن إحدى دور النشر العربية في المهجر، خاصة وأن الجيل الجديد من مسلمي أوروبا والدول الغربية عموماً يبدو أوفر حظاً في التفاعل الإيجابي المثمر مع الساحة الإعلامية الأوروبية من سابقه، وهذا ما نلمسه من خلال معايشتنا الميدانية والجولات والحوارات التي نجريها في البلدان الأوروبية.

يمكننا أيضاً إعداد عدة دورات تدريبية للإعلاميين الشبان ولمسؤولين في مؤسسات نفع عام في أوساط الأقليات الأوروبية المسلمة، والعمل على إطلاق مشروعات إعلامية، تتركز على ميادين مكافحة التشويه في وسائل الإعلام، وإنتاج المواد الإعلامية، وإعداد بحوث ودراسات معمّقة، وتأهيل الإعلاميين الناشئين، ولن يتم كل هذا إلا باستحضار رؤى واستراتيجيات عمل واضحة من لدن المسؤولين المسلمين سواء في الدول الإسلامية أم في الدول الغربية التي تشهد حضوراً متصاعداً للأقليات المسلمة.

أخيراً، وليس آخراً، نحتاج اليوم إلى أن نكون على وعي تام بدور الإعلام في بلورة خطاب وصورة تشرف الإسلام والمسلمين. فنحن في أمس الحاجة إلى بلورة خطاب إعلامي عصري وموضوعي، يغزو الأسواق الغربية، ويتجاوز الإطلاقات المتناقضة ويعلو على النزعة

العاطفية ويؤسس رؤية معرفية إسلامية مستقلة وشاملة، ويرتكز على الانفتاح النقدي، يعلي من شأن الأمة كبديل عن الاهتمام بالدولة المركزية خاصة وأننا نعيش في فترة تتميز بحضور متصاعد لمفهوم «أمة المواطنة»، وهذا يتطلب من المسؤولين على الخطاب الإعلامي على أن يكونوا مدركين للبعد الحضاري للظواهر حتى يساهموا في التفعيل في أسلمة المعرفة الإسلامية. وكما أشرنا في خاتمة مبحثنا حول صورة الإعلام في وسائل الإعلام الغربية، نلح كثيراً على دور الأقليات المسلمة التي يمكن أن تشكل قوة ضغط فاعلة، خاصة في ظل سيادة أجواء حرية التعبير وحرية التفكير في الدول الغربية، مما يتطلب مساعدة هذه الأقليات واستثمار قدراتها وإمكاناتها.

دور المؤسسات والمنظمات والمراكز الإسلامية في دعم الأقليات المسلمة في القارة الافريقية

دور المؤسسات والمنظمات والمراكز الإسلامية في دعم الأقليات المسلمة في القارة الافريقية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

وبعد

إن المؤسسات والمنظمات والمراكز الإسلامية لها دور كبير في دعم الأقليات المسلمة داخل القارة الافريقية.

فإذا نظرنا إلى المشروعات التي تقيمها و ترعاها تلك المؤسسات والمنظمات نجدها تتوزع كالآتي :

١- المشروعات التعليمية.

٢- المشروعات الطبية.

٣- المشروعات الاقتصادية والتنموية.

٤- والمشرعات الاجتماعية والخدمية

فهذه المشروعات ولو لم تكن على حجم المشروعات التي تقيمها وتمولها الجهات الأخرى التي تعمل ضد الإسلام في أفريقيا دون تمييز بين الدول ذات الأقلية المسلمة، وتلك التي ذات الأغلبية والأكثرية المسلمة. ولكن الدور الذي تلعبه المؤسسات لا يمكن الاستهانة به بالرغم من أن إمكانياتها وطاقاتها لا تؤدي الغرض المطلوب بالمقارنة بالأنشطة الأخرى، ولكن مع التوظيف الجيد للإمكانيات نلاحظ الأثر الطيب في القارة وأثرها أيضاً كبير، ولا يخفى لدى الأمة لأن ليس من الضروري أن يكون الدعم مادياً فقط، بل نجد بعض الظروف أن الدعم المعنوي قد يفرج عن المنكوبين أكثر من الدعم المادي، حين يشعر المسلم أن هناك إخواناً لهم يسهرون لمعرفة أحوالهم وظروفهم ويتألمون بآلامهم وهم واقفون معهم روحياً ومعنوياً.

وهنا نذكر المشروعات التعليمية والصحية كمثال، وفي مجال التعليم مثلاً فقد كان للمنظمات والمراكز الإسلامية دوراً كبيراً في تأهيل الآلاف من أبناء المسلمين في القارة وعلى الرغم من البداية المتأخرة جداً لنشاط هذه المنظمات. أي في فترة السبعينات إلا أنها ساهمت مساهمة فاعلة في بناء المجتمعات المسلمة، فقد قامت هذه المنظمات بإنشاء المئات من المدارس الابتدائية والثانوية ومؤسسات التعليم العالي مما كان له أبلغ الأثر في تقليل نسب الفاقد التربوي لأبناء المسلمين حيث أنه كان في السابق أعداد كثيرة من أبناء المسلمين لا يجدون فرصاً للتعليم. ولقد كان هؤلاء الطلاب يلتحقون

بمدارس أخرى وقد يتعرضون إلى ما ينافي عقيدتهم، فمثلاً إذا أخذنا دولة تنزانيا على سبيل المثال، وهي الدولة الوحيدة الواقعة في جنوب خط الاستواء التي تتمتع بأغلبية مسلمة إلا أن هذه الأغلبية في العدد فقط. أما من حيث الفعالية فهم يعيشون على هامش الحياة لأن مجتمعهم يسوده الجهل والفقر والتخلف، لقد بدأ نشاط المنظمات الإسلامية سواءً كانت محلية أو أجنبية في دولة تنزانيا خلال بدايات السبعينات، فبعد أن كان عدد المدارس الإسلامية في كل أرجاء الدولة لا تتجاوز الخمسة إلا أننا نجد الآن أن عددها يتجاوز الخمسين مدرسة وتقوم هذه المدارس بتدريس المناهج التربوية الحكومية إضافة إلى التربية الإسلامية واللغة العربية.

لقد أدت هذه المنظمات دورها كاملاً في البداية ولكن نتيجة لما طرأ على العالم من أحداث غيرت من الاستراتيجية المتبعة لتلك المنظمات، كما قوبلت بالعداء من قبل الجهات المعادية للإسلام حتى أصبحت تصنف بالمنظمات الإرهابية، وفي الواقع أن هذه المنظمات ليس لها أي علاقة بما يسمى بالإرهاب، فقد كان دورها يقتصر فقط على توعية المسلمين بأمور دينهم وتأهيلهم بالتعليم النظامي الذي حرموا منه لفترة طويلة.

أما في مجال مؤسسات التعليم العالي فنجد المسلمين في بعض دول القارة لا يملكون منها شيء، وذلك ناتج عن أن تلك المؤسسات التعليمية العليا تحتاج إلى الكثير من المال، وكلنا يعلم بمستوى المسلمين

الاقتصادي والذي يعيش أغلبهم على الكفاف. ونذكر في هذا المجال دولة تنـــزانيا التي لا يملك المسلمون فيها سوى مؤسسة واحـــدة أو اثنين من مؤسسات التعليم العالي، وهذه المؤسسات قامت بإنـــشائها المنظمات الإسلامية. لقد كان قبل إنشائها لا يجد المسلمون فرصـــاً كافية في التعليم العالي، فقد كانت نسبتهم في جامعـــة دار الـــسلام، وهي الجامعة القومية الوحيدة لا يتجاوز ١٥% ويمكن لنا أن نتخيل هذه النسبة الضئيلة بالمقارنة مع أعداد المسلمين الكبيرة في هذه الدولة. لقد وجدت المنظمات الإسلامية منذ بدايتها أرضاً خصبة في دولـــة تنـــزانيا وذلك يرجع إلى أعداد المسلمين الكبيرة وحاجتهم الماسة إلى التنمية بمختلف ضروبها خاصة التعليمية منها، كما أن الدولة تـــشجع التعليم وتفتح له العديد من النوافذ وتقدم التسهيلات الكبيرة للعاملين فيه، ولا زالت الدولة تنتهج نفس هذه السياسة إلا أن ضيق ذات اليد لدى المسلمين حرمهم من إنشاء العديد من المدارس والمؤســـسات، وهذه دعوة صريحة لمساعدة المسلمين في تنـــزانيا خاصـــة في بنـــاء المدارس والجامعات. هذا ونلاحظ أن الجانب الزنجباري أكثر انفتاحاً واحتياجاً لذلك لأن هي الدولة ذات الأكثرية المسلمة ولكن نتيجـــة لكبر نسبة الفقر وازدياد أنشطة الجهات الأخرى، قـــد تؤديـــان إلى إخراج المسلمين عن دينهم أو تشويه عقيدتهم على الأقل عنـــدما لا يجدون البديل الصحيح بتلك المؤسسات المناهضة للإسلام ويلتحقون بمؤسسات تربوية تعليمية غير إسلامية. وأما الجانب الـــصحي فهـــو

المنفذ الآخر الذي يؤتى من قبله الإسلام والمسلمين نتيجة لفقرهم... وهم مرضى يحتاجون إلى العلاج وقد لاحظت المنظمات والمراكز هذا الجانب أيضاً فأقامت المراكز الطبية والمستشفيات والعيادات الصغيرة في أماكن تجمع المسلمين واستطاعت أن توفر الطبيب المؤهل والعلاج المجاني لفقراء المسلمين كما قامت تلك المنظمات بعمل العديد من المعسكرات والعيادات المتحركة والقوافل الصحية.

وإذا حاولنا أن نحصي إنجازات المنظمات قد لا نجد متسعاً ولكن يمكن أن نلخصها في الآتي:

١ ــ تسيير القوافل الدعوية والطبية والتنموية التي تساعد على تنمية المجتمع الإسلامي في هذه النواحي، حيث تستهدف الفرد المسلم.

٢ ــ تنظيم المخيمات وسط أبناء القارة سعياً لتدريب وتأهيل الكوادر المسلمة، وتربية الشباب المسلم التربية الإسلامية السوية القائمة على الفهم الصحيح لركائز ومفاهيم الإسلام على أساس من التوحيد الخالص، وتبادل الخبرات، ودراسة مشاكل الشباب.

٣ ــ تبنت المنظمات مشروعين يعدان من أهم مشاريع نشر التعليم وتوفير الكفاءات العلمية المؤهلة، وأحدهما مشروع المنح الدراسية الذي يهدف لإمداد البلدان الإسلامية بذوي الكفاءات العالية بتقديم المنح الدراسية للنابغين من أبناء المسلمين لمواصلة دراساتهم العليا في المجالات العلمية والتخصصية، وتوفر المنظمات منحاً

للدراسات الجامعية وفوق الجامعية، وللبحث العلمي وللتدريب. وأما المشروع الآخر فهو مشروع كفالة الطلاب لدعم التعليم في البلاد الإسلامية، وكفالة عدد من الطلاب المسلمين في بلدانهم.

٤ ـ قامت المنظمات بترجمة أعداد كبيرة من معاني كتاب الله عز وجل، وكذلك بعض الكتب الإسلامية القيمة باللغات المختلفة لتلبي احتياجات العديد من المجتمعات المسلمة، هذا بالإضافة إلى النشرات والبحوث العلمية التي تقدم تعاليم الإسلام بأسلوب سهل ومختصر.

٥ ـ لقد أقامت المنظمات عدد من حلقات تحفيظ القرآن الكريم وتدريس العلوم الشرعية في بعض الدول الافريقية، حيث وفرت المعلم والداعية إلى جانب المصاحف والكتب الشرعية.

٦ ـ لقد بادرت المنظمات في بناء المساجد لتكون منارات يهتدى إليها، فضلاً عن حفر الآبار ورعاية الأيتام ودعم الأسر الفقيرة.

٧ ـ ولقد ذهبت المنظمات إلى أبعد من ذلك حيث قامت بعقد اتفاقيات مع حكومات بعض البلدان الافريقية لتدريس مادة اللغة العربية في المدارس الحكومية كما هو الحال في زنجبار حيث تمت طباعة آلاف الكتب المتخصصة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، كما تم تأهيل الكثير من المعلمين المحليين بطرق التدريس المختلفة.

وعلى الرغم مما قدمته المنظمات الإسلامية من جهد مقدر في سبيل الارتقاء بالمسلمين في البلاد الافريقية إلا أن الاحتياجات ما زالت كثيرة في كل المجالات التي تم ذكرها آنفاً، خاصة إذا ما قورنت

بالمنظمات غير الإسلامية. ففي مجال التعليم لا يزال أبنـــاء المـــسلمين يحتاجون إلى المئات من المدارس، ودور الرعاية الصحية.

اسمحوا لي أن أقدم لكم متطلبات المسلمين في زنجبار ويمكـــن أن نجملها في الآتي:

١-وعلى الرغم من قدم التعليم الإسلامي في زنجبار، إلا أن الفاقد التربوي ما زال كبيراً بين المراحل التعليمية المختلفة، ويرجع ذلك إلى محدودية المدارس وخاصة الثانوية منها. فعلى سبيل المثال فإن المدارس المتوسطة بلغ عددها حتى الآن ٤٣ وتعداد طلابهـــا ٢٩٠٤٤ بينمـــا المدارس الثانوية العليا عددها ٤ وتعداد طلابها لا يزيد علـــى ٣٠٠. فنجد أن الفاقد التربوي قد بلغ ٢٨٧٤٤ أي بنسبة ٩٨,٩%.

الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام ببناء عشرات المدارس.

٢-كما ذكرنا آنفاً بأن بعض المنظمات الإسلامية قـــد قامـــت بطباعة كتب لتدريس اللغة العربية، إلا أن هذا الجهد يمثل قدراً يسيراً من متطلبات ورغبات المجتمع الزنجباري.

٣-أما في الجانب الصحي فإن المجهود الذي بذل يكاد لا يـــذكر مقارنة باحتياجات مجتمعنا. حيث تنعدم المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية، فضلاً عن ندرة الكوادر المدربة في هذا الجانب.

تقرير وتوصيات

تقرير وتوصيات

المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في افريقيا

أفتتح المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في افريقيا في مدينة أكرا عاصمة جمهورية غانا يوم الاثنين ٢٠ يناير ٢٠٠٣م تحت شعار «الإسلام والسلم العالمي والتنمية» تحت رعاية فخامة جون كوفور رئيس جمهورية غانا بحضور فخامة الحاج عليو ماهاما نائب رئيس الجمهورية. وفي البداية ألقى الشيخ إبراهيم كوي، وزير منطقة أكرا الكبرى رئيس المجلس الإسلامي للتربية والتنمية في غانا كلمة رحب فيها بالسادة أعضاء المؤتمر وعبر عن سعادته نيابة عن مسلمي غانا بانعقاد هذا المؤتمر في بلدهم، وأشاد بدور المواطنين الغانيين المسلمين الذين يؤدون دورهم وواجبهم تجاه وطنهم مع المحافظة على هويتهم وثقافتهم الإسلامية.

ثم تحدث بعد ذلك معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز، الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى

فخامة السيد جون أجيكن كوفور رئيس جمهورية غانا الذي، تفضل وشمل برعايته هذا المؤتمر، وإلى نائبه السيد حاجي عليو ماهاما، والشيخ إبراهيم كوي وزير الدولة، ورئيس المركز الإسلامي للتربية والتنمية في غانا وبقية المسؤولين الذين بذلوا التسهيلات اللازمة لعقد هذا المؤتمر في مدينة أكرا الجميلة، منوهاً على أهمية تنمية العلاقات وتقويتها بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجمهورية غانا في المجالات الاقتصادية والثقافية. كما أكد معاليه على الحيوية التي يكتسبها موضوع الحفاظ على حقوق الجماعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في القارة الافريقية وتضافر الجهود من أجل مساعدتها للحفاظ على هويتها الإسلامية ومشاركتها الفعالة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدانها واحترام سيادة الدول التي تنتمي إليها وتقاليدها.

كما أشاد معاليه بالدور الريادي الذي قامت به جمهورية غانا في مرحلة التحرر الوطني الافريقي، والذي أكسبها مكانة مرموقة بين دول القارة الافريقية التي تعمل جاهدة اليوم من أجل تحقيق حلم الشعوب الافريقية في بناء وحدتها السياسية وتكاملها الاقتصادي.

وقدم معاليه الشكر لكل من صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية بالجماهيرية الليبية ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية على دعمهم لإنجاح هذا المؤتمر. ثم تحدث بعد ذلك معالي الوزير

الأول جون هنري منسا، نيابة عن فخامة جون كوفور، رئيس جمهورية غانا مرحباً بمعالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبقية المشاركين في المؤتمر، وأكد بأن المواطنين في غانا يتمتعون بروح التسامح المنصوص عليها في دستور الدولة، وكذلك احترام الديانات والمعتقدات الأخرى في ظل عهد ديمقراطي، مشيداً بدور مسلمي غانا مساهمتهم في عملية التنمية والتطوير بفعالية ونشاط.

مؤكداً في الوقت نفسه بأن أكبر التحديات التي تواجهها غانا هو الفقر وأن الحل الأمثل للقضاء عليه هو السلام. وتسعى غانا لتحقيق السلام على أرضها وفي غرب افريقيا وفي العالم قاطبة.

وبينما نتأثر بالأحداث التي تحدث في الدول النائية عنا فإن الأحداث التي تجري في دول الجوار أكثر مساساً بنا وتأثيراً في حياتنا، مما يدل على أننا الآن نعيش في عالم مترابط الأطراف معتمد بعضه على بعض.

كما أبدى أسفه على تخلف مسلمي غانا في مجال التعليم رغم العناية البالغة التي يوليها الإسلام للعلم والتعليم، مشيداً بدور الإسلام الحضاري في تخريج مشاهير العلماء في مختلف الصعد العلمية والمعرفية، الأمر الذي يجب أن يلهم المسلمين في مواجهة التحديات المطروحة في عالمنا الحديث.

وقد طالب الوزير بمنح النساء فرصاً مساوية لما يتمتع به الرجال في

المجتمعات لأن كل الدلائل تشير إلى أن الأسر تتقدم بشكل أسرع عندما تكون الأم متعلمة. ثم تحدث بعد ذلك السيد كورتنج امانتج، ممثل الكنيسة في غانا فنوه بأهمية هذا المؤتمر، وبضرورة العمل على تقوية وتعزيز أواصر التعاون والتآزر بين أبناء الديانتين الإسلامية والمسيحية في ظل الحوار البناء، مذكراً بأنهم ينتمون جميعاً إلى ملة إبراهيم، وأن الديانتين تحملان نفس الرسالة الإلهية، رسالة المحبة والسلام والتسامح والحوار والبناء واحترام الآخرين. كما دعا المسلمين والمسيحيين في غانا إلى العمل جنباً إلى جنب لمكافحة آفتي الفقر والجهل لتحقيق التنمية والازدهار لبلدهم.

وقد عقد المؤتمر خمس جلسات عمل استمع فيها إلى عدد من أوراق العمل الهامة المقدمة من عدد من الباحثين والمختصين من قارة افريقيا وغيرهم والمتصلة بالموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر والتي تدور حول المحاور التالية:

١ــ وضع الأقليات المسلمة في القارة الافريقية ودورها في تنمية مجتمعاتها، ودور المؤسسات والمنظمات والمراكز والجامعات الإسلامية في دعم الأقليات المسلمة في القارة الافريقية:

٢ ــ الحفاظ على الهوية الإسلامية للجماعات والأقليات المسلمة في القارة الافريقية ومساعدتها في صون هويتها الدينية والثقافية.

٣ ــ دور الأقليات المسلمة في القارة الافريقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد شكل المؤتمر لجنة صياغة من كل من:

- معالي الدكتور عبد السلام العبادي
- الدكتور عبد الصمد عبد الله محمد
- الدكتور محمد سالم با دمانة
- الدكتور سليمان شمس الدين
- الدكتور محمد البشاري.

وقد استحضر المؤتمر المبادئ والأسس التي اعتمدتها لجنة الخبراء الغير الحكومية المكلفة بمتابعة قضايا الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعاتها السابقة وأهمها ما يلي:

١) وحدة الأمة الإسلامية وترابطها وتضامنها وتعاونها على اختلاف شعوبها وأقطارها.

٢) ضرورة احترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها على أساس القواعد والمبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.

٣) التمسك بمبدأ التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والدعوة للحوار بين الأديان والحضارات مما يعمق صور التفاهم ويدعم صور التعاون لتحقيق خير الإنسان ومصلحته.

٤) التأكيد على مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٥) دعوة المسلمين في كل بلد يعيشون فيه إلى أن يكونوا مواطنين

صالحين يسعون لتقدم بلادهم ورفعتها في إطار الحرص على تقابل الحقوق والواجبات.

٦) العمل على اعتماد المبادئ نفسها في التعامل مع الأقليات سواء أكانت أقليات مسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أم غير مسلمة في الدول الإسلامية أو غيرها.

٧) تشابك العلاقات الدولية في كل المجالات واهتمام الدول بصورتها أمام المجتمع الإنساني وبعلاقاتها الدولية سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية.

٨) اعتماد المعلومات الصحيحة واتخاذ المواقف على هذا الأساس والحرص على الحكمة في المعالجة والاستفادة من كل الظروف المتاحة ومن كل صيغ العمل المتوفرة بعيداً عن الانفعال والتشنج.

كما أكد المؤتمر على أن أهم ما يجب ملاحظته عند تناول موضوع الأقليات هو اختلاف أوضاع الأقليات من بلد إلى آخر. فلا يمكن النظر إليها جميعاً بمنظار واحد.

التوصيات:

١) يؤكد المؤتمر على توصيات لجنة الخبراء التي اتخذتها في اجتماعاتها السابقة، ويناشد كل الجهات المعنية بالعمل على تنفيذ تلك التوصيات.

٢) إن أهم تحدٍ يواجه الأقليات المسلمة في القارة الافريقية هو

المحافظة على هويتها وتثبيتها وحمايتها من كل ما يهددها من أخطار.

٣) أهمية التمسك بحقوق الأقليات المسلمة في أوطانها باعتبارها حقوقاً إنسانية أساسية يجب التمسك بها في كل الأحوال والظروف.

٤) دعوة الدول والشعوب الإسلامية والمنظمات الرسمية والشعبية إلى مواصلة دعم ومساندة الأقليات المسلمة في افريقيا على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٥) التأكيد على الأقليات المسلمة في افريقيا بضرورة تنظيم أوضاعها الداخلية وتوحيد صفوفها وإيجاد المؤسسات الخاصة بها المدنية والدعوية بما يحقق مصالحها ويحفظ هويتها ويصون حقوقها، ويؤمن حقها الثقافي والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك في إطار قوانين بلادها.

٦) ضرورة أن تنبذ الأقليات المسلمة في افريقيا الخلافات المذهبية والقبلية والحزبية وكل ما من شأنه إضعاف الصف الإسلامي.

٧) نظراً لانتشار الأمية وعدم وجود مؤسسات التعليم الكافية في كل المراحل الدراسية، مما ينعكس سلباً على حياتها، فإن نشر التعليم في كل المراحل الدراسية يتطلب دعم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية والدولية، وذلك وفق خطة شمولية وبرامج مدروسة تهتم بالتدريب والتأهيل وإعداد الكوادر والأطر اللازمة لنهضتها ونموها.

٨) العمل على إعطاء قضايا المرأة والأسرة المسلمة في افريقيا العناية التي تستحقها ودعم مؤسساتها التعليمية والاجتماعية حتى تتمكن من القيام بدورها الفعال في تربية الأجيال وإقامة البيت المسلم والمجتمع الفاضل.

٩) الاهتمام بدراسة تاريخ افريقيا لإبراز دور المسلمين الحضاري من أجل بث روح الاعتزاز والثقة لدى الأقليات المسلمة فيها.

١٠) العمل على إنشاء مركز معلومات شامل عن أوضاع الأقليات المسلمة في افريقيا تتبناه منظمة المؤتمر الإسلامي.

١١) يحيي المؤتمر الإعلان عن تأسيس الاتحاد الافريقي، ويأمل أن تنمو مؤسساته لتحقيق الخير لشعوب القارة وتقدمها ورفاهيتها.

١٢) دعوة الدول والمنظمات الإسلامية إلى التوسع في إنشاء الكليات والجامعات التي تتوافر فيها كل التخصصات، وزيادة المنح والبعثات الدراسية لأبناء القارة وخاصة في الحقول العلمية المتعددة.

١٣) يشيد المؤتمر بالجهود التي تبذلها المنظمات الإسلامية الدعوية والإغاثية في القارة الافريقية ودعوتها إلى التنسيق والتكامل فيما بينها.

١٤) أهمية العمل على تحقيق التنمية الشاملة في الدول الافريقية، وإيجاد المشروعات الاستثمارية التي توفر فرص العمل مما يحقق الحياة الكريمة. وفي هذا المجال يشيد المؤتمر بالجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية، ويدعو إلى مزيد من الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ويدعو المستثمرين

المسلمين إلى مزيد من التوجه للاستثمار في مختلف الدول الافريقية.

١٥) الاهتمام بوضع استراتيجية إعلامية خاصة بالأقليات المسلمة في افريقيا تهدف إلى المحافظة على هويتها وتثقيفها باستخدام كل وسائل الاتصال المعاصرة بما يشمل المحطات الإذاعية والتلفزيونية والصحف والمجلات وشبكة الإنترنت، على أن يتم ذلك باللغة العربية واللغات الافريقية المختلفة.

١٦) نظراً لما تحققه الزكاة من تنمية شاملة لواقع المسلمين، فإن المؤتمر يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل تقوم بإنشاء العديد من المشروعات التنموية في القارة الافريقية لما تعانيه من ظروف بالغة الصعوبة.

١٧) الاهتمام بالفئات المحتاجة وبخاصة الأيتام والمرضى والفقراء والأرامل وذلك بإقامة المستشفيات والمراكز الصحية ودور الرعاية.

١٨) ترجمة أمهات الكتب الإسلامية إلى اللغات الافريقية المتعددة وطباعتها وتوزيعها على نطاق واسع.

١٩) دعوة المؤسسات والمنظمات الإسلامية العاملة في ميدان الأقليات المسلمة في افريقيا إلى تنظيم البرامج وعقد الدورات اللازمة لتقوية البناء المؤسسي لعملها وتطوير أداء معلمي المدارس الإسلامية وأئمة المساجد وخطبائها.

٢٠) التأكيد على ضرورة استمرار عمل لجنة الخبراء غير الحكومية المكلفة بوضع خطة عمل للحفاظ على حقوق الأقليات المسلمة في

الدول غير الأعضاء لمتابعة موضوع الأقليات في جميع أنحاء العالم، والإعداد المبكر لعقد مؤتمر خاص بالأقليات المسلمة في آسيا.

٢١) ونظراً للنجاح الذي حققه هذا المؤتمر في التعريف بأوضاع الأقليات المسلمة في افريقيا، فإن المشاركين في المؤتمر يؤكدون على أهمية التخطيط المبكر لعقد المؤتمر الثاني للأقليات المسلمة في افريقيا.

وفي ختام مداولات المؤتمر وجه المشاركون الشكر لكل من فخامة جون كوفور رئيس جمهورية غانا على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر والى نائبه فخامة الحاج عليو ماهاما، والى معالي الشيخ إبراهيم كوي وزير منطقة اكرا الكبرى ورئيس المركز الإسلامي للتربية والتنمية في غانا، وإلى جميع الفنيين والمترجمين الإداريين الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر وخروجه بنتائجه المرجوة.

بيان أكرا صادر عن المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في افريقيا في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

بيان أكرا صادر عن المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في افريقيا في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

انطلاقاً من قوله تعالى {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}، وقوله سبحانه {ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين}، وقوله جل من قائل {وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك} وقوله صلى الله عليه وسلم (الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعباده)، وقوله عليه السلام (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، فإن المشاركين في المؤتمر الأول للأقليات المسلمة في إفريقيا في الدول غير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في أكرا بجمهورية غانا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يناير ٢٠٠٣ يعلنون ما يلي:

١ ـــ لقد جاء الإسلام لتحقيق خير الناس وسعادتهم في الدنيا

والآخرة ودعاهم إلى إعمار الأرض بما يحقق الحياة الكريمة لكل البشر. وأكد على وحدة الجنس البشري، وحث على التعارف والتعاون. قال تعالى: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم}.

على أن مبدأ التعارف الذي دعا إليه الإسلام يقتضي تحقيق الوئام والانسجام بين بني البشر في إطار المحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه، مما يؤكد حرص الإسلام على تحقيق السلام القائم على العدل الذي يحقق استقرار المجتمعات الإنسانية وتقدمها.

٢ ــ إن التنمية في المنظور الإسلامي تهدف إلى تحقيق الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع بدون تمييز على أساس المعتقد أو الجنس أو اللون، وهي تنمية تنسجم مع الكينونة الإنسانية المتكاملة جسماً وعقلاً وروحاً. وعليه فإن التنمية التي يريدها الإسلام هي تلك التي تُعنى بالجوانب الروحية والمادية للحياة الإنسانية مصداقاً لقوله تعالى: {من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم أحسن ما كانوا يعملون}.

وقوله تعالى: {هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور}.

وعلى ضوء هذه المبادئ فإن الإسلام يدعو إلى أن تسود مبادئ العدل والسلام والتعاون وتحقيق الحياة الكريمة لكل الناس مما يزول معه عوامل الكراهية والعداء وتسود معه عوامل المودة والإخاء

وتعيش المجتمعات الإنسانية في أمن وسلام ورخـــاء. وعليـــه فـــإن المشاركين في المؤتمر يدعون مسلمي العالم بصفة عامة ومسلمي القارة الافريقية بصفة خاصة إلى التمسك بهذه المبادئ الإســـلامية العالميـــة وترجمتها في حياتهم واقعاً وسلوكاً.